

خاص

أصوات

NEWS

أول جريدة ورقية ووطنية تصدر من قلب الصحراء المغربية

العدد: 154 • من 01 إلى 15 غشت 2026

aswatnews.ma

عيد العرش المجيد

27 عاماً من البناء الاستراتيجي
وصناعة مغرب المستقبل



افتتاحية

المملكة الصاعدة .. رؤية ملك وطموح أمة

وهي مشاريع تعكس رؤية تتجاوز البعد الوطني نحو بناء فضاء إقليمي قائم على التكامل الاقتصادي والتنمية المشتركة. ورغم هذه المنجزات، فإن المغرب يدرك أن استكمال مسار التنمية يمر عبر مواجهة تحديات لا تقل أهمية، من بينها تحسين جودة التعليم، وتوفير فرص الشغل للشباب، وتقليص الفوارق المجالية، وتعزيز الأمن المائي والغذائي، وتسريع التحول الرقمي، ودعم البحث العلمي والابتكار. وهي رهانات تشكل اليوم محور المرحلة الجديدة من النموذج التنموي، الذي يضع الإنسان في صلب معادلة التنمية.

وتكتسب المرحلة المقبلة أهمية خاصة مع استعداد المملكة لاحتضان كأس العالم 2030، وهو موعد عالمي لا يمثل فقط حدثاً رياضياً، بل يشكل فرصة تاريخية لتسريع وتيرة الاستثمار في البنيات التحتية، وتحديث المدن، وتطوير النقل والخدمات، وتعزيز إشعاع المغرب كوجهة اقتصادية وسياحية وثقافية.

لقد أثبتت التجربة المغربية خلال ربع قرن أن التنمية ليست مجرد تراكم للمشاريع، بل هي بناء متواصل لمؤسسات قوية، واقتصاد متنوع، ومجتمع قادر على التكيف مع التحولات. كما برهنت على أن وضوح الرؤية واستمرارية الإصلاح يشكّلان أساساً لترسيخ الثقة وجذب الاستثمار وتعزيز المكانة الدولية.

وفي عيد العرش المجيد، يستحضر المغاربة مسيرة وطن اختار أن يبني مستقبله بالإرادة والعمل، وأن يجعل من الاستقرار منصة للإقلاع، ومن الإصلاح نهجاً دائماً، ومن التنمية الشاملة هدفاً لا يتوقف عند حدود الإنجاز، بل يتجدد مع كل مرحلة جديدة.

إن المغرب اليوم لا يقاس فقط بما أنجزه خلال السنوات الماضية، وإنما بما يرسمه للمستقبل من طموحات كبرى. فالمملكة تضي بثبات نحو ترسيخ مكانتها ضمن الاقتصادات الصاعدة، مستندة إلى قيادة ذات رؤية، ومؤسسات تتطور باستمرار، وشعب جعل من التلاحم مع العرش ركيزة لمواصلة مسيرة البناء. وبين منجزات الأمس، وتحديات اليوم، ورهانات الغد، يواصل المغرب كتابة قصة صعوده بثقة، واضعاً نصب عينيه هدفاً واحداً: بناء دولة قوية، مزدهرة، ومتضامنة، قادرة على تحويل الفرص إلى إنجازات، والطموحات إلى واقع.

الخدمات، وتحسين مناخ الأعمال، وهي إصلاحات ساهمت في تعزيز ثقة المستثمرين، وتسهيل ولوج المقاولات إلى الخدمات، وتطوير العلاقة بين الإدارة والمواطن.

وعلى الصعيد الدبلوماسي، رسخ المغرب خلال السنوات الماضية سياسة خارجية متوازنة تقوم على تنويع الشراكات والانفتاح على مختلف الفضاءات الدولية. فقد عزز حضوره داخل إفريقيا عبر استثمارات ومبادرات تنموية، ووطد علاقاته مع شركائه التقليديين في أوروبا والولايات المتحدة، كما وسع تعاونه مع قوى اقتصادية صاعدة في آسيا والخليج، بما ينسجم مع رؤية تقوم على المصالح المشتركة والاحترام المتبادل.

فقد أصبحت صناعة السيارات القطاع الأول في الصادرات المغربية، بينما واصل قطاع الطيران توسيع حضوره داخل سلاسل الإنتاج العالمية، كما سجلت الصناعات الغذائية والدوائية والنسيجية تطوراً ملحوظاً، مدعومة بسياسات تشجع الاستثمار والابتكار والتصدير.

وبالتوازي مع ذلك، اختار المغرب أن يجعل من الانتقال الطاقوي رهاناً استراتيجياً، عبر الاستثمار المكثف في مشاريع الطاقة الشمسية والريحية والهيدروجين الأخضر، سعياً إلى تعزيز الأمن الطاقوي وتقليص التبعية للخارج. وأصبحت المملكة اليوم من بين الدول التي تقدم نموذجاً متقدماً في مجال الطاقات المتجددة، مستفيدة من موقعها الجغرافي

بأبي عبيد العرش المجيد كل عام ليشكل أكثر من مجرد محطة للاحتفال بذكرى وطنية راسخة، فهو مناسبة للتأمل في مسار دولة اختارت أن تجعل من الاستقرار منطلقاً للإصلاح، ومن الرؤية الاستراتيجية أساساً للتنمية. فمُنذ اعتلاء صاحب الجلالة الملك محمد السادس عرش أسلافه المنعمين سنة 1999، دخل المغرب مرحلة جديدة اتسمت بإعادة رسم أولويات الدولة، وبإطلاق أوراش كبرى غيرت ملامح الاقتصاد والمجتمع، ورسخت حضور المملكة باعتبارها شريكا دولياً موثقاً وفاعلاً إقليمياً يزداد تأثيره عاماً بعد آخر. لم يكن هذا التحول وليد الصدفة، بل جاء نتيجة رؤية بعيدة المدى جعلت من الاستثمار في البنيات التحتية، وتنويع الاقتصاد، وتعزيز الرأس المال البشري، ركائز أساسية لبناء نموذج تنموي قادر على الصمود أمام التحولات الدولية والأزمات المتعاقبة.

ففي عالم يتغير بوتيرة متسارعة، راهن المغرب على التخطيط الاستراتيجي بدل التدبير الظرفي، وعلى بناء مقومات القوة الاقتصادية والمؤسساتية بما يضمن استدامة التنمية.

وتبرز البنيات التحتية كواحدة من أبرز عناوين هذا التحول. فقد انتقلت المملكة إلى مرحلة جديدة من الربط الترابي بفضل شبكة الطرق السريعة، والطرق السريعة، والموانئ الحديثة، والمطارات، والقطار فائق السرعة، إضافة إلى مشاريع مائية وطاقية ضخمة عززت قدرة البلاد على مواكبة النمو الاقتصادي. ولم تعد هذه المشاريع مجرد مرافق عمومية، بل أصبحت أدوات لجذب الاستثمار، وتقليص كلفة الإنتاج، وتحسين تنافسية الاقتصاد الوطني.

وبعد ميناء طنجة المتوسط نموذجاً بارزاً لهذا التوجه، بعدما تحول إلى منصة لوجستية عالمية تحتل مكانة متقدمة بين أكبر الموانئ الدولية، وأسهم في دمج المغرب داخل سلاسل التجارة العالمية. وقد رافق هذا التطور إنشاء مناطق صناعية متخصصة استقطبت كبريات الشركات الدولية، خصوصاً في صناعات السيارات والطيران والإلكترونيات، ما جعل الصناعة المغربية تنتقل من مرحلة الإنتاج التقليدي إلى الصناعات ذات القيمة المضافة العالية.

وفي الوقت نفسه، شهد الاقتصاد الوطني تحولاً نوعياً في بنيته الإنتاجية.



وفي قلب هذه الدينامية، واصل ملف الصحراء المغربية تحقيق مكاسب دبلوماسية متتالية، مع اتساع التأييد الدولي لمبادرة الحكم الذاتي باعتبارها الأساس الأكثر جدية وواقعية لتسوية هذا النزاع، إلى جانب تنامي الحضور الدبلوماسي والاقتصادي في الأقاليم الجنوبية، التي تحولت إلى ورش تنموي مفتوح ومجال للاستثمارات الكبرى.

كما عززت المبادرات الملكية الموجهة نحو القارة الإفريقية المكانة الجيوسياسية للمملكة، وفي مقدمتها مشروع أنبوب الغاز الإفريقي الأطلسي، ومبادرة تمكين دول الساحل من الولوج إلى المحيط الأطلسي،

وإمكاناتها الطبيعية وشراكاتها الدولية. غير أن مسار التنمية لم يقتصر على الاقتصاد، بل شمل أيضاً إصلاحات اجتماعية عميقة جعلت المواطن في صلب السياسات العمومية. ويأتي ورش تعميم الحماية الاجتماعية في مقدمة هذه الإصلاحات، باعتباره أحد أكبر المشاريع الاجتماعية في تاريخ المملكة، حيث يهدف إلى توسيع الاستفادة من التغطية الصحية، والدعم الاجتماعي، والتأمينات، بما يعزز العدالة الاجتماعية ويكرس أسس الدولة الاجتماعية.

كما أولت المملكة اهتماماً متزايداً لتحديث الإدارة العمومية، ورقمنة

العنوان صندوق البريد:
2333 حي مولاي الرشيد شارع خالد ابن الوليد
مطران الصحراء العيون حي المسيرة 2 حي
الأمل عمارة رقم 8 الشقة رقم 1

الواتساب: 0666137692
الهاتف/الفاكس: 0528982032

السحب مطبعة النجاح:
طبع من هذا العدد: 5000 نسخة



المراسلون: الرباط: سفيان المرابط- سهام فؤاد- مراكش: سهام الحارثي - عبد الله بيبود- أكادير: دينار محمد- طنجة: عبد الهادي حنتوت- زينب سمير- برشيد ايناس دامي-
الدار البيضاء: منى بروكسي- القنيطرة- ضحى حنتوت:
الداخلية- سفيان الدامي: الرباط: دعاء الزاهير- أكادير: بشرى السباعي ورزازات- أندور خالد : أكادير

السكرتارية: جيهان آدمي الاعلانات الادارية والقضائية

الخراج الفني: محمد أعبيبي

التواصل: contact.aswatnews@gmail

القسم السياسي:
هند دامي - حياة المرينسي-
نهيلة الدويبي
القسم الاجتماعي والاقتصادي:
فؤاد عبود- مجيد دامي- فؤاد دامي
القسم السياسي:
بوطرفة بوثينة- عزيزة غلانة
القسم الثقافي: عزيزة المحفوظة-
بنازين العابدين
القسم التقني: جمال عبد الرحيم
-الدويبي أيمن- رضا عزيز

أصوات
NEWS

تصدر عن شركة:

MEDIA.P.P.I

الايذاع القانوني 07 ص 2016

● المدير العام ومدير النشر:
خالد دامي

● رئيسة التحرير:
زينب عزيز

تهنئة إلى صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة عيد العرش



بمناسبة الذكر السابعة والعشرين لتربع صاحب الجلالة الملك
محمد السادس نصره الله وأيده، على عرش أسلافه المنعمين

يتشرف السيد خالد الحامي مدير جريدة أصوات نيوز، أصالة عن نفسه ونيابة
عن هاقم الجريدة، بتجديك فروض الصلابة والولاء لصاحب الجلالة أمام
الله نصره وتأييده، سائلا العلي التقدير أن يعيد هذا العيد على جلالتة بموفق
الصحة والعناء، ويقر عينه بصاحب السمو الملكي ولي العهد الأمير مولاي
الحسن وبصاحبة السمو الملكي الأميرة للا خديجة، ويشك أزله بصاحب السمو
الملك الأمير مولاي رشيد، وبسائر أفرام الأسرة العلوية الشريفة، وأن يحقق على
يديه الكريمتين أسباب الرقي والازدهار لشعبه الوفي
إنه سميع مجيب

خطاب العرش ..

الثقة في المنجز ورؤية استشرافية لمغرب المستقبل



لم يكن خطاب العرش لهذه السنة مجرد مناسبة لتقديم حصيلة سنوية أو استعراض لما تحقّق من منجزات، بل جاء ليؤكد استمرار رؤية استراتيجية يفوقها الملك محمد السادس منذ اعتلائه العرش، قوامها بناء دولة قوية بمؤسساتها، واثقة في خياراتها، ومنفتحة على المستقبل، وقادرة على مواجهة التحولات الإقليمية والدولية بثبات واستباقية.

فالخطاب، الذي جاء في سياق إقليمي ودولي يتسم بتزايد الأزمات الجيوسياسية والضغوط الاقتصادية، حمل رسائل متعددة الأبعاد، جمعت بين تهمين ما تحقّق من مكتسبات، والتأكيد على مواصلة الإصلاح، والدعوة إلى الحفاظ على الثقة في المؤسسات وفي قدرة المغرب على مواصلة مساره التنموي. كما عكس رؤية متكاملة تعتبر أن التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي، والتماسك الاجتماعي، والدبلوماسية الفاعلة، ليست مسارات منفصلة، بل عناصر مترابطة ضمن مشروع وطني واحد.

وبدا واضحا أن الخطاب اعتمد لغة هادئة وواثقة، بعيدة عن الانفعال أو السجال، حيث ركّز على المستقبل أكثر من الماضي، وعلى البناء أكثر من الرد على الخصوم، وهو ما يعكس نهجا قائما على ترسيخ منطق الإنجاز باعتباره أفضل وسيلة للإجابة عن مختلف التحديات.

الثقة رافعة التنمية

أبرز ما ميز الخطاب الملكي هو الحضور القوي لمفهوم الثقة، ليس باعتبارها شعارا سياسيا، وإنما باعتبارها ركيزة أساسية لاستمرار المشروع التنموي الذي تشهده المملكة منذ أكثر من ربع قرن.

فالحديث عن المنجزات لم يأت في سياق الاحتفاء بالماضي، وإنما باعتباره منطلقا لمواصلة الإصلاحات، وتعزيز دينامية الاستثمار، وتحسين تنافسية الاقتصاد الوطني، ومواجهة التحديات المستقبلية بثقة أكبر في الإمكانيات الوطنية.

ومن هذا المنطلق، حمل الخطاب رسالة واضحة مفادها أن الثقة لا تبنى بالخطاب، وإنما تتأسس على نتائج ملموسة يشعر بها المواطن في حياته اليومية، سواء من خلال المشاريع الكبرى، أو تطوير البنيات التحتية، أو تحسين الخدمات العمومية، أو تعزيز الحماية الاجتماعية، أو الارتقاء بالاقتصاد الوطني.

كما أن الثقة التي تحدث عنها الخطاب تتجاوز بعدها الداخلي، لتشمل أيضا صورة المغرب خارجيا، حيث استطاعت المملكة، خلال السنوات الأخيرة، ترسيخ مكانتها كشريك موثوق لدى العديد من القوى الدولية والمؤسسات الاقتصادية والمالية، وهو ما انعكس على تدفق الاستثمارات، وتوسيع الشراكات الاستراتيجية، وتعزيز الحضور المغربي في مختلف القضايا الإقليمية والدولية.

وبعكس هذا التوجه قناعة مفادها أن استقرار المؤسسات وثقة المواطنين والمستثمرين يشكلان شرطين أساسيين لتحقيق التنمية المستدامة، خاصة في ظل

عالم يعرف تحولات متسارعة وتحديات متزايدة.

منجزات برؤية استراتيجية

لم يتوقف الخطاب عند استعراض الأرقام أو المؤشرات الاقتصادية، بل قدم قراءة لمسار تنموي متكامل يقوم على تنويع الاقتصاد الوطني، وتعزيز السيادة الصناعية، وتطوير القطاعات الإنتاجية ذات القيمة المضافة.

فقد واصل المغرب، خلال السنوات الأخيرة، تعزيز حضوره في الصناعات الحديثة، وعلى رأسها صناعة السيارات والطيران، إلى جانب الصناعات الغذائية والدوائية، فضلا عن الاستثمار في الطاقات المتجددة والهيدروجين الأخضر، بما يعكس رهانا استراتيجيا على اقتصاد المستقبل.

كما شكلت البنيات التحتية أحد أهم محاور هذا التحول، من خلال تطوير الموانئ والطرق والسكك الحديدية والمناطق الصناعية واللوجستية، بما يعزز جاذبية المملكة للاستثمارات، ويرسخ موقعها كمركز اقتصادي يربط أوروبا بإفريقيا.

وفي القطاع الاجتماعي، واصل المغرب تنزيل عدد من الأوراش الكبرى المرتبطة بتعميم الحماية الاجتماعية، وإصلاح المنظومة الصحية، وتأهيل التعليم، وهي مشاريع تعكس رؤية تجعل التنمية

الاقتصادية مرتبطة بتحسين جودة الحياة وتعزيز العدالة المجالية.

كما أكد الخطاب، بشكل غير مباشر، أن هذه المنجزات ليست رهينة ظرفية معينة، وإنما نتيجة مسار إصلاحي متواصل يقوم على التراكم، ويستند إلى التخطيط بعيد المدى، وهو ما يمنح الاقتصاد الوطني قدرة أكبر على مواجهة التقلبات الخارجية.

مستقبل بثقة متجددة

في الجانب السياسي، حمل الخطاب رسائل تؤكد استمرار المغرب في ترسيخ نموذج يقوم على الاستقرار المؤسساتي، وتعزيز الحكامة، وتطوير الأداء العمومي، بما يواكب التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها المملكة.

كما عكس الخطاب قناعة بأن قوة الدول في المرحلة الراهنة لا تقاس فقط بمؤشراتاتها الاقتصادية، وإنما أيضا بقدرتها على الحفاظ على تماسكها الداخلي، وتعزيز ثقة مواطنيها، وبناء مؤسسات قوية وقادرة على مواكبة المتغيرات.

ولعل أبرز ما ميز الخطاب هو تركيزه على المستقبل، حيث بدا واضحا أن الرهان لم يعد يقتصر على الحفاظ على النمو، وإنما يتجه نحو فتح آفاق جديدة للنمو والاستثمار والابتكار، وتعزيز موقع المغرب ضمن سلاسل القيمة العالمية. وفي هذا السياق، اكتسب غياب بعض

الملفات التقليدية عن الخطاب دلالات سياسية، إذ عكس ثقة في المسار الذي تسلكه المملكة، وتركيزا على الأولويات التنموية والاقتصادية، بما ينسجم مع رؤية تجعل الإنجاز الميداني والنتائج الملموسة أفضل تعبير عن قوة المواقف.

كما أبرز الخطاب أن المغرب يواصل تعزيز حضوره الإقليمي والدولي من خلال مبادرات استراتيجية وشراكات متوازنة، مستندا إلى رصيد من الاستقرار السياسي والاقتصادي، وإلى سياسة خارجية تقوم على الوضوح والاحترام المتبادل والدفاع عن المصالح الوطنية. وفي المحصلة، لم يكن خطاب العرش مجرد وقفة لتقييم حصيلة سنة، بل جاء ليؤكد استمرار مشروع وطني متكامل، يجعل من التنمية الشاملة، والثقة في المؤسسات، والاستثمار في المستقبل، مرتكزات أساسية لبناء مغرب أكثر تنافسية وانفتاحا.

وبذلك، حمل الخطاب رسالة واضحة مفادها أن المملكة، وهي تستحضر ما تحقّق خلال أكثر من ربع قرن، تتطلع إلى مرحلة جديدة عنوانها تعميق الإصلاحات، وتسريع وتيرة التنمية، وتعزيز العدالة المجالية، وترسيخ مكانة المغرب كقوة إقليمية صاعدة وشريك دولي موثوق، قادر على تحويل التحديات إلى فرص، ومواصلة مسار البناء بثقة وإرادة واستشراف للمستقبل.

خطاب العرش ..

من تثبيت المنجز إلى رسم ملامح المرحلة المقبلة



جعل النمو الاقتصادي أكثر قدرة على خلق فرص الشغل، وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، وتحسين جودة الخدمات العمومية.

فالمرحلة المقبلة، كما توحى بها مضامين الخطاب، لن تقاس فقط بحجم الاستثمارات أو معدلات النمو، وإنما بقدرة هذه المؤشرات على الانعكاس إيجاباً على حياة المواطنين، وتعزيز الطبقة الوسطى، ورفع تنافسية المقاولات الوطنية، وتوسيع آفاق الابتكار والإنتاج.

كما أن الاستحقاقات السياسية المقبلة تمثل فرصة لتعزيز هذا المسار، من خلال مواصلة الإصلاحات، وتعبئة مختلف الفاعلين حول مشروع تنموي تتجاوز أهدافه الزمن الانتخابي، ويقوم على رؤية استراتيجية بعيدة المدى. وفي هذا الإطار، تبدو الرسالة الأساسية للخطاب واضحة؛ فالمغرب الذي راكم إنجازات مهمة خلال العقود الماضية، مطالب اليوم بتحويل هذه المنجزات إلى قوة مستدامة، قادرة على ضمان النمو، وترسيخ العدالة الاجتماعية، وتعزيز الحضور الدولي للمملكة.

وبذلك، فإن خطاب العرش لا يقدم فقط حصيلة مرحلة، بل يرسم معالم مرحلة جديدة، يكون عنوانها تعميق الإصلاح، وتعزيز السيادة الاقتصادية، وترسيخ الاستقرار، وجعل التنمية رافعة أساسية لمواصلة صعود المغرب كقوة إقليمية وشريك دولي موثوق

أثبتت التجربة المغربية خلال السنوات الأخيرة أن قوة المؤسسات، ووضوح الرؤية، واستمرارية السياسات العمومية، شكلت عوامل حاسمة في تعزيز ثقة المستثمرين والشركاء الدوليين

والشركاء الدوليين، وفي تمكين المملكة من مواجهة الأزمات بأقل الخسائر.

كما أن هذا الاستقرار أتاح للمغرب إطلاق مشاريع استراتيجية كبرى في مجالات الصناعة والطاقة والبنيات التحتية، وهي مشاريع يصعب إنجازها دون وجود مؤسسات مستقرة قادرة على التخطيط بعيد المدى، وضمان استمرارية التنفيذ، بغض النظر عن تغير الحكومات أو الظروف الاقتصادية.

رهان المستقبل

يحمل خطاب العرش في جوهره دعوة إلى الانتقال من مرحلة بناء الأسس إلى مرحلة جني ثمار الإصلاحات، عبر

المتزايد بالصناعات الدوائية والغذائية باعتباره امتداداً لمفهوم الأمن الاستراتيجي، الذي لم يعد يقتصر على الجوانب العسكرية أو الأمنية، وإنما يشمل أيضاً قدرة الدولة على تأمين احتياجاتها الأساسية في ظل الأزمات الدولية وتقلبات الأسواق. وتعكس هذه الخيارات قناعة بأن بناء اقتصاد قوي هو المدخل الحقيقي لتعزيز القرار الوطني المستقل، ورفع قدرة المملكة على التفاعل مع التحولات الدولية من موقع الشريك الفاعل، لا من موقع التابع.

الدولة والاستقرار

لم يكن تأكيد الخطاب على الاستقرار السياسي والمؤسساتي مجرد توصيف للواقع، بل جاء باعتباره أحد أهم عناصر القوة التي يمتلكها المغرب في محيط إقليمي ودولي يعرف تغيرات متسارعة.

فالاستقرار، وفق الرؤية التي حملها الخطاب، ليس غاية في حد ذاته، وإنما وسيلة لخلق بيئة جاذبة للاستثمار، وتشجيع المبادرة، وتحقيق التنمية، وضمان استمرارية الإصلاحات الكبرى.

وقد أثبتت التجربة المغربية خلال السنوات الأخيرة أن قوة المؤسسات، ووضوح الرؤية، واستمرارية السياسات العمومية، شكلت عوامل حاسمة في تعزيز ثقة المستثمرين

إذا كان خطاب العرش قد قدم قراءة واثقة لحصيلة المغرب خلال السنوات الأخيرة، فإنه حمل في الوقت نفسه إشارات واضحة إلى طبيعة المرحلة المقبلة، التي لم يعد عنوانها الأساسي تحقيق الإنجازات فقط، بل الحفاظ عليها وتسريع وتيرة تحويلها إلى قوة اقتصادية وسياسية ومؤسسية مستدامة.

فالخطاب لم يتعامل مع المنجزات باعتبارها نهاية لمسار إصلاحي، وإنما باعتبارها نقطة انطلاق نحو مرحلة أكثر طموحاً، تقوم على تعزيز السيادة الاقتصادية، وترسيخ مكانة المملكة ضمن سلاسل الإنتاج العالمية، وتوسيع نفوذها الإقليمي عبر التنمية والشراكات الاستراتيجية. ومن هذا المنطلق، جاءت الرسائل الملكية لتؤكد أن المغرب دخل مرحلة جديدة من البناء، أساسها الانتقال من منطق الإنجاز إلى منطق تثبيت المكاسب وتعميم أثرها على الاقتصاد والمجتمع.

لقد عكس الخطاب وعياً عميقاً بالتحولات التي يعرفها العالم، حيث أصبحت المنافسة بين الدول لا تقوم فقط على حجم الموارد الطبيعية، بل على امتلاك التكنولوجيا، والسيطرة على سلاسل القيمة، والقدرة على استقطاب الاستثمار، وتأمين الاستقرار السياسي والمؤسساتي. وهي رهانات يبدو أن المغرب اختار أن يخوضها برؤية بعيدة المدى، مستنداً إلى تراكم إصلاحي أنطلق منذ سنوات، ويستمر اليوم بوتيرة متصاعدة.

اقتصاد يصنع السيادة

من أبرز الرسائل التي حملها الخطاب أن الاقتصاد لم يعد مجرد أداة لتحقيق النمو، بل أصبح أحد أهم أدوات ترسيخ السيادة الوطنية. فالرهان على الصناعات المتقدمة، والطاقت المتجددة، والهدروجين الأخضر، وصناعة البطاريات الكهربائية، يعكس توجهها استراتيجياً يروم تموقع المغرب داخل القطاعات التي ستقود الاقتصاد العالمي خلال العقود المقبلة.

كما أن التطور الذي عرفته صناعة السيارات والطيران لم يعد يقتصر على تجميع المنتجات أو استقطاب الاستثمارات، بل أصبح يؤثر على انتقال المملكة إلى مراحل أكثر تقدماً في التصنيع، من خلال إنتاج مكونات عالية التكنولوجيا، والاندماج في سلاسل الإنتاج العالمية، بما يرفع من تنافسية الاقتصاد الوطني ويعزز استقلاله.

وفي السياق ذاته، يبرز الاهتمام

ذكرى عيد العرش .. الدولة الاجتماعية ثمرة رؤية ملكية متبصرة



إطلاق مشروع المجموعات الصحية الترابية، الذي يهدف إلى إعادة تنظيم العرض الصحي على المستوى الجهوي وتحسين حكامه القطاع.

كما شهدت ميزانية قطاع الصحة ارتفاعا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة، ما مكن من مواصلة تأهيل المؤسسات الصحية، وتطوير البنيات الاستشفائية، واقتناء التجهيزات الطبية، وتحسين خدمات الرعاية الصحية، خاصة في المناطق القروية والناحية.

وفي مجال الموارد البشرية، تواصل الدولة تنفيذ برامج لتأهيل الأطر الصحية، وتوسيع الطاقة الاستيعابية لكليات الطب والصيدلة والمعاهد العليا للمهن التمريضية، إلى جانب تحسين ظروف ممارسة المهن الصحية، بما يساهم في الحد من الخصاص في الموارد البشرية ومواكبة متطلبات الإصلاح.

كما تشمل الإصلاحات تعزيز الأمن الدوائي، وتشجيع الصناعة الدوائية الوطنية، ورقمنة المنظومة الصحية، وتطوير مسارات العلاج، بما يرسخ مقومات السيادة الصحية ويعزز جودة الخدمات المقدمة للمواطنين.

وبمناسبة الاحتفال بعيد العرش المجيد، يبرز ورش تعميم الحماية الاجتماعية باعتباره أحد أهم الأوراش الإصلاحية التي تشهدها المملكة، لما يحمله من أبعاد اجتماعية وتنموية تروم تعزيز العدالة الاجتماعية، وتكريس الحق في العلاج، وتحسين جودة الحياة. ورغم استمرار عدد من التحديات المرتبطة بتمويل المنظومة، وتأهيل الموارد البشرية، وضمان التوازن المجالي في الولوج إلى الخدمات، فإن هذا المشروع يواصل ترسيخ أسس الدولة الاجتماعية، في انسجام مع الرؤية الملكية التي تجعل المواطن في صلب التنمية، وتعتبر الاستثمار في الإنسان ركيزة أساسية لبناء مغرب أكثر إنصافا وتضامنا.

الإجباري الأساسي عن المرض. وفي موازاة ذلك، اعتمد المغرب السجل الوطني للسكان والسجل الاجتماعي الموحد، باعتبارهما ركيزتين أساسيتين لتوجيه برامج الدعم الاجتماعي نحو الأسر المستحقة، وفق معايير موحدة وشفافة، وهو ما مكن من إطلاق برامج اجتماعية جديدة، وفي مقدمتها برنامج الدعم الاجتماعي المباشر.

كما عمل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي على تطوير خدماته الإدارية والرقمية، وتوسيع شبكة وكالاته، واعتماد حلول رقمية لتسهيل تسجيل المؤمنين ومعالجة الملفات، بما ساهم في تقريب الخدمات من المواطنين وتحسين جودة الاستقبال وتسريع آجال معالجة الطلبات.

وتؤكد هذه الخطوات أن المغرب انتقل من مرحلة وضع الإطار التشريعي والمؤسساتي إلى مرحلة التنفيذ الفعلي، مع مواصلة توسيع الاستفادة من مختلف مكونات منظومة الحماية الاجتماعية، في إطار إصلاح متدرج يراعي التوازنات المالية ويستجيب للانتظارات الاجتماعية.

إصلاح صحي شامل

يشكل إصلاح المنظومة الصحية الركيزة الأساسية لإنجاح ورش تعميم الحماية الاجتماعية، إذ إن توسيع الاستفادة من التأمين الإجباري عن المرض يقتضي توفير خدمات صحية ذات جودة، قادرة على الاستجابة للطلب المتزايد على العلاج.

وفي هذا الإطار، انخرط المغرب في إصلاح هيكلي للقطاع الصحي، شمل تحديث الإطار القانوني، وإحداث مؤسسات جديدة للحكامة، من بينها الهيئة العليا للصحة، والوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية، والوكالة المغربية للدم ومشتقاته، إلى جانب

الولوج إلى العلاج والخدمات الاجتماعية. وقد حدد جلالته الملك، في الخطاب الموجه إلى البرلمان بمناسبة افتتاح السنة التشريعية لسنة 2020، المرتكزات الأساسية لهذا المشروع، والمتمثلة في تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، وتعميم التعويضات العائلية، وتوسيع أنظمة التقاعد، وإرساء نظام للتعويض عن فقدان الشغل.

ويرتكز هذا الورش على الفصل 31 من دستور المملكة، الذي ينص على حق المواطنين والمواطنات في العلاج والحماية الاجتماعية، كما يستند إلى القانون الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية، الذي وضع الأسس القانونية والمؤسسية لتنزيل هذا المشروع وفق مقاربة تدريجية ومتكاملة.

ولا يقتصر هذا الورش على توسيع الاستفادة من الخدمات الاجتماعية، بل يندرج ضمن تصور أشمل يروم تحديث منظومة الحماية الاجتماعية، وتوحيد آلياتها، وتحسين حكومتها، وضمان استدامتها المالية، بما يعزز ثقة المواطنين في المؤسسات الاجتماعية.

إنجازات متواصلة

عرفت السنوات الأخيرة تسارعا في تنزيل مختلف مكونات هذا الورش، حيث تم تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض ليشمل فئات واسعة من المواطنين، بمن فيهم العمال غير الأجراء، والمهنيون، وأصحاب المهن الحرة، إضافة إلى الأشخاص غير القادرين على تحمل واجبات الاشتراك، الذين يستفيدون حاليا من نظام "أمو تضامن"، بعد تعويض نظام المساعدة الطبية "راميد".

كما تم إطلاق نظام "أمو الشامل" لفائدة الأشخاص القادرين على أداء الاشتراكات، رغم عدم مزاولتهم نشاطا مأجورا أو غير مأجور، بما يوسع قاعدة المستفيدين من التأمين

تشكل ذكرى عيد العرش المجيد محطة وطنية لاستحضار مسيرة الإصلاحات الكبرى التي شهدتها المملكة المغربية تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، والتي جعلت من الإنسان محور السياسات العمومية وغاية التنمية. ومن بين أبرز هذه الأوراش الاستراتيجية، يبرز ورش تعميم الحماية الاجتماعية باعتباره مشروعا مجتمعيا غير مسبوق، يهدف إلى إرساء دعائم الدولة الاجتماعية وضمان الحق في العلاج والحماية الاجتماعية لفائدة جميع المغاربة.

فمنذ اعتلاء جلالته الملك العرش، احتل البعد الاجتماعي مكانة مركزية ضمن النموذج التنموي للمملكة، من خلال إطلاق مبادرات وبرامج تستهدف تحسين ظروف عيش المواطنين، والحد من الفوارق الاجتماعية والمجالية، وتعزيز الولوج إلى الخدمات الأساسية. وقد تعزز هذا التوجه مع الخطاب الملكي بمناسبة عيد العرش لسنة 2020، الذي أعلن فيه جلالته الملك عن إطلاق ورش تعميم الحماية الاجتماعية، باعتباره أحد أكبر الإصلاحات الاجتماعية التي يعرفها المغرب.

وجاء هذا المشروع في سياق وطني ودولي استثنائي، خاصة بعد تداعيات جائحة كوفيد-19، التي أبرزت أهمية توفر منظومة اجتماعية قادرة على حماية المواطنين من المخاطر الصحية والاقتصادية والاجتماعية، وسرعت وتيرة الإصلاحات الرامية إلى توسيع مظلة الحماية الاجتماعية وتعزيز صمود المجتمع.

رؤية ملكية متبصرة

يقوم ورش تعميم الحماية الاجتماعية على رؤية ملكية شاملة تروم بناء دولة اجتماعية حديثة، تضمن الإنصاف وتكافؤ الفرص، وتوفر الحماية للفئات الهشة والمتوسطة، مع توسيع

عيد العرش ..

سبعة وعشرون عامًا من التحول الاستراتيجي للمغرب

ومبادرة الدول الإفريقية الأطلسية، فضلا عن توسع الاستثمارات المغربية في مختلف القطاعات الحيوية.

وفي ملف الصحراء المغربية، حققت الدبلوماسية المغربية مكاسب متتالية بفضل الرؤية الملكية القائمة على الواقعية والوضوح، حيث اتسعت دائرة الدعم الدولي لمبادرة الحكم الذاتي باعتبارها الحل الجاد وذو المصداقية، كما عزز افتتاح القنصليات الأجنبية بالأقاليم الجنوبية الاعتراف المتزايد بسيادة المغرب على صحرائه.

وبالتوازي مع ذلك، رسخ المغرب مكانته كشريك دولي موثوق في مجالات الأمن ومكافحة الإرهاب والهجرة والتنمية، بفضل كفاءة مؤسساته الأمنية والاستخباراتية، التي أصبحت تحظى بثقة واسعة لدى شركائه الإقليميين والدوليين.

لقد استطاع المغرب، بقيادة جلالة الملك محمد السادس، أن ينتقل من مرحلة تدبير التحديات إلى مرحلة صناعة الفرص، وأن يحول موقعه الجغرافي إلى رافعة استراتيجية، وإمكاناته البشرية إلى عنصر قوة، ورؤيته الإصلاحية إلى نموذج يحظى بالتقدير.

وفي الذكرى السابعة والعشرين لعيد العرش المجيد، يقف المغاربة أمام حصيلة وطنية حافلة بالإنجازات، لم تصنعها المصادفة، بل ثمرة رؤية استشرافية، وإرادة سياسية راسخة، وعمل متواصل جعل من الإصلاح ثقافة دولة، ومن التنمية مشروعًا متجددًا، ومن الوحدة الوطنية أساسًا لكل تقدم.

وهكذا، يظل عيد العرش مناسبة وطنية متجددة لاستحضار مسيرة مغرب اختار أن يبني مستقبله بثقة، وأن يرسخ حضوره بين الأمم بالعمل والإنجاز، وأن يواصل، بقيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، ترسيخ نموذج تنموي متوازن، يجعل من الإنسان غايته، ومن الدولة القوية وسيلته، ومن المستقبل أفقه الدائم.

المتطور والإصلاحات المتواصلة التي عززت تنافسية الاقتصاد الوطني.

وفي موازاة ذلك، شهدت البنية التحتية المغربية طفرة غير مسبوقة، من خلال توسيع شبكة الطرق السيارة والطرق السريعة، وتطوير السكك الحديدية، وإطلاق القطار فائق السرعة، إلى جانب تحديث المطارات وإنجاز مشاريع لوجستية كبرى غيرت الخريطة الاقتصادية للمملكة.

ويظل ميناء طنجة المتوسط أحد أبرز رموز هذا التحول، بعدما أصبح منصة لوجستية عالمية تربط القارات، بينما يمثل ميناء الداخلة الأطلسي رهانًا استراتيجيًا جديدًا لتعزيز موقع المغرب كبوابة اقتصادية نحو إفريقيا والفضاء الأطلسي.

وفي مجال الطاقة، اختار المغرب الاستثمار في الطاقات المتجددة باعتبارها خيارًا استراتيجيًا، فأنجز مشاريع رائدة في الطاقة الشمسية والريحية، وواصل تطوير منظومة الأمن الطاقوي، بما ينسجم مع رهانات التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر.

ولأن التنمية لا تكتمل دون بعدها الإنساني، أطلق جلالته الملك أوراشا اجتماعية كبرى، في مقدمتها تعميم الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية، إلى جانب إصلاح المنظومة الصحية وتعزيز برامج الدعم الاجتماعي والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، بما يعكس حرص الدولة على جعل الإنسان محور السياسات العمومية.

دبلوماسية تعزز المكانة

لم يقتصر المشروع الملكي على بناء الداخل، بل امتد إلى إعادة صياغة الحضور المغربي على الساحة الدولية، وفق رؤية تقوم على المبادرة، والشراكة، والدفاع عن المصالح العليا للمملكة.

وقد شكل الانفتاح على إفريقيا أحد أبرز معالم هذه الرؤية، حيث قاد جلالته الملك سياسة إفريقية جديدة جعلت من التعاون جنوب-جنوب ركيزة للعلاقات مع دول القارة، وأسفرت عن إطلاق مشاريع استراتيجية كبرى، في مقدمتها مشروع أنبوب الغاز المغربي-النيجيري،

مسار الدولة المغربية. فقد جاء المفهوم الجديد للسلطة ليؤسس لعلاقة أكثر قربًا بين الإدارة والمواطن، فيما مثلت هيئة الإنصاف والمصالحة تجربة رائدة في العدالة الانتقالية، كرست ثقافة الإنصاف والمصالحة ورسخت الثقة في المؤسسات.

كما شهد المغرب إصلاحات دستورية وتشريعية مهمة، همت تعزيز استقلال السلطة القضائية، وتحديث المنظومة القانونية، وإصدار قوانين هيكليّة ساهمت في تطوير الحياة السياسية والنقابية والإعلامية، بما عزز دولة الحق والقانون.

وفي الإطار نفسه، شكل ترسيم اللغة الأمازيغية محطة مفصلية في مسار ترسيخ التعدد الثقافي للمملكة، بينما رسخ إصلاح الحقل الديني النموذج المغربي القائم على الاعتدال والوسطية، ليصبح مرجعًا يحظى بالتقدير على المستويين الإقليمي والدولي.

لقد جاءت هذه الإصلاحات في إطار رؤية متكاملة تعتبر أن قوة الدولة تنبع من قوة مؤسساتها، ومن قدرتها على تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، وبين الانفتاح والحفاظ على الثوابت الوطنية.

تنمية ترسخ السيادة

إذا كانت الإصلاحات السياسية قد أرست دعائم الدولة الحديثة، فإن التحول الاقتصادي الذي شهده المغرب خلال العقود الأخيرة يعكس بوضوح عمق الرؤية الملكية في بناء اقتصاد متنوع وقادر على مواجهة التحولات الدولية.

فقد نجحت المملكة في ترسيخ موقعها كقوة صناعية صاعدة، متصدرة القارة الإفريقية في صناعة السيارات، ومعززة حضورها في صناعة الطيران والصناعات الغذائية والطاقات المتجددة. كما أصبحت وجهة مفضلة للاستثمارات الدولية بفضل مناخ الأعمال

لا تمثل الذكرى السابعة والعشرون لاعتلاء صاحب الجلالة الملك محمد السادس عرش أسلافه المنعمين مناسبة وطنية للاحتفاء فحسب، بل تشكل محطة للتأمل في مسار دولة اختارت أن تجعل من الإصلاح منهجًا، ومن التنمية مشروعًا، ومن الاستقرار قاعدة للانطلاق نحو المستقبل. فمنذ سنة 1999، دخل المغرب مرحلة جديدة من تاريخه الحديث، عنوانها بناء دولة قوية بمؤسساتها، متماسكة بثوابتها، ومنفتحة على التحولات العالمية، مستندة إلى رؤية ملكية بعيدة المدى جعلت من التراكم أساسًا للإنجاز، ومن الاستمرارية شرطًا لترسيخ المكتسبات. لقد رسخ عيد العرش، على امتداد سبعة وعشرين عامًا، دلالة باعتباره موعدًا سنويًا يجدد فيه المغاربة ارتباطهم بمشروع وطني متكامل، يقوم على تحديث الدولة وتعزيز التنمية وصيانة الوحدة الوطنية. ولم يكن هذا المشروع مجرد استجابة لتحديات ظرفية، بل رؤية استراتيجية شاملة استهدفت إعادة بناء مختلف ركائز الدولة، وفق مقاربة تجمع بين الحكامة والنجاعة، وبين البعد الاجتماعي ومتطلبات التنافسية الاقتصادية، وبين صيانة الهوية الوطنية والانفتاح على العصر.

لقد أدرك جلالته الملك محمد السادس، منذ بداية العهد الجديد، أن نهضة الدول لا تتحقق بالشعارات، وإنما بإصلاحات عميقة ومتواصلة، وبمؤسسات قوية، وباقتصاد منتج، وبمجتمع متماسك، لذلك انطلقت أوراش كبرى غيرت وجه المغرب، ورسخت مكانته باعتباره نموذجًا للإصلاح المتدرج والتنمية المستدامة في محيط إقليمي يتسم بكثرة التحولات.

رؤية تصنع المستقبل

تميز المشروع الملكي بقدرته على الجمع بين الإصلاح السياسي والتحديث المؤسساتي، حيث أطلق أوراشا شكلت منعطفات تاريخية في



عيد العرش .. الأقاليم الجنوبية ورهان المغرب الأطلسي



الرامي إلى تعزيز التعاون جنوب-جنوب، وجعل المغرب فاعلا اقتصاديا رئيسيا في القارة، من خلال تطوير مشاريع الربط والبنيات التحتية، وتشجيع المبادلات التجارية والاستثمارات بين المغرب والدول الإفريقية.

وفي هذا السياق، تكتسي المبادرة الملكية المتعلقة بتمكين ذل الساحل من الولوج إلى المحيط الأطلسي أهمية استراتيجية، باعتبارها رؤية تهدف إلى تحويل الواجهة الأطلسية إلى فضاء للتنمية والتكامل الاقتصادي، يخدم مصالح المغرب وشركائه الأفارقة.

كما يعكس الحضور الدبلوماسي المتزايد بالأقاليم الجنوبية، من خلال افتتاح عدد من القنصليات العامة بمدينة العيون والداخلية، المكانة المتنامية التي أصبحت تضطلع بها المنطقة كمركز للتعاون الاقتصادي والدبلوماسي. وعلى المستوى الاقتصادي، ساهم النموذج التنموي في تعزيز تنوع الأنشطة الإنتاجية، حيث تطور قطاع الصيد البحري بفضل تحديث الموانئ ووحدات التثمين، وأصبحت مدينة الداخلة وجهة دولية للسياحة البيئية والرياضات البحرية، مستفيدة من مؤهلاتها الطبيعية وموقعها المتميز.

كما يشهد القطاع الفلاحي بدوره دينامية جديدة بفضل مشاريع تعبئة المياه وتطوير أساليب الإنتاج الحديثة، إلى جانب نمو قطاعات الخدمات واللوجستيك والصناعات التحويلية. إن هذه التحولات تؤكد أن التنمية بالأقاليم الجنوبية لم تعد مجرد ورش جهوي، بل أصبحت جزءا من رؤية وطنية متكاملة تهدف إلى بناء اقتصاد قوي ومتوازن، يجعل من مختلف جهات المملكة محركات حقيقية للنمو.

وفي عيد العرش المجيد، تبرز حصيلة النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية باعتبارها إحدى أبرز ثمار المشروع الملكي، حيث تحولت المنطقة إلى ورش مفتوح للتنمية والاستثمار، يجمع بين تحديث البنيات التحتية، وتعزيز الجاذبية الاقتصادية، والانفتاح على العمق الإفريقي.

وبفضل هذه الرؤية المتواصلة، تواصل الأقاليم الجنوبية ترسيخ موقعها كقطب اقتصادي واستراتيجي، يعكس قدرة المغرب على تحويل التحديات إلى فرص، وتعزيز مكانته كقوة إقليمية وشريك موثوق في محيطه الإفريقي والدولي.

والتجاري، عبر تطوير البنيات المينائية وتعزيز الربط البحري مع الأسواق الإفريقية والدولية. ومن المنتظر أن يساهم ميناء الداخلة الأطلسي في دعم العديد من القطاعات الإنتاجية، خاصة الصيد البحري والصناعات التحويلية والخدمات اللوجستية، إضافة إلى تشجيع استثمارات جديدة في مجالات مرتبطة بالنقل البحري والتخزين والتوزيع.

كما يعكس المشروع توجه المغرب نحو بناء اقتصاد بحري متطور، يستفيد من الإمكانيات الكبيرة التي يوفرها الساحل الأطلسي، ويعزز موقع المملكة كحلقة وصل بين أوروبا وإفريقيا.

وبالموازاة مع المشاريع اللوجستية، أصبحت الأقاليم الجنوبية فضاء واعدة في مجال الطاقات المتجددة، بفضل توفرها على مؤهلات طبيعية مهمة، خاصة في مجالي الطاقة الشمسية والريحية.

وقد مكنت هذه المشاريع من تعزيز مساهمة المنطقة في الاستراتيجية الوطنية للانتقال الطاقوي، ودعم توجه المغرب نحو تطوير اقتصاد منخفض الكربون، قادر على استقطاب استثمارات جديدة في قطاعات المستقبل، خاصة الصناعات المرتبطة بالهيدروجين الأخضر والطاقة النظيفة. كما حظيت مشاريع تحلية مياه البحر بأهمية خاصة ضمن رؤية التنمية المستدامة للمنطقة، بالنظر إلى دورها في مواجهة تحديات الإجهاد المائي وضمان توفير الموارد الضرورية للسكان والأنشطة الاقتصادية.

وتشكل هذه المشاريع رافعة أساسية لدعم القطاع الفلاحي، وتطوير الزراعات الحديثة، وتشجيع الاستثمارات المرتبطة بالصناعات الغذائية، بما يعزز تنوع الاقتصاد المحلي ويخلق فرصا جديدة للتنمية.

إشعاع إفريقي متنام

أصبحت الأقاليم الجنوبية اليوم تحتل موقعا محوريا في الرؤية الاستراتيجية للمغرب تجاه القارة الإفريقية، باعتبارها بوابة اقتصادية ولوجيستية مفتوحة على العمق الإفريقي، ومجالا لتطوير شراكات جديدة تقوم على التعاون والتنمية المشتركة.

وتنسجم هذه الدينامية مع التوجه الملكي

والدولي. وقد شكلت البنيات التحتية أحد أهم مرتكزات هذا التحول، حيث شهدت الأقاليم الجنوبية إنجاز عدد كبير من المشاريع المهيكلية التي غيرت ملامح المدن والمراكز الحضرية، وساهمت في تحسين الربط الداخلي والخارجي للمنطقة.

وفي هذا الإطار، تم تطوير شبكة الطرق الوطنية والجهوية، بما في ذلك الطريق السريع تيزنيت-الداخلية، الذي يعد من أبرز المشاريع التي تهدف إلى تعزيز الربط بين شمال المملكة وجنوبها، وتقليص المسافات، وتحسين انسيابية حركة الأشخاص والبضائع.

كما عرفت المطارات بالمنطقة عمليات تأهيل وتوسعة ساهمت في تعزيز الربط الجوي ودعم النشاط الاقتصادي والسياحي، فيما تم تطوير عدد من الموانئ بما يواكب التحولات الاقتصادية الجديدة، ويعزز قدرات المنطقة في مجالات التجارة والصيد البحري واللوجستيك.

ولم تقتصر هذه الدينامية على البنيات التحتية، بل امتدت إلى تطوير المناطق الصناعية واللوجستية، التي أصبحت تستقطب اهتمام المستثمرين بفضل توفر شروط اقتصادية وجغرافية ملائمة، إضافة إلى الاستقرار الذي تتمتع به المنطقة، والدعم المؤسسي الموجه لتعزيز مناخ الأعمال.

وقد ساهمت هذه المشاريع في خلق بيئة جديدة للاستثمار، تقوم على تسهيل ولوج المقاولات إلى الأسواق، وتقوية تنافسية الاقتصاد المحلي، وتشجيع المبادرات الخاصة، بما ينسجم مع أهداف النموذج التنموي الرامي إلى جعل الجهات شريكا أساسيا في تحقيق النمو الاقتصادي.

رهانات اقتصادية كبرى

يمثل ميناء الداخلة الأطلسي أحد أبرز المشاريع الاستراتيجية التي تعكس التحول الذي تعرفه الأقاليم الجنوبية، باعتباره ورشا اقتصاديا ولوجيستيا كبيرا يهدف إلى جعل المنطقة مركزا بحريا قادرا على تعزيز المبادلات التجارية وربط المغرب بعمقه الإفريقي.

ويندرج هذا المشروع ضمن رؤية تقوم على تثمين الموقع الجغرافي للمملكة، وتحويل الواجهة الأطلسية إلى فضاء للتكامل الاقتصادي

يشكل عيد العرش المجيد محطة وطنية لاستحضار المسار التنموي الذي عرفته المملكة خلال السنوات الماضية، واستعراض أبرز الأوراش الكبرى التي أطلقها الملك محمد السادس منذ اعتلائه العرش سنة 1999، والتي أسهمت في إعادة تشكيل النموذج الاقتصادي والاجتماعي للمغرب، عبر رؤية تقوم على تعزيز التنمية المتوازنة، وتقوية جاذبية مختلف جهات المملكة، وجعل الاستثمار في البنيات التحتية والإنسان رافعة أساسية لبناء المستقبل.

ومن بين أبرز هذه الأوراش الاستراتيجية، يبرز النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية باعتباره أحد المشاريع الكبرى التي تجسد الرؤية الملكية الهادفة إلى تحويل هذه الأقاليم إلى قطب اقتصادي متكامل، ومجال حيوي للاستثمار، ومنصة لوجيستية تربط المغرب بعمقه الإفريقي، مستفيدة من موقعها الجغرافي الاستراتيجي على الواجهة الأطلسية.

فمنذ إطلاق هذا النموذج التنموي سنة 2015، دخلت الأقاليم الجنوبية مرحلة جديدة من التحول الاقتصادي والاجتماعي، حيث تم اعتماد مقاربة شاملة تقوم على تطوير البنيات الأساسية، وتنويع الاقتصاد المحلي، وتثمين المؤهلات الطبيعية والبشرية للمنطقة، بما يجعلها شريكا أساسيا في الدينامية الاقتصادية الوطنية والقارية.

وقد مكنت الاستثمارات الكبرى التي شهدتها جهتا العيون الساقية الحمراء والداخلية وادي الذهب من تحقيق تحول نوعي في مختلف المجالات، سواء على مستوى الطرق والموانئ والطاقة أو في قطاعات الصيد البحري والفلاحة والسياحة والخدمات، وهو ما ساهم في تعزيز جاذبية المنطقة وترسيخ مكانتها كواجهة استراتيجية للمملكة نحو إفريقيا والعالم.

تحول ترابي شامل

يقوم النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية على فلسفة تنموية جديدة تجعل من المجال الترابي محورا أساسيا للتنمية، من خلال تحويل المؤهلات المحلية إلى فرص اقتصادية حقيقية، وإرساء منظومة إنتاجية قادرة على خلق الثروة وتعزيز اندماج المنطقة في الاقتصاد الوطني

27 سنة من الرؤية والاستثمار..

المغرب يبني اقتصاد المستقبل بالطاقة الخضراء

الكربون، مستفيداً من الإمكانيات الطبيعية التي تزخر بها الجهات الجنوبية للمملكة.

ويمثل هذا الورش أكثر من مجرد مشروع طاقي، إذ يعكس توجهها استراتيجياً نحو بناء منظومة صناعية جديدة تعتمد على الطاقة النظيفة، وترفع القيمة المضافة للصادرات المغربية، وتساهم في نقل التكنولوجيا وتطوير الكفاءات الوطنية.

كما أن الطلب العالمي المتزايد على المنتجات منخفضة الكربون يمنح المغرب فرصة لتعزيز حضوره في الأسواق الدولية، خاصة الأوروبية، التي تبحث عن شركاء قادرين على تزويدها بالطاقة والمنتجات الصناعية النظيفة في إطار أهدافها المناخية.

ويرتبط نجاح هذا التوجه أيضاً باستمرار الاستثمار في مشاريع الطاقة الشمسية والريحية، باعتبارها المصدر الأساسي لإنتاج الهيدروجين الأخضر، إلى جانب تطوير شبكات النقل الكهربائي، والبنيات اللوجستية، والبحث العلمي، والتكوين، بما يضمن بناء منظومة متكاملة قادرة على المنافسة عالمياً.

وبالتوازي مع ذلك، تبرز مشاريع استراتيجية كبرى، مثل الربط الكهربائي مع أوروبا، وأنبوب الغاز الإفريقي الأطلسي، والتحضيرات المرتبطة بكأس العالم 2030، باعتبارها عوامل ستمنح دفعة إضافية لمسار الانتقال الطاقي، وتعزز اندماج المغرب في الأسواق الإقليمية والدولية. وبعد سبعة وعشرين عاماً من العمل المتواصل، لم يعد التحول الطاقي في المغرب مجرد رهان على إنتاج الكهرباء من مصادر متجددة، بل أصبح مشروعاً اقتصادياً متكاملًا يعيد صياغة موقع المملكة داخل الاقتصاد العالمي. فالتحدي اليوم لا يكمن فقط في رفع القدرة الإنتاجية للطاقة النظيفة، وإنما في تحويلها إلى مصدر للثروة، ومحرك للصناعة، وأداة لتعزيز السيادة الاقتصادية، بما يرسخ مكانة المغرب

الكربونية للحفاظ على ولوجها إلى الأسواق الدولية.

كما ساهم هذا التوجه في تعزيز موقع المغرب داخل سلاسل الإنتاج العالمية، إذ لم تعد المملكة تقدم نفسها فقط كقاعدة صناعية، بل كمنصة للإنتاج المستدام، قادرة على توفير طاقة نظيفة للصناعات الموجهة للتصدير، خصوصاً نحو السوق الأوروبية، التي أصبحت تعتمد معايير بيئية أكثر صرامة من خلال آلية تعديل الكربون على الحدود.

ومن جهة أخرى، خلق الانتقال الطاقي دينامية اقتصادية جديدة، شملت تطوير البنية التحتية، وتشجيع الابتكار، وتحفيز الاستثمار في الصناعات المرتبطة بالطاقة، بما في ذلك تصنيع بعض المعدات والخدمات التقنية، وهو ما ساهم في خلق فرص شغل جديدة وتعزيز القيمة المضافة للاقتصاد الوطني.

ويؤكد عدد من الخبراء أن مستقبل التنافسية الاقتصادية لن يرتبط فقط بحجم الإنتاج، وإنما أيضاً بمدى احترام معايير الاستدامة، وهو ما يمنح المغرب فرصة حقيقية لتعزيز مكانته كوجهة للاستثمارات الخضراء، خاصة مع تسارع التحول العالمي نحو اقتصاد منخفض الانبعاثات.

الهيدروجين الأخضر ورهان المستقبل

بعد أن رسخ مكانته في مجال الطاقات المتجددة، دخل المغرب مرحلة جديدة من الانتقال الطاقي، عنوانها الهيدروجين الأخضر، الذي أصبح يمثل أحد أهم القطاعات الواعدة عالمياً، بالنظر إلى دوره المرتقب في إزالة الكربون من الصناعات الثقيلة وقطاعي النقل البحري والجوي.

وقد باشر المغرب منذ سنوات إعداد الإطار الاستراتيجي لهذا القطاع، قبل إطلاق "عرض المغرب"

للـهيدروجين الأخضر، الذي يهدف إلى استقطاب استثمارات ضخمة في إنتاج الأمونياك الأخضر والوقود الاصطناعي والفولاذ منخفض

وبفضل هذه الرؤية، شهد المغرب طفرة نوعية في مشاريع الطاقة الشمسية والريحية، حيث تم تطوير بنية تحتية حديثة لإنتاج الكهرباء النظيفة في مختلف جهات المملكة، مع تعزيز دور المؤسسات المتخصصة، وتشجيع البحث العلمي، وتهيئة بيئة قانونية جاذبة للاستثمارات.

وأثمر هذا المسار عن رفع مساهمة الطاقات المتجددة إلى نحو 46 في المائة من القدرة الكهربائية المركبة، مع تراجع تدريجي في مستوى التبعية الطاقية، وهو ما منح الاقتصاد الوطني هامشاً أكبر لمواجهة تقلبات الأسواق الدولية، خاصة في ظل الأزمات التي شهدتها قطاع الطاقة خلال السنوات الأخيرة.

كما أسهم هذا التحول في تحسين صورة المغرب على الصعيد الدولي، حيث بات ينظر إليه كشريك موثوق في مجال الطاقات النظيفة، وقبلة للاستثمارات المرتبطة بالاقتصاد الأخضر، مستفيداً من استقراره السياسي، وموقعه الجغرافي، واتفاقياته التجارية مع عدد من الأسواق العالمية.

ولم يقتصر أثر هذه السياسة على قطاع الطاقة وحده، بل امتد إلى قطاعات الصناعة، والنقل، والبنيات التحتية، والبحث العلمي، بما جعل الانتقال الطاقي رافعة حقيقية للتنمية الاقتصادية، وليس مجرد مشروع لإنتاج الكهرباء.

الطاقة النظيفة رافعة للاقتصاد

فرضت التحولات العالمية واقعاً جديداً، أصبحت فيه القدرة على إنتاج الطاقة النظيفة عنصراً حاسماً في استقطاب الاستثمارات وتعزيز تنافسية الاقتصادات. فالشركات العالمية لم تعد تبحث فقط عن الأسواق أو اليد العاملة، بل أصبحت تولي أهمية متزايدة لمصدر الطاقة الذي تعتمد عليه مصانعها، ولمدى احترام الدول للمعايير البيئية.

وفي هذا السياق، استطاع المغرب أن يحول الاستثمار في الطاقات المتجددة إلى ميزة تنافسية، مكنت المملكة من تعزيز جاذبيتها أمام المستثمرين، خاصة في قطاعات السيارات والطيران والصناعات الكيماوية والغذائية، التي أصبحت مطلوبة بتقليص بصمتها

لم يعد التحول الطاقي في المغرب مجرد سياسة قطاعية تهدف إلى تنويع مصادر إنتاج الكهرباء، بل أصبح أحد أعمدة النموذج التنموي الجديد، ومحوراً استراتيجياً لإعادة تشكيل الاقتصاد الوطني وفق متطلبات القرن الحادي والعشرين. ففي ظرفية دولية تقسم بتسارع التحولات المناخية واشتداد المنافسة على الاستثمارات الخضراء، اختارت المملكة أن تجعل من الطاقة النظيفة رافعة للتنمية الاقتصادية، ومدخلاً لتعزيز السيادة الطاقية، ووسيلة لترسيخ موقعها ضمن الاقتصادات الصاعدة التي تقود التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون.

وخلال سبعة وعشرين عاماً من الإصلاحات والاستثمارات، انتقل المغرب من بلد يعتمد بشكل شبه كامل على استيراد الطاقة إلى دولة تمتلك واحدة من أكثر التجارب تقدماً في مجال الطاقات المتجددة على المستوى الإفريقي والعربي. ولم يكن هذا التحول وليد الصدفة، بل جاء نتيجة رؤية استراتيجية بعيدة المدى، استندت إلى الاستثمار في الموارد الطبيعية، وتطوير الإطار التشريعي، واستقطاب الرساميل، وإطلاق مشاريع كبرى جعلت من المملكة نموذجاً إقليمياً في الانتقال الطاقي.

ولأن الاقتصاد العالمي يعيش اليوم مرحلة إعادة تموقع كبرى، أصبحت فيها الاستدامة معياراً رئيسياً للتنافسية، فإن المغرب لم يعد يكتفي بإنتاج الكهرباء النظيفة، بل يعمل على بناء منظومة اقتصادية متكاملة تجعل الطاقة رافعة للصناعة، والاستثمار، والابتكار، والتصدير.

رؤية ملكية صنعت التحول

منذ اعتلاء الملك محمد السادس العرش سنة 1999، احتل قطاع الطاقة موقعاً متقدماً ضمن الأولويات الاستراتيجية للدولة، انطلاقاً من إدراك واضح بأن تحقيق التنمية الاقتصادية يمر عبر ضمان الأمن الطاقي وتقليص التبعية للخارج. وقد شكل إطلاق الاستراتيجية الوطنية للطاقة سنة 2009 نقطة تحول حاسمة، بعدما وضعت أهدافاً واضحة لتطوير الطاقات المتجددة، وتحسين النجاعة الطاقية، وفتح المجال أمام الاستثمار في هذا القطاع الحيوي.

كقوة إقليمية في الاقتصاد الأخضر، وشريك موثوق في بناء مستقبل عالمي أكثر استدامة



عيد العرش والانتخابات ..

كيف رسخت الرؤية الملكية قواعد الثقة في الاستحقاقات التشريعية؟

ومصادقية المسار الانتخابي من المؤشرات الأساسية التي يقاس بها مستوى تطور المؤسسات الديمقراطية.

مسار ديمقراطي راسخ

على امتداد العقود الماضية، حافظ المغرب على انتظام مواعيد الانتخابات، وهو ما أسهم في ترسيخ مبدأ استمرارية المؤسسات، وتعزيز الاستقرار السياسي، وجعل الانتخابات جزءا من السير العادي للحياة الدستورية.

وقد ساعد هذا الانتظام على بناء تقاليد مؤسساتية قائمة على احترام المواعيد الدستورية، وهو ما انعكس إيجابا على صورة المملكة باعتبارها بلدا يعتمد الإصلاح التدريجي في تطوير منظومته السياسية، مع الحفاظ على استقرار مؤسساته.

ويعد احترام دورية الانتخابات من أبرز المؤشرات التي تمنح الفاعلين السياسيين والاقتصاديين رؤية أوضح حول مستقبل المؤسسات، كما يعزز ثقة المستثمرين والشركاء الدوليين في استقرار البيئة السياسية والقانونية للمملكة.

وفي السياق ذاته، أصبحت الانتخابات تمثل محطة لتقييم السياسات العمومية وتجديد النخب، بما يعزز مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، ويمنح المواطنين فرصة المشاركة في رسم معالم المرحلة المقبلة عبر الآليات الديمقراطية التي يكفلها الدستور.

وتأتي الذكرى السابعة والعشرون لعيد العرش لتؤكد أن ترسيخ الديمقراطية في المغرب لم يعد رهينا فقط بإجراء الانتخابات في مواعيدها، بل أصبح مرتبطا أيضا بتطوير الإطار القانوني والمؤسساتي الذي يؤطرها، وتعزيز مبادئ الشفافية والوضوح والحكمة الجيدة.

وفي ظل هذا المسار المتواصل، تتجه المملكة إلى تنظيم استحقاقات التشريعية في إطار من الاستقرار المؤسساتي، بما يعكس نضج التجربة الديمقراطية المغربية، ويؤكد أن الإصلاح السياسي يظل جزءا من رؤية استراتيجية أشمل، تجعل من بناء الثقة في المؤسسات، وترسيخ دولة القانون، وتعزيز المشاركة السياسية، ركائز أساسية لمواصلة مسيرة التنمية والإصلاح

السياسي الذي غالبا ما يرافق تعديل القوانين في اللحظات الأخيرة، ويعزز الثقة لدى الأحزاب والناخبين، باعتبار أن قواعد التنافس تصبح معروفة للجميع قبل انطلاق السباق الانتخابي.

حكمة انتخابية متطورة

شهد تدبير الانتخابات بالمغرب خلال السنوات الأخيرة تطورا ملحوظا، انتقل معه الاهتمام من التركيز على يوم الاقتراع فقط إلى اعتماد مقاربة شاملة ترافق مختلف مراحل المسار الانتخابي.

فالحكمة الانتخابية لم تعد تقتصر على تنظيم التصويت، بل أصبحت تشمل الإعداد المسبق، والتنسيق بين المؤسسات، وتتبع تنفيذ القوانين، وضمان احترام الضوابط القانونية طوال العملية الانتخابية.

ويعكس هذا التطور وعيا متزايدا بأهمية بناء الثقة في المؤسسات، باعتبارها شرطا أساسيا لتعزيز المشاركة السياسية، وترسيخ ثقافة الاحتكام إلى صناديق الاقتراع باعتبارها الوسيلة الدستورية لتجديد المؤسسات التمثيلية.

كما يبرز هذا التوجه حرص الدولة على تطوير الآليات المؤسساتية الكفيلة بضمان شفافية الانتخابات، وتعزيز التنسيق بين مختلف المتدخلين، بما يساهم في الحد من الاختلالات المحتملة، ويضمن احترام القواعد القانونية المنظمة للاستحقاقات.

وتكتسي هذه المقاربة أهمية خاصة في ظل التحولات السياسية والاجتماعية التي تعرفها المملكة، حيث أصبحت جودة التنظيم

الاستحقاقات، تقوم على فتح المشاورات مع مختلف الفاعلين السياسيين، وصياغة النصوص القانونية قبل مدة كافية من موعد الانتخابات، وهو ما ينسجم مع الممارسات الديمقراطية المقارنة التي تعتبر استقرار التشريع الانتخابي أحد أبرز مؤشرات نضج الأنظمة السياسية.

ولا يقتصر هذا التوجه على الجانب القانوني فقط، بل يمتد إلى الجوانب التنظيمية والإدارية، من خلال تطوير آليات التنسيق والتتبع، بما يضمن سلامة مختلف مراحل العملية الانتخابية، ابتداء من الإعداد القانوني، مروراً بمراجعة اللوائح الانتخابية والحملات الانتخابية، ووصولاً إلى إعلان النتائج وتدبير المنازعات وفق المساطر القانونية.

كما أن توفير إطار قانوني واضح قبل الانتخابات يحد من الجدل

تحل الذكرى السابعة والعشرون لعيد العرش المجيد في سياق سياسي يكتسي أهمية خاصة، مع اقتراب موعد الانتخابات التشريعية المقبلة، وهي محطة تعكس مسارا مؤسساتيا راكمه المغرب على امتداد أكثر من ربع قرن، قوامه ترسيخ الممارسة الديمقراطية، وتعزيز استقرار المؤسسات، وتطوير الإطار القانوني المنظم للاستحقاقات الانتخابية.

ولم تعد الانتخابات في المغرب مجرد موعد دستوري لتجديد المؤسسات المنتخبة، بل أصبحت جزءا من رؤية إصلاحية متكاملة تجعل من الاستقرار السياسي والوضوح القانوني والشفافية عناصر أساسية في تدعيم الثقة بين الدولة والمواطن، وترسيخ مصداقية المؤسسات المنتخبة، سواء على المستوى الوطني أو في نظر الشركاء الدوليين.

ويبرز هذا التوجه من خلال اعتماد منهجية تقوم على الإعداد المبكر للاستحقاقات، واستكمال المنظومة القانونية المنظمة لها قبل فترة كافية من موعد الاقتراع، بما يضمن وضوح قواعد المنافسة السياسية، ويمنح جميع الفاعلين الوقت اللازم للاستعداد وفق إطار قانوني مستقر، بعيدا عن أي تعديلات متأخرة قد تؤثر في مناخ الثقة أو تثير نقاشات سياسية وقانونية.

استقرار يعزز الثقة

يشكل استقرار القوانين الانتخابية أحد أهم مرتكزات الديمقراطية الحديثة، لأنه يوفر ما يعرف بالأمن القانوني، ويجعل قواعد المنافسة السياسية معروفة مسبقا لجميع الأطراف، بما يضمن تكافؤ

الفرص ويعزز نزاهة العملية الانتخابية.

ومن هذا المنطلق، اتجه المغرب خلال السنوات الأخيرة إلى اعتماد مقاربة استباقية في إعداد



من الرؤية إلى الريادة... كيف رسخ المغرب مكانته في صناعة الطيران العالمية؟



متخصصة لتكوين التقنيين والمهندسين وفق المعايير الدولية التي تعتمدها شركات الطيران العالمية.

وقد مكن هذا التوجه من توفير كفاءات مغربية عالية التأهيل، أصبحت تشرف على عمليات تصنيع وتجميع وصيانة مكونات تدخل في إنتاج أشهر الطائرات المدنية في العالم، وهو ما جعل المورد البشري المغربي أحد أهم عوامل الجذب بالنسبة للمستثمرين.

ويأتي هذا التطور في وقت يتجه فيه قطاع الطيران العالمي نحو زيادة الطلب على الطائرات الجديدة، وتوسيع سلاسل الإنتاج، وهو ما يمنح المغرب فرصاً إضافية لتعزيز حضوره الصناعي واستقطاب استثمارات جديدة في مجالات المحركات، والمواد المركبة، والإلكترونيات، والصيانة، والهندسة الرقمية.

كما ينسجم هذا المسار مع التوجه الوطني نحو بناء اقتصاد صناعي أكثر تنافسية، يعتمد على الابتكار والتكنولوجيا والصناعات عالية الدقة، ويعزز مكانة المملكة كمنصة صناعية موجهة نحو التصدير.

وبمناسبة الذكرى السابعة والعشرين لعيد العرش المجيد، تشكل الإنجازات التي حققتها المغرب في صناعة الطيران نموذجاً للنموذج للاقتصاد الذي عرفته المملكة خلال العقود الأخيرة، فمن خلال رؤية استراتيجية طويلة المدى، نجح المغرب في الانتقال من استقطاب الاستثمارات إلى بناء منظومة صناعية متكاملة، تستقطب كبريات الشركات العالمية، وتنتج مكونات عالية التكنولوجيا، وتوفر فرصاً واعدة للكفاءات الوطنية.

ومع استمرار تدفق الاستثمارات، وتوسع حضور مجموعات عالمية مثل سافران، وبوينغ، وإيرباص، والاستثمارات الجديدة التي يقودها مشروع كيرتيس - رايت، يبدو المغرب اليوم أكثر استعداداً لترسيخ موقعه كأحد أبرز الأقطاب الصناعية للطيران في إفريقيا، وشريكا موثوقا في صناعة المستقبل.

وتطوير حلقات الإنتاج ذات القيمة المضافة العالية.

وفي هذا الإطار، وقع المغرب، بمدينة فاننبورو البريطانية، بروتوكول اتفاق مع المجموعة الأمريكية كيرتيس - رايت كوربوريشن Curtiss Wright Corporation، يقضي بإحداث فرع جديد بالمملكة يحمل اسم كيرتيس - رايت سورفيس تكنولوجيز، في خطوة تعكس انتقال الصناعة المغربية إلى مرحلة أكثر تقدماً من التصنيع المتخصص.

ولا يمثل هذا الاستثمار مجرد إضافة شركة جديدة إلى المنظومة الصناعية المغربية، بل يشكل محطة جديدة في مسار توطين العمليات الصناعية الأكثر تعقيداً، بما يرفع نسبة الإدماج المحلي، ويعزز مكانة المغرب داخل سلاسل القيمة العالمية لصناعة الطيران.

و جرى توقيع الاتفاق على هامش معرض فاننبورو الدولي للطيران 2026، أحد أكبر التظاهرات العالمية في هذا القطاع، حيث يهدف المشروع إلى تطوير القدرات المغربية في مجال المعالجات السطحية والعمليات الصناعية الدقيقة، لفائدة الشركات العاملة بمنطقة الدار البيضاء الكبرى، التي أصبحت مركزاً إقليمياً لصناعة الطيران.

وتعكس هذه الاستثمارات الثقة المتزايدة التي تحظى بها المملكة لدى كبار المصنعين العالميين، والانتقال التدريجي من تصنيع الأجزاء التقليدية إلى إنتاج المكونات ذات التكنولوجيا العالية، وهو تحول يرفع القيمة المضافة للصناعة الوطنية ويعزز قدرتها التنافسية.

صناعة المستقبل بقيادة الكفاءات المغربية

لم يكن النجاح الذي حققه المغرب في صناعة الطيران رهينا بالبنيات التحتية والاستثمارات الأجنبية فقط، بل ارتبط أيضاً بالاستثمار المكثف في العنصر البشري، من خلال تطوير منظومة التكوين المهني والهندسي، وإحداث معاهد

قطاع الطيران بالمغرب، حيث تدير عدة وحدات صناعية متخصصة في تصنيع أسلاك الطائرات، والمحركات، والمكونات الميكانيكية، وأنظمة الدفع، والصيانة، وتشغل آلاف الكفاءات المغربية. كما رسخت شركات عالمية أخرى، من بينها بوينغ Boeing، وإيرباص Airbus، وسبيريت أيروسبيستمز Spirit AeroSystems، وهيكسل Hexcel، وراتيه فيجيك Ratier-Figeac، حضورها الصناعي داخل المملكة، مستفيدة من تنافسية الكفاءات المغربية، وقرب المغرب من الأسواق الأوروبية، واتفاقياته التجارية مع العديد من الشركاء الدوليين.

ولم يعد المغرب يقتصر على تصنيع المكونات البسيطة، بل أصبح ينتج أجزاء عالية الدقة تدخل في صناعة الطائرات المدنية والعسكرية، وهو ما يعكس تطور مستوى التكنولوجيا والخبرة الصناعية التي راكمتها المملكة خلال العقود الماضية.

سافران والاستثمارات الجديدة تعزز سلسلة القيمة

يشكل حضور مجموعة سافران بالمغرب أحد أبرز النماذج على نجاح السياسة الصناعية الوطنية، إذ واصلت المجموعة توسيع استثماراتها عاماً بعد آخر، مستفيدة من تطور منظومة التكوين المهني والهندسي، ومن الاستقرار الذي يوفره مناخ الأعمال بالمملكة. وتنتج وحدات سافران بالمغرب مكونات تستعمل في عدد من أشهر الطائرات التجارية في العالم، كما أصبحت المملكة مركزاً استراتيجياً للمجموعة في إفريقيا وحوض البحر الأبيض المتوسط، سواء على مستوى الإنتاج أو الصيانة أو الخدمات الهندسية.

وفي السياق ذاته، يواصل المغرب ترسيخ موقعه كواحد من أسرع مراكز صناعة الطيران نمواً في العالم، مستفيداً من استراتيجية صناعية تقوم على استقطاب كبار المصنعين العالميين،

على امتداد سبعة وعشرين عاماً من حكم الملك محمد السادس، تحولت صناعة الطيران في المغرب من نشاط صناعي محدود إلى واحدة من أكثر المنظومات الصناعية تطوراً في القارة الإفريقية، بعدما نجحت المملكة في استقطاب كبريات الشركات العالمية، وتطوير قاعدة إنتاجية متخصصة، وتكوين رأسمال بشري مؤهل، بما جعلها فاعلاً رئيسياً ضمن سلاسل القيمة العالمية لهذا القطاع الاستراتيجي.

ويأتي هذا التحول في سياق رؤية ملكية راهنت منذ مطلع الألفية على تنويع القاعدة الصناعية الوطنية، والانتقال من الصناعات التقليدية إلى الصناعات ذات التكنولوجيا العالية، باعتبارها رافعة للنمو الاقتصادي، ومصدراً لخلق فرص الشغل المؤهلة، وأداة لتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني.

واليوم، يضم المغرب أكثر من 150 شركة متخصصة في صناعة الطيران، ويوفر القطاع عشرات الآلاف من مناصب الشغل المباشرة، فيما تجاوزت نسبة الإدماج الصناعي مستويات متقدمة مقارنة بعدد من الدول الصاعدة، بفضل تطور المنظومة الصناعية، والاستثمارات الأجنبية، ومؤسسات التكوين المتخصصة.

رؤية ملكية صنعت قطباً صناعياً عالمياً

ارتكزت الاستراتيجية الصناعية المغربية على بناء منظومة متكاملة لا تقتصر على استقطاب المستثمرين، بل تقوم أيضاً على توفير بيئة أعمال تنافسية، وبنيات تحتية حديثة، ومناطق صناعية متخصصة، وفي مقدمتها منصة ميدبارك بالنواصر والمنطقة الصناعية أولاد صالح بضواحي الدار البيضاء، اللتان أصبحتا القلب النابض لصناعة الطيران بالمملكة.

وساهمت هذه الرؤية في جذب أكبر المصنعين العالميين، وفي مقدمتهم مجموعة سافران Safran، التي تعد المستثمر الصناعي الأكبر في

إعادة هيكلة الحقل الديني بالمغرب . . 27 سنة من ترسيخ الأمن الروحي وبناء نموذج الاعتدال

فضاءات لنقل النموذج المغربي في الاعتدال، بما يعزز مكانة المملكة باعتبارها مرجعية دينية تحظى بالثقة داخل محيطها الإقليمي والدولي.

وقد ساهم هذا التوجه في جعل الأمن الروحي أحد عناصر القوة الناعمة للمغرب، عبر تصدير تجربة قائمة على التوازن بين الثوابت الدينية والانفتاح على العصر، وتقديم بديل فكري يواجه مختلف أشكال التطرف.

نموذج يواكب التحولات

رغم المكاسب التي حققها المغرب في مجال إصلاح الحقل الديني، فإن التحولات العالمية تفرض رهانات جديدة تتجاوز التحديات التقليدية المرتبطة بالتطرف، لتشمل قضايا التكنولوجيا، والتحولات الرقمية، والعولمة الثقافية.

ومن أبرز هذه الرهانات تطوير الاجتهاد المقاصدي بما يمكن من تقديم إجابات شرعية معاصرة حول القضايا المستجدة، مثل الذكاء الاصطناعي، والهندسة الوراثية، والمعاملات الرقمية، والرهانات البيئية، وغيرها من الأسئلة التي أصبحت تفرض نفسها على المجتمعات الحديثة.

كما يبرز تحدي الفضاء الرقمي، الذي تحول إلى أحد أهم مجالات التأثير الفكري والديني، الأمر الذي يفرض إنتاج محتوى ديني رقمي احترافي، يستجيب لانتظارات الأجيال الجديدة، ويعزز حضور الخطاب الوسطي على مختلف المنصات الرقمية، في مواجهة المحتويات المتطرفة أو الداعية إلى الإلحاد أو الكراهية.

ومن جهة أخرى، يفرض اتساع الجاليات المغربية بالخارج تطوير آليات الدبلوماسية الروحية لفائدة مغاربة العالم، من خلال تعزيز ارتباطهم بالمرجعية الدينية الوطنية، وتوفير أئمة ومرشدين يتقنون لغات بلدان الإقامة ويفهمون خصوصياتها الثقافية والقانونية، بما يساهم في حماية الهوية الدينية للأجيال الجديدة، وترسيخ قيم الاندماج والتعايش.

وبعد سبعة وعشرين عاما من الإصلاح، نجح المغرب في بناء نموذج ديني متكامل، يقوم على مؤسسات قوية، ومرجعية موحدة، وتأثير علمي، وانفتاح على العالم، مما جعل الأمن الروحي أحد أهم عناصر الاستقرار الوطني، وأحد أبرز مكونات القوة الناعمة للمملكة. كما تؤكد هذه التجربة أن الاستثمار في الاعتدال والوسطية لم يكن مجرد خيار ديني، بل ركيزة استراتيجية لحماية وتعزيز تماسك المجتمع، وحماية الهوية الوطنية، وترسيخ مكانة المغرب كمرجعية إقليمية ودولية في مجال تدبير الشأن الديني



اعتمد المعهد تكوينا يجمع بين العلوم الشرعية والعلوم الإنسانية واللغات الأجنبية، بما يؤهل خريجيه لممارسة التأثير الديني وفق رؤية قائمة على الوسطية والانفتاح. كما شهدت هذه المرحلة تعزيز حضور المرأة داخل منظومة التأثير الديني، من خلال تكوين المرشدات الدينيات اللواتي أصبحن يساهمن في التأثير داخل المساجد والمؤسسات الاجتماعية والسجنية والتعليمية، بما وسع دائرة التوعية الدينية داخل المجتمع، ورسخ دور المرأة في نشر قيم الاعتدال والتسامح.

تأهيل المؤسسات والأئمة

بالتوازي مع الإصلاح المؤسساتي، أولى المغرب أهمية خاصة لتأهيل الموارد البشرية العاملة في المجال الديني، انطلاقا من قناعة بأن حماية الأمن الروحي لا تتحقق بالمؤسسات وحدها، وإنما أيضا عبر تكوين الأئمة والخطباء والوعاظ وتأهيلهم لمواكبة التحولات المجتمعية.

وفي هذا السياق، أطلقت خطة "ميثاق العلماء" باعتبارها أحد أهم برامج التأثير الديني، حيث هدفت إلى تعزيز دور العلماء في توجيه المجتمع، وتحويل المساجد إلى فضاءات للعبادة والإرشاد بعيدا عن كل توظيف سياسي أو إيديولوجي. كما شهدت أوضاع القيمين الدينيين تحسنا ملحوظا، سواء من خلال الرفع من أوضاعهم الاجتماعية أو توفير برامج للتكوين المستمر، تمكنهم من مواكبة المستجدات الفكرية والاجتماعية، وتطوير مهارات التواصل مع مختلف فئات المجتمع، خاصة الشباب.

وفي هذا الإطار، تم إحداث مؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة، التي تضم فروعاً في عشرات الدول الإفريقية، وتعمل على تعزيز التعاون بين علماء القارة، وترسيخ قيم الإسلام الوسطي المعتدل، ومواجهة خطابات التطرف والغلو.

كما أصبحت مؤسسات التكوين الديني المغربية تستقبل سنوياً طلبة وأئمة من عدد من الدول الإفريقية والأوروبية، للاستفادة من التجربة المغربية في مجال تدبير الشأن الديني، سواء بمعهد محمد السادس لتكوين الأئمة والمرشدين والمرشدات، أو بدار الحديث الحسنية، أو بمعهد محمد السادس للقراءات والدراسات القرآنية. وأصبحت هذه المؤسسات

وقد ساهم هذا الاختيار في إرساء منظومة مؤسساتية واضحة، انتقل معها تدبير الشأن الديني من المبادرات الفردية إلى العمل المؤطر بالقانون والمؤسسات، بما عزز الاستقرار الديني والفكري داخل المجتمع المغربي.

تأهيل المؤسسات والأئمة

بالتوازي مع الإصلاح المؤسساتي، أولى المغرب أهمية خاصة لتأهيل الموارد البشرية العاملة في المجال الديني، انطلاقا من قناعة بأن حماية الأمن الروحي لا تتحقق بالمؤسسات وحدها، وإنما أيضا عبر تكوين الأئمة والخطباء والوعاظ وتأهيلهم لمواكبة التحولات المجتمعية.

وفي هذا السياق، أطلقت خطة "ميثاق العلماء" باعتبارها أحد أهم برامج التأثير الديني، حيث هدفت إلى تعزيز دور العلماء في توجيه المجتمع، وتحويل المساجد إلى فضاءات للعبادة والإرشاد بعيدا عن كل توظيف سياسي أو إيديولوجي. كما شهدت أوضاع القيمين الدينيين تحسنا ملحوظا، سواء من خلال الرفع من أوضاعهم الاجتماعية أو توفير برامج للتكوين المستمر، تمكنهم من مواكبة المستجدات الفكرية والاجتماعية، وتطوير مهارات التواصل مع مختلف فئات المجتمع، خاصة الشباب.

وفي هذا الإطار، تم إحداث مؤسسة محمد السادس لتكوين الأئمة والمرشدين والمرشدات، أو بدار الحديث الحسنية، أو بمعهد محمد السادس للقراءات والدراسات القرآنية. وأصبحت هذه المؤسسات

الاجتهادات الفردية خارج الإطار المؤسسي.

وفي هذا الإطار، أعيد تنظيم المجلس العلمي الأعلى باعتباره المؤسسة الرسمية المختصة بالإفتاء في القضايا العامة، مع إحداث هيئة علمية متخصصة تتولى إصدار الفتاوى الشرعية وفق الضوابط التي توطئها إمارة المؤمنين، بما يضمن وحدة المرجعية الدينية ويحفظ المجتمع من الفتاوى المتشددة أو غير المنضبطة.

كما تم توسيع شبكة المجالس العلمية المحلية بمختلف جهات المملكة، لتقريب التأثير الديني من المواطنين، وتعزيز حضور العلماء في مواكبة القضايا المجتمعية، وفق المرجعية المغربية القائمة على العقيدة الأشعرية، والمذهب المالكي، والتصوف السني، بما يرسخ وحدة الخطاب الديني ويحافظ على الانسجام المذهبي للمجتمع.

يشكل إصلاح الحقل الديني أحد أبرز الأوراش الاستراتيجية التي شهدتها المغرب خلال العقود الأخيرة، باعتباره ركيزة أساسية في ترسيخ الاستقرار وحماية الهوية الدينية الوطنية. فم منذ اعتلاء الملك محمد السادس العرش، انطلقت المملكة في مسار إصلاحي متكامل لم يقتصر على إعادة تنظيم المؤسسات الدينية، بل شمل بناء نموذج مغربي متكامل في تدبير الشأن الديني، يقوم على إمارة المؤمنين باعتبارها الضامن لوحدة المرجعية الدينية، ويستند إلى الثوابت التاريخية للمملكة المتمثلة في العقيدة الأشعرية، والمذهب المالكي، والتصوف السني.

وبعد سبعة وعشرين عاما من هذا المسار، بات النموذج المغربي يحظى باهتمام متزايد على المستويين الإقليمي والدولي، باعتباره تجربة تجمع بين الأصالة والانفتاح، وتوازن بين الحفاظ على الثوابت الدينية والانخراط في متطلبات العصر، في سياق دولي يشهد تصاعد تحديات التطرف، والتوظيف السياسي للدين، والتحولات الرقمية التي أعادت تشكيل فضاءات التأثير الديني والفكري.

لقد اختار المغرب منذ البداية معالجة الشأن الديني باعتباره قضية سيادية ترتبط بأمن الدولة واستقرار المجتمع، وليس مجرد مجال إداري أو دعوي، وهو ما انعكس في إصلاحات عميقة مست المؤسسات، والتكوين، والإفتاء، والتأثير الديني، والدبلوماسية الروحية، لتشكل مجتمعة منظومة متكاملة لحماية الأمن الروحي للمغاربة.

مأسسة المرجعية الدينية

أولى الإصلاحات الكبرى انطلقت من إعادة تنظيم المرجعية الدينية، عبر مأسسة الإفتاء وتوحيد الجهات المخول لها إصدار الفتوى، بهدف وضع حد لحالة التعدد والفوضى التي قد تنشأ عن تعدد المرجعيات و



الصحراء المغربية . عنوان التحولات الدبلوماسية

في الذكرى السابعة والعشرين لاعتلاء العرش

بالسيادة.

حضور دولي متصاعد

أفرزت الدينامية الدبلوماسية التي يقودها المغرب خلال السنوات الأخيرة تحولات ملموسة على مستوى العلاقات الدولية، حيث اتسعت دائرة الدول الداعمة للموقف المغربي، وتعزز الحضور السياسي والاقتصادي للمملكة داخل القارة الأفريقية وفي عدد من الفضاءات الإقليمية والدولية.

كما ساهم افتتاح عدد متزايد من القنصليات العامة بمدينة العيون والداخلية في تكريس الاعتراف الدولي بالمكانة التي أصبحت تحتلها الأقاليم الجنوبية، ليس فقط من الناحية السياسية، وإنما أيضا باعتبارها فضاءً وأعداً للاستثمار والتعاون الاقتصادي.

وفي السياق ذاته، عززت عودة المغرب إلى الاتحاد الإفريقي حضوره داخل المؤسسة القارية، ومكنته من تطوير شراكات جديدة، والدفاع عن مصالحه من داخل الفضاء الإفريقي، بما يتماشى مع الرؤية الملكية القائمة على ترسيخ التعاون جنوب-جنوب وتعزيز التكامل الاقتصادي بين دول القارة.

وتؤكد هذه التحولات أن الدبلوماسية المغربية لم تعد تعتمد فقط على التحرك السياسي التقليدي، بل أصبحت تستند إلى مقاربة شاملة توظف التنمية والاستثمار والشراكات الاقتصادية كأدوات لتعزيز المكانة الدولية للمملكة والدفاع عن مصالحها الاستراتيجية.

وفي الذكرى السابعة والعشرين لعيد العرش، تبدو حصيلة السياسة الخارجية للمغرب امتداداً لرؤية ملكية جعلت من الدبلوماسية رافعة للتنمية والنفوذ الإقليمي، وأسهمت في تعزيز موقع المملكة كفاعل مؤثر في محيطها الإفريقي والمتوسطي، وشريك يحظى بالمصداقية والثقة على الساحة الدولية، في ظل استمرار الرهان على توسيع شبكة التحالفات، وترسيخ المكاسب الدبلوماسية، ومواصلة الدفاع عن الوحدة الترابية للمملكة وفق مقاربة تجمع بين الشرعية الدولية والتنمية الميدانية والانفتاح الاقتصادي

التحتية، وتطوير شبكات الطرق، وإنجاز ميناء الداخلة الأطلسي، إلى جانب مشاريع الطاقات المتجددة وتحلية مياه البحر، في تعزيز جاذبية الأقاليم الجنوبية، وتحويلها إلى فضاء اقتصادي منفتح على الاستثمارات الوطنية والدولية.

كما تندرج المبادرات ذات البعد القاري، وفي مقدمتها مشروع أنبوب الغاز الإفريقي ومبادرة تمكين دول الساحل منولوج إلى المحيط الأطلسي، ضمن رؤية استراتيجية

المواقف وربط الشراكات الاستراتيجية باحترام المصالح العليا للمملكة، وهو ما منح الدبلوماسية المغربية قدرة أكبر على الدفاع عن أولوياتها، ورسخ حضورها داخل مختلف المنتديات الإقليمية والدولية.

كما أسهم هذا النهج في توسيع شبكة الشراكات الاقتصادية والسياسية، وجعل المملكة فاعلاً يحظى بثقة متزايدة في القضايا المرتبطة بالأمن والاستثمار والتنمية والتعاون جنوب-جنوب.

تشكل الذكرى السابعة والعشرون لاعتلاء الملك محمد السادس العرش مناسبة لاستحضار التحولات العميقة التي شهدتها المغرب على مختلف المستويات، وفي مقدمتها التحول الذي عرفته السياسة الخارجية للمملكة، والتي انتقلت خلال ربع قرن من تدبير الملفات التقليدية إلى تبني دبلوماسية استباقية متعددة الأبعاد، تقوم على الربط بين التحرك السياسي، والتنمية الاقتصادية، والانفتاح على الشراكات الدولية، بما عزز مكانة المغرب كفاعل إقليمي وازن وشريك موثوق على الساحة الدولية.

وخلال السنوات الأخيرة، اكتسبت الدبلوماسية المغربية زخماً متزايداً في عدد من القضايا الاستراتيجية، وعلى رأسها قضية الصحراء المغربية، التي شهدت تحولات لافتة على مستوى المواقف الدولية، مدعومة بمسار تنموي متواصل بالأقاليم الجنوبية، ورؤية تقوم على جعل التنمية ركيزة أساسية لتعزيز الاستقرار وإقناع الشركاء الدوليين بوجاهة الطرح المغربي.

ولم يعد الحضور المغربي في المحافل الدولية يقتصر على الدفاع عن المواقف الوطنية، بل أصبح قائماً على تقديم مبادرات إقليمية كبرى، وإطلاق مشاريع ذات بعد قاري، وترسيخ شراكات استراتيجية تعكس التحول الذي عرفته السياسة الخارجية للمملكة خلال العقود الأخيرة.

دبلوماسية المبادرة الاستراتيجية

شهدت السياسة الخارجية المغربية انتقالاً من منطق التفاعل مع المستجدات إلى منطق المبادرة وصناعة التوازنات، من خلال اعتماد رؤية استراتيجية تجعل من المصالح الوطنية محورا أساسيا لبناء العلاقات الدولية.

وقد انعكس هذا التوجه في اتساع دائرة الدعم الدولي للموقف المغربي بشأن قضية الصحراء، سواء عبر المواقف الرسمية لعدد من الدول المؤثرة، أو من خلال التطور الذي عرفه التعاطي الأممي مع هذا الملف، بما عزز موقع المبادرة المغربية للحكم الذاتي باعتبارها أساساً واقعياً وذو مصداقية لتسوية هذا النزاع الإقليمي. وفي موازاة ذلك، أعتمد المغرب سياسة خارجية تقوم على وضوح



تنمية تعزز السيادة

تجعل من الأقاليم الجنوبية منصة للتعاون الاقتصادي بين المغرب وعمقه الإفريقي، وتكرس الدور الذي تضطلع به المملكة في دعم التنمية الإقليمية. وأصبح البعد التنموي يشكل أحد أهم مرتكزات الدفاع عن الوحدة الترابية، من خلال تقديم نموذج يقوم على الاستثمار وتحسين البنيات الأساسية وخلق فرص التنمية، بما يعزز الاستقرار ويؤكد ارتباط التنمية

شكلت المشاريع الكبرى المنجزة بالأقاليم الجنوبية أحد أبرز عناصر القوة في المقاربة المغربية، إذ اقترنت الدبلوماسية الميدانية بتنزيل برامج تنموية واسعة غيرت ملامح المنطقة، ورسخت مكانتها كقطب اقتصادي ولوجستي على الواجهة الأطلسية. فقد ساهمت الاستثمارات في البنيات

الثقافة في عهد الملك محمد السادس . مشروع استراتيجي عزز الإشعاع العالمي للمغرب

مهرجانات تحتفي بالثقافة الحسانية، والتراث الأمازيغي، والموسيقى الأندلسية، والفنون الشعبية، وهو ما يعكس غنى الهوية المغربية وتنوع روافدها الثقافية. وتبرز هذه التظاهرات دور الثقافة في تعزيز السياحة، وتنشيط الاقتصاد المحلي، وجذب الزوار، وتسويق صورة المغرب باعتباره بلدا للتسامح والتعدد والانفتاح.

رهان المستقبل

تكشف الحصيلة الثقافية للعقود السبعة والعشرين الماضية أن المغرب نجح في إرساء سياسة ثقافية أكثر طموحا، جعلت من الثقافة رافعة للتنمية، وأداة لتعزيز الحضور الدولي للمملكة، غير أن المرحلة المقبلة تطرح تحديات جديدة تستوجب مواصلة الإصلاح. ويأتي في مقدمة هذه التحديات تحقيق عدالة مجالية أكبر في توزيع المؤسسات الثقافية، وتوسيع الولوج إلى الخدمات الثقافية في

الذاكرة الوطنية وتعزيز الثقافة المتحفية بالمغرب. وعلى مستوى التراث اللامادي، واصل المغرب تعزيز حضوره داخل منظمة اليونسكو من خلال تسجيل عدد من عناصر تراثه الثقافي ضمن القوائم العالمية، من بينها الملحون، والتبوريد، وكناوة، والزليج، والقفطان، والكسكس، وغيرها من الموروثات التي أصبحت تحظى باعتراف دولي، بما يعزز جهود المملكة في حماية التراث وتثمينه وربطه بالتنمية المحلية.

الصناعات الإبداعية

شهدت الصناعات الثقافية والإبداعية بدورها تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة، بعدما انتقلت الدولة من منطق الدعم المناسباتي إلى سياسة أكثر انتظاما تقوم على تمويل المشاريع وفق طلبات عروض سنوية تشمل المسرح، والموسيقى، والفنون التشكيلية، والنشر، والكتاب، والمهرجانات، والإقامات الفنية، والجولات المسرحية.

المملكة توسعا ملحوظا في عدد دور الثقافة، والمعاهد الموسيقية، والمكتبات العمومية، والخزانات الوسائطية، إلى جانب تحديث المكتبة الوطنية للمملكة المغربية، التي أصبحت مركزا لحفظ الذاكرة الوطنية، وصيانة المخطوطات، والأرشيف، والوثائق التاريخية. ورغم استمرار بعض الفوارق المجالية بين المدن الكبرى والمناطق البعيدة، فإن هذه الدينامية أسهمت في تقريب الخدمات الثقافية من المواطنين، وتعزيز الولوج إلى المعرفة والإبداع.

التراث في التنمية

لم يقتصر المشروع الثقافي المغربي على إنشاء بنايات حديثة، بل شمل أيضا إعادة الاعتبار للتراث الوطني باعتباره موردا اقتصاديا وحضاريا. وفي هذا السياق، أطلقت المملكة برامج واسعة لإعادة تأهيل المدن العتيقة في فاس، ومكناس، والصويرة، وسلا، وتطوان، وشفشاون، وتارودانت، والرباط، وغيرها من المدن التاريخية،

يشكل إصلاح الحقل الديني أحد أبرز الأوراش الاستراتيجية التي شهدتها المغرب خلال العقود الأخيرة، باعتباره ركيزة أساسية في ترسيخ الاستقرار وحماية الهوية الدينية الوطنية. فممنذ اعتلاء الملك محمد السادس العرش، انطلقت المملكة في مسار إصلاحي متكامل لم يقتصر على إعادة تنظيم المؤسسات الدينية تعد الثقافة في المغرب مجرد قطاع يعني بتنظيم الأنشطة الفنية أو المحافظة على التراث، بل تحولت خلال العقود الأخيرة إلى أحد المكونات الأساسية للمشروع التنموي الذي يقوده الملك محمد السادس، وإلى رافعة اقتصادية واجتماعية ودبلوماسية تساهم في تعزيز مكانة المملكة على الصعيدين الإقليمي والدولي. فممنذ اعتلاء العرش سنة 1999، تبنت المملكة رؤية جديدة تقوم على اعتبار الثقافة استثمارا في الإنسان، وأداة لتثمين الرأسمال اللامادي، وعنصرا من عناصر القوة الناعمة، القادرة على دعم التنمية، وترسيخ الهوية الوطنية، وتعزيز جاذبية المغرب كوجهة ثقافية وسياحية. وعلى امتداد سبعة وعشرين عاما، انتقل المغرب من مرحلة كانت فيها البنيات الثقافية محدودة، والمؤسسات المتخصصة قليلة، إلى مرحلة أصبحت فيها المشاريع الثقافية الكبرى جزءا من التخطيط الاستراتيجي للدولة. فقد شهدت المملكة إطلاق أوراش غير مسبوقه شملت بناء مؤسسات ثقافية عالمية، وتأهيل المدن التاريخية، وتحديث المتاحف، وحماية التراث المادي واللامادي، ودعم الصناعات الإبداعية، بما جعل الثقافة أحد المحاور الأساسية للنموذج التنموي المغربي. ولعل أبرز ما يميز هذه المرحلة هو أن الثقافة لم تعد منفصلة عن الاقتصاد أو السياحة أو التخطيط الحضري، بل أصبحت مكونا أساسيا في مختلف السياسات العمومية، حيث ارتبطت مشاريعها بتحسين جودة الحياة، وخلق فرص الشغل، وجذب الاستثمار، وإبراز الصورة الحضارية للمغرب في الخارج.

بنية ثقافية حديثة

شكل الاستثمار في البنيات التحتية الثقافية أحد أبرز معالم التحول الذي عرفه القطاع خلال عهد الملك محمد السادس. فبعد سنوات من محدودية الفضاءات المخصصة للفنون، أطلقت المملكة برنامجا واسعا لبناء وتجهيز مؤسسات ثقافية تستجيب للمعايير الدولية، وتوفر فضاءات حديثة للإبداع والإنتاج الفني. ويأتي المسرح الملكي بالرباط في مقدمة هذه المشاريع، باعتباره أحد أكبر الصروح الثقافية التي أنجزت بالمملكة. فقد انطلقت أشغال إنجازها سنة 2014 ضمن مشروع تهيئة ضفتي أبي رقراق، قبل أن يحتضن أولى عروضه الرسمية سنة 2026، ليشكل علامة فارقة في المشهد الثقافي الوطني. وصمم المسرح من طرف المهندسة العالمية الراحلة زها حديد، ويضم قاعة رئيسية تتسع لنحو 1800 متفرج، إضافة إلى مدرج خارجي وتجهيزات تقنية متطورة تمكنه من احتضان عروض الأوبرا والباليه والموسيقى الكلاسيكية والمسرح العالمي، وهو ما يضع المغرب ضمن الدول التي تتوفر على مؤسسات ثقافية من المستوى الدولي.

ولم يكن هذا المشروع معزولا، بل جاء في إطار رؤية شاملة لإعادة تشكيل الفضاء الثقافي للعاصمة، من خلال برنامج "الرباط مدينة الأتوار"، عاصمة المغرب الثقافية، الذي ساهم في إعادة تأهيل الفضاءات العمومية، وربط التنمية الحضرية بالبعد الثقافي، وتعزيز جودة العيش. وتوج هذا المسار باختيار الرباط عاصمة عالمية للكتاب لسنة 2026 من طرف منظمة اليونسكو، في اعتراف دولي يعكس الجهود التي بذلتها المملكة في تشجيع القراءة، ودعم الكتاب، وتطوير الصناعات الثقافية، وتعزيز حضور الثقافة في السياسات العمومية. وبالتوازي مع ذلك، شهدت مختلف جهات



المناطق القروية والثانية، إلى جانب رفع معدلات القراءة، وتشجيع الصناعات الإبداعية، وتحسين الأوضاع الاجتماعية للفنانين، والاستثمار في التحول الرقمي الذي أصبح يشكل أحد أهم محركات الاقتصاد الثقافي العالمي.

كما تبرز الحاجة إلى تعزيز مساهمة القطاع الخاص في تمويل المشاريع الثقافية، وربط الثقافة بشكل أكبر بالاقتصاد الإبداعي، بما يتيح تحويل الإبداع إلى مصدر لإنتاج الثروة وخلق فرص الشغل، خاصة لفائدة الشباب.

وعلى امتداد سبعة وعشرين عاما، أثبت المغرب أن الاستثمار في الثقافة لم يعد خيارا ترفيهيا أو رمزيا، بل أصبح خيارا استراتيجيا يواكب التحولات الاقتصادية والاجتماعية، ويعزز إشعاع المملكة دوليا. فمن المسرح الملكي بالرباط إلى متحف محمد السادس للفن الحديث والمعاصر، ومن إعادة تأهيل المدن العتيقة إلى تسجيل عناصر التراث المغربي ضمن قوائم اليونسكو، ومن دعم الإبداع إلى تطوير الصناعات الثقافية، تبلورت معالم نموذج ثقافي جديد جعل من الثقافة إحدى ركائز التنمية المستدامة، وأحد أبرز أدوات القوة الناعمة التي تركز مكانة المغرب كبلد غني بتاريخه، ومنفتحة على المستقبل.

وقد ساهم هذا النظام في تعزيز الاحترافية داخل القطاع، وفتح آفاق جديدة أمام الفنانين والمبدعين، رغم استمرار النقاش حول معايير توزيع الدعم وكيفية ضمان تكافؤ الفرص بين مختلف الفاعلين.

وفي قطاع السينما، عزز المغرب مكانته كوجهة عالمية للتصوير السينمائي، بفضل استوديوهات ورزازات التي استقطبت إنتاجات دولية كبرى، إلى جانب تطوير منظومة الدعم السينمائي، وتحسين البنية القانونية والمؤسسية للقطاع.

كما واصل المهرجان الدولي للفيلم بمراكش ترسيخ مكانته كأحد أهم المواعيد السينمائية في إفريقيا والعالم العربي، مستقطبا كبار المخرجين والنجوم، ومكرسا صورة المغرب كمنصة للحوار الثقافي والانفتاح الفني.

وفي السياق نفسه، تحولت المهرجانات الثقافية إلى أدوات فعالة للقوة الناعمة المغربية، حيث رسخت تظاهرات مثل مهرجان موازين، ومهرجان كناوة وموسيقى العالم بالصويرة، ومهرجان فاس للموسيقى العالمية العريقة، والمهرجان الدولي للفيلم بمراكش، حضور المغرب على الساحة الثقافية الدولية.

كما شهدت مختلف جهات المملكة بروز

من خلال ترميم المعالم الأثرية، وتأهيل البنية التحتية، وإنقاذ المباني المهددة بالانهيار، ودعم الحرف والصناعات التقليدية.

وقد ساهمت هذه المشاريع في الحفاظ على الهوية العمرانية المغربية، وفي الوقت نفسه أعادت الحيوية الاقتصادية إلى الأحياء التاريخية، عبر تنشيط السياحة الثقافية، وتشجيع الاستثمار، وخلق فرص الشغل لفائدة الحرفيين والمهنيين.

كما شهد قطاع المتاحف بدوره تحولا نوعيا بعد إحداث المؤسسة الوطنية للمتاحف سنة 2011، حيث انتقل المغرب إلى مرحلة جديدة من تحديث الفضاءات المتحفية وفق المعايير الدولية.

ويعد متحف محمد السادس للفن الحديث والمعاصر، الذي افتتح سنة 2014، أبرز هذه المشاريع، باعتباره أول متحف وطني مخصص للفنون الحديثة والمعاصرة، إذ أصبح فضاء لعرض المجموعات الفنية المغربية، وتنظيم المعارض الدولية، وتعزيز الحوار الثقافي مع مختلف بلدان العالم.

كما شملت عملية التأهيل متحف التاريخ والحضارات، ومتحف الأوداية، ودار الباشا بمراكش، والقصبة بطنجة، وباب العقلة بتطوان، وغيرها من المؤسسات التي أسهمت في حفظ

المبادرات الملكية تجاه فلسطين .. دبلوماسية إنسانية تجعل التضامن فعلاً ميدانياً

تعليمية وثقافية، ولقاءات مع أطفال مغاربة، بهدف تعزيز التبادل الثقافي وترسيخ قيم التضامن والأخوة.

كما شهدت المناسبة حفل استقبال رسمي أقامه الملك محمد السادس على شرف الأطفال المقدسيين، تخلله تبادل هدايا رمزية تعكس عمق العلاقات الإنسانية بين المغرب وفلسطين، واختتم بصورة تذكارية توثق لهذه المبادرة التي تحمل أبعاداً تربوية ووطنية وإنسانية. وبعد برنامج المخيمات الصيفية من أنجح المبادرات التي أطلقتها وكالة بيت مال القدس الشريف، إذ انطلق سنة 2008، واستقبل على امتداد ست عشرة دورة نحو ثمانمائة طفل مقدسي، إلى جانب ثمانين مؤطراً، جابوا مختلف جهات المملكة، واطلعوا عن قرب على حجم التضامن الشعبي والرسمي المغربي مع القضية الفلسطينية.

وساهمت هذه المبادرة في بناء جسور إنسانية وثقافية بين الأجيال الصاعدة في البلدين، كما وفرت للأطفال المقدسيين فضاءاً للتعليم والترفيه والدعم النفسي، بعيداً عن ضغوط الاحتلال وتدابيراته اليومية.

مشاريع تعزز الصمود

لا يقتصر الدور المغربي على المبادرات الإغاثية، بل يمتد إلى تنفيذ مشاريع تنموية مستدامة تتولها وكالة بيت مال القدس الشريف بشكل متواصل. وتشمل هذه المشاريع تاهيل المؤسسات التعليمية، ودعم المرافق الصحية، وتحسين ظروف السكن، وتمويل المبادرات الاجتماعية، ومساندة المقاولات الصغيرة، إلى جانب برامج موجهة لفائدة النساء والشباب والأشخاص في وضعية هشاشة. وتؤكد التقارير الدورية للوكالة أن الجزء الأكبر من تمويل هذه المشاريع يعتمد على الدعم المغربي، سواء عبر المساهمات الرسمية أو من خلال الدعم الذي يقدمه الملك محمد السادس من ماله الخاص، وهو ما يضمن استمرارية البرامج وعدم توقفها رغم تراجع التمويلات الدولية. كما يعكس هذا الالتزام رؤية تقوم على الانتقال من منطق المساعدات الظرفية إلى منطق التنمية المستدامة، عبر بناء مؤسسات قوية، وتعزيز الخدمات الأساسية، وتعزيز قدرة المجتمع الفلسطيني على الصمود في مواجهة التحديات.

وتبرز المبادرات الملكية تجاه فلسطين نموذجاً فريداً للدبلوماسية الإنسانية، حيث يلتقي التحرك السياسي مع العمل الميداني، وتتكامل الجهود الدبلوماسية مع المشاريع التنموية والإغاثية، بما يجعل الدعم المغربي حضوراً يومياً يلامس حياة الفلسطينيين في القدس وغزة.

وفي ظل استمرار الأوضاع الإنسانية الصعبة، تواصل المملكة التأكيد على أن التزامها تجاه القضية الفلسطينية ثابت لا تحكمه الظرفية، بل يستند إلى مسؤولية تاريخية وإنسانية منجذرة، وإلى رؤية تجعل من نصرة الشعب الفلسطيني والدفاع عن القدس جزءاً من الثوابت الراسخة للدولة المغربية. وتجسد قناعة بأن التضامن الحقيقي يقاس بما يتركه من أثر على الأرض، لا بما يرفع من شعارات

الصحي، عبر تمويل وإنشاء غرفة لتنسيق الطوارئ بمستشفى القدس، بما مكن الأطر الطبية من تحسين أليات الاستجابة للحالات المستعجلة، وضمان استمرارية الخدمات الصحية رغم الظروف الأمنية الصعبة.

وتؤكد هذه المبادرات أن المقاربة المغربية لا تقوم فقط على توفير المساعدات الغذائية، بل تشمل أيضاً دعم البنية الصحية والخدمات الأساسية، بما يعزز قدرة المؤسسات الفلسطينية على مواصلة أداء مهامها في أحلك الظروف.

رعاية الأجيال الفلسطينية

تولي المملكة أهمية خاصة للأطفال الفلسطينيين، باعتبارهم ركيزة مستقبل القضية الفلسطينية، وهو ما تجسد من خلال برنامج المخيمات الصيفية الذي تنظمه وكالة بيت مال القدس الشريف تحت الرعاية السامية

للمملكة، سواء من خلال المساهمات الرسمية أو الدعم الشخصي للملك محمد السادس، ضماناً لاستمرار هذه المشاريع، في وقت تعرف فيه العديد من برامج الدعم الدولية تراجعاً ملحوظاً.

غزة.. مساعدات كسرت الحصار

مع اندلاع الحرب على قطاع غزة، عزن المغرب حضوره الإنساني من خلال مبادرات استثنائية هدفت إلى إيصال المساعدات إلى المدنيين رغم التعقيدات الأمنية واللوجستية التي صاحبت الأزمة.

وفي خطوة وصفت بالسابقة، أعطى الملك محمد السادس تعليماته لإطلاق عملية إنسانية واسعة لإرسال مساعدات غذائية إلى قطاع غزة عبر المسار البري، ليصبح المغرب أول بلد يتمكن من إيصال مساعداته بهذه الطريقة خلال فترة الحرب، بعدما حالت الظروف الميدانية

تجسد القضية الفلسطينية أحد الثوابت الراسخة في السياسة الخارجية للمملكة المغربية، وهي المكانة التي كرسها المبادرات المتواصلة التي يقودها الملك محمد السادس، رئيس لجنة القدس، من خلال مقاربة تجمع بين التحرك الدبلوماسي والعمل الإنساني الميداني والتنمية المستدامة. فالمغرب لم يحصر دعمه للقضية الفلسطينية في المواقف السياسية أو البيانات الدبلوماسية، بل ترجم هذا الالتزام إلى برامج ومشاريع ملموسة تستهدف تعزيز صمود الفلسطينيين، والدفاع عن الهوية الحضارية لمدينة القدس، والتخفيف من معاناة سكان قطاع غزة في أصعب الظروف الإنسانية. وتبرز هذه المقاربة المغربية باعتبارها نموذجاً متكاملًا يجمع بين البعد السياسي والإنساني، حيث تواكب الدبلوماسية الرسمية للمملكة جهوداً ميدانية متواصلة تنفذها لجنة القدس ووكالة بيت مال القدس الشريف، الذراع التنفيذية للجنة، بما يعكس رؤية تقوم على الاستمرارية، والاستجابة الفورية للحاجيات الإنسانية، ودعم التنمية المحلية، وصون الحقوق التاريخية والثقافية للشعب الفلسطيني.

وفي الذكرى السابعة والعشرين لاعتلاء الملك محمد السادس العرش، تبرز حصيلة المبادرات الملكية تجاه فلسطين باعتبارها امتداداً للالتزام التاريخي لم يتقطع، يقوم على جعل العمل الإنساني ركيزة أساسية للدفاع عن القضية الفلسطينية، وتحويل التضامن إلى مشاريع ومبادرات يشعر بها الفلسطينيون في حياتهم اليومية.

لجنة القدس.. حضور ميداني مستدام

منذ تولي الملك محمد السادس رئاسة لجنة القدس، واصل المغرب ترسيخ حضوره الميداني بمدينة القدس، من خلال برامج تنموية وإنسانية تستهدف حماية الهوية العربية والإسلامية للمدينة، ودعم صمود سكانها في مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي يفرضها الاحتلال.

وفي هذا الإطار، وضعت لجنة القدس رؤية متكاملة تقوم على حماية المعالم الدينية والتاريخية للمدينة المقدسة، والتصدي لمحاولات طمس هويتها الحضارية، مع الحرص على توفير الدعم المباشر للمقدسيين عبر مشاريع تلمس احتياجاتهم الأساسية.

وتتولى وكالة بيت مال القدس الشريف تنفيذ هذه الرؤية من خلال تمويل وإدارة مشاريع في قطاعات التعليم والصحة والإسكان والعمل الاجتماعي، إلى جانب دعم الأسر المعوزة، والنساء، والأطفال، والأشخاص في وضعية هشاشة، بما يساهم في تعزيز صمود السكان والمحافظة على وجودهم داخل المدينة المقدسة.

ويتميز العمل المغربي في القدس بالاستمرارية، إذ لا يرتبط بالآزمات أو التطورات السياسية الآنية، وإنما يعتمد برنامجاً سنوياً متواصلاً يواكب احتياجات السكان، ويستجيب لأولوياتهم الاجتماعية والاقتصادية، بما يجعل الحضور المغربي جزءاً من الحياة اليومية للمقدسيين.

كما يشكل الدعم المالي المنتظم الذي توفره



للملك محمد السادس.

وفي هذا السياق، استقبل ولي العهد الأمير مولاي الحسن بالقصر الملكي بنطوان الأطفال المقدسيين المشاركين في الدورة السادسة عشرة للمخيم الصيفي، في مبادرة تعكس العناية الخاصة التي يوليها الملك للطفولة المقدسية، والحرص على تعزيز ارتباطها بهويتها العربية والإسلامية.

وحملت الدورة الحالية اسم "حارة المغاربة"، في إشارة إلى الروابط التاريخية التي تجمع الشعبين المغربي والفلسطيني، وإلى الحضور المغربي العريق بمدينة القدس عبر التاريخ.

وشارك في هذه الدورة خمسون طفلاً وطفلة تتراوح أعمارهم بين أحد عشر وأربعة عشر عاماً، رفقة خمسة مؤطرين، واستفادوا من برنامج تربوي وثقافي ورياضي متكامل، تضمن زيارات لعدد من مدن المملكة، وأنشطة

دون وصول العديد من المساعدات الدولية. وضمت القافلة الإنسانية أكثر من أربعين طناً من المواد الغذائية الأساسية، تكفل الملك محمد السادس بجزء مهم منها من ماله الخاص، خاصة المواد المخصصة للرضع والأطفال الصغار، في مبادرة حملت أبعاداً إنسانية قوية، وجسدت حرص المملكة على التخفيف من معاناة المدنيين الأكثر تضرراً.

ولم يقتصر الدعم المغربي على قطاع غزة، بل امتد بالتوازي إلى مدينة القدس، حيث وجه الملك وكالة بيت مال القدس الشريف إلى إطلاق عملية إغاثية مترامنة مع شهر رمضان، استفادت منها ألف أسرة مقدسية من خلال توزيع ألفي سلة غذائية، إلى جانب توفير ألف وجبة يومية لفائدة الفلسطينيين، بهدف التخفيف من تداعيات الأزمة الاقتصادية والاجتماعية.

كما شملت المبادرات المغربية دعم القطاع

القوة الناعمة للمملكة.. كيف صنعت الرؤية الملكية نهضة الرياضة المغربية؟



البنيات التحتية، كما يعزز مكانة المدن المغربية على الخريطة العالمية. وأصبحت كرة القدم، على وجه الخصوص، وسيلة لتعزيز العلامة التجارية للمغرب، وإبراز قدراته التنظيمية، واستقطاب اهتمام المستثمرين والشركاء الدوليين.

كما لعبت الرياضة دوراً مهماً في ترسيخ الدبلوماسية الرياضية للمملكة، سواء من خلال احتضان المنافسات الدولية، أو عبر تعزيز التعاون مع الدول الإفريقية في مجالات التكوين وتبادل الخبرات. فقد أصبح المغرب شريكاً أساسياً لعدد من الاتحادات الرياضية بالقارة، ووجهة مفضلة لإجراء المباريات والمعسكرات التدريبية، بما يعكس عمق حضوره الإفريقي والدولي.

ورغم ما تحقّق من إنجازات، فإن المرحلة المقبلة تفرض مواصلة الاستثمار في الرياضة المدرسية والجامعية، وتوسيع قاعدة الممارسة، وتعزيز الاهتمام بالرياضات الفردية، ودعم البحث العلمي في المجال الرياضي، بما يضمن استدامة النتائج وتحقيق مزيد من التميز.

لقد أثبتت التجربة المغربية أن الرياضة ليست قطاعاً منفصلاً عن باقي السياسات العمومية، بل جزء من مشروع وطني متكامل يقوم على الاستثمار في الإنسان، وترسيخ الحكامة، وتعزيز التنمية المستدامة. ولذلك، فإن النهضة الرياضية التي تشهدها المملكة تمثل إحدى أبرز ثمار الرؤية الملكية التي جعلت من الرياضة قوة ناعمة، ومن الشباب ركيزة أساسية لبناء المستقبل.

وفي عيد العرش المجيد، لا يحتفي المغاربة فقط بالألقاب والإنجازات، بل يحتفون أيضاً بمسار تنموي جعل من الرياضة واجهة مشرقة للمملكة، ومن كرة القدم جسراً لتعزيز مكانة المغرب بين الأمم. فحين تفتقر الرؤية الواضحة بالإرادة والعمل، تتحول الملاعب إلى فضاءات لصناعة المجد، وتصبح الرياضة عنواناً لدولة تثق في قدراتها، وتمضي بثبات نحو المستقبل.

إصلاحات مؤسساتية مهمة داخل الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم، التي اعتمدت أساليب حديثة في التدبير والتخطيط، وعملت على تعزيز الاحتراف، وتطوير التحكيم، والطب الرياضي، والإعداد البدني، وتحليل الأداء، وهي عناصر أصبحت تشكل أساس كرة القدم الحديثة.

وقد انعكست هذه الإصلاحات بشكل واضح على النتائج التي حققتها المنتخبات الوطنية في مختلف الفئات. فإلى جانب التتويجات القارية للأندية المغربية، والنجاحات المتواعدة للمنتخبات السنية والنسوية، جاء الإنجاز التاريخي للمنتخب الوطني في كأس العالم بقطر سنة 2022 ليؤكد أن ما تحقّق لم يكن صدفة، وإنما ثمرة سنوات طويلة من العمل والتخطيط.

فبوصول "أسود الأطلس" إلى نصف نهائي كأس العالم، أصبح المغرب أول بلد عربي وإفريقي يبلغ هذا الدور في تاريخ البطولة، مقدماً صورة مشرقة عن كرة القدم المغربية، ومؤكداً أن الاستثمار في التكوين والبنيات التحتية والحكامة قادر على صناعة الإنجاز. ولم يكن ذلك الإنجاز مجرد نجاح رياضي، بل تحول إلى حدث عالمي عزز صورة المملكة، وأبرز قيمها الحضارية والثقافية، ورسخ حضورها في وسائل الإعلام الدولية باعتبارها نموذجاً للدولة الصاعدة.

ومنذ ذلك التاريخ، واصل المغرب تأكيد مكانته الرياضية عبر تنظيم بطولات قارية ودولية، واستضافة معسكرات تدريب للعديد من المنتخبات، فضلاً عن نبلة شرف تنظيم كأس الأمم الإفريقية 2025 والمشاركة في تنظيم كأس العالم 2030، وهي استحقاقات تعكس الثقة التي تحظى بها المملكة لدى الهيئات الرياضية الدولية.

ولم تعد الرياضة المغربية اليوم مجرد وسيلة لتحقيق النتائج، بل أصبحت رافعة اقتصادية حقيقية. فتنظيم التظاهرات الكبرى يساهم في تنشيط السياحة، وتحفيز الاستثمار، وخلق فرص الشغل، وتطوير

الكبرى لتستجيب للمعايير الدولية، استعداداً لاحتضان التظاهرات القارية والعالمية، وفي مقدمتها كأس الأمم الإفريقية 2025 وكأس العالم 2030، الذي ينظمه المغرب بشراكة مع إسبانيا والبرتغال.

ويعد مركب محمد السادس لكرة القدم بالمعمورة أبرز تجليات هذه الرؤية. فقد أصبح هذا الصرح الرياضي مرجعاً عالمياً في مجال إعداد المنتخبات وتكوين الأطر والأعبين، بفضل تجهيزاته الحديثة ومرافقه المتطورة. ولم يعد دوره يقتصر على خدمة المنتخبات الوطنية، بل تحول إلى مركز يستقطب اتحادات كروية ومنتخبات أجنبية للاستفادة من خبراته وإمكاناته، وهو ما يعكس المكانة التي بات يحتلها المغرب في المشهد الرياضي الدولي.

وإلى جانب تطوير البنيات التحتية، أولت الرؤية الملكية أهمية قصوى للتكوين، باعتباره الضمان الحقيقي لاستدامة النجاح. وفي هذا الإطار، شكلت أكاديمية محمد السادس لكرة القدم نقطة تحول نوعية في مسار الكرة المغربية، حيث اعتمدت نموذجاً حديثاً يجمع بين التكوين الرياضي والتعليم الأكاديمي والتأطير النفسي والاجتماعي. وقد ساهم هذا النموذج في بروز جيل جديد من اللاعبين الذين تالقوا داخل البطولة الوطنية وفي أبرز الدوريات الأوروبية، وأصبحوا يشكلون العمود الفقري للمنتخبات الوطنية.

وامتد هذا النوجه إلى تشجيع الأندية على الاستثمار في الفئات السنية، وإحداث مراكز جهوية للتكوين، وإعادة هيكلة مسابقات الشباب، بما أتاح توسيع قاعدة الممارسة الرياضية واكتشاف المواهب في مختلف جهات المملكة. كما نجح المغرب في استقطاب عدد كبير من اللاعبين المغاربة للممارسين في الخارج، بفضل مشروع رياضي واضح ومفنع جعل الانتماء للمنتخب الوطني خياراً طبيعياً لكثير من الكفاءات.

ولم يكن تطوير العنصر البشري وحده كافياً لتحقيق النهضة الرياضية، بل واكبته

لم تعد الرياضة في القرن الحادي والعشرين مجرد منافسات تحسم داخل الملاعب، بل أصبحت أحد أبرز مؤشرات قوة الدول ووسيلة لتعزيز حضورها على الساحة الدولية. فالدول التي تستثمر في الرياضة لا تبحث فقط عن الميداليات والكؤوس، وإنما تنمي صورة دولية جاذبة، وتعزز اقتصادها، وتطور راسمالها البشري، وتكرس شعور الانتماء والوحدة الوطنية. ومن هذا المنطلق، جعل المغرب، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، من الرياضة رافعة استراتيجية للتنمية، وعنصراً أساسياً في بناء القوة الناعمة للمملكة.

وتشكل ذكرى عيد العرش المجيد مناسبة لاستحضار التحولات الكبرى التي عرفها المغرب خلال سبعة وعشرين عاماً من البناء والإصلاح، ومن بينها النهضة الرياضية التي لم تكن نتيجة إنجازات ظرفية، بل ثمرة رؤية بعيدة المدى قامت على الاستثمار في الإنسان، وتطوير البنيات التحتية، وإرساء الحكامة، وإعداد أجيال جديدة قادرة على المنافسة في أعلى المستويات.

منذ اعتلاء جلالته الملك محمد السادس العرش سنة 1999، حظي قطاع الرياضة بعناية خاصة، انطلاقاً من قناعة راسخة بأن الشباب يمثل الثروة الحقيقية للأمم، وأن الاستثمار في طاقاته هو استثمار في مستقبل البلاد. لذلك، لم يقتصر الاهتمام على تشييد الملاعب أو تنظيم المنافسات، بل شمل إعادة هيكلة المنظومة الرياضية وفق رؤية متكاملة تجمع بين التكوين والتأطير والاحتراف والتدبير الحديث.

وكانت البنية التحتية إحدى الركائز الأساسية لهذه الاستراتيجية. فقد شهدت المملكة خلال العقدين الأخيرين طفرة كبيرة في بناء وتأهيل الملاعب والمركبات الرياضية والفاعات متعددة الاختصاصات ومراكز التدريب، بما جعل المغرب يمتلك واحدة من أكثر الشبكات الرياضية تطوراً في القارة الإفريقية. كما تم تحديث عدد من الملاعب

المغرب في عالم متغير: دبلوماسية التوازن، العصرية الهادئة، وبناء السيادة الشاملة

الأديان والثقافات. هذا التراكم جعل المملكة تكتسب سمعة دولية باعتبارها دولة مستقرة، تحترم التزاماتها، وتبني مقاربة واقعية في معالجة القضايا الدولية، الأمر الذي انعكس إيجاباً على جاذبيتها الاقتصادية والسياسية، وعلى قدرتها في بناء تحالفات استراتيجية متوازنة.

الرياضة والثقافة وموندリアル 2030.. أدوات المغرب لتعزيز إشعاعه العالمي

خلال السنوات الأخيرة، برزت الرياضة باعتبارها إحدى أكثر أدوات القوة الناعمة تأثيراً، لما تملكه من قدرة على الوصول إلى الرأي العام العالمي وصناعة صورة إيجابية للدول. وقد نجح المغرب في استثمار هذا المجال بصورة لافتة، خاصة بعد الإنجازات التاريخية التي حققتها كرة القدم الوطنية، والتي جعلت المملكة تحظى بإشادة واسعة داخل مختلف القارات.

ولم يكن النجاح الرياضي مجرد نتيجة لمباريات أو بطولات، بل جاء ثمرة استراتيجية متكاملة لتطوير البنية التحتية الرياضية، وتأهيل الموارد البشرية، وتعزيز الحكمة داخل المؤسسات الرياضية، وربط الرياضة بمشروع تنموي أشمل يهدف إلى جعلها رافعة للاقتصاد والسياحة والاستثمار.

كما أصبحت الرياضة وسيلة لتعزيز الحضور الدبلوماسي للمغرب، إذ ساهمت الإنجازات الرياضية في تحسين صورة المملكة لدى ملايين المتابعين حول العالم، ورسخت مكانتها باعتبارها بلداً قادراً على تنظيم التظاهرات الدولية الكبرى وفق أعلى المعايير.

وفي هذا السياق، يمثل تنظيم نهائيات كأس العالم 2030 بالشراكة مع إسبانيا والبرتغال محطة استراتيجية تتجاوز البعد الرياضي. فهذا الحدث العالمي يشكل فرصة استثنائية لتقديم المغرب كنموذج للدولة الإفريقية والمتوسطة القادرة على تنظيم أكبر التظاهرات الدولية، وعلى إبراز تطورها في مجالات البنية التحتية، والنقل، والسياحة، والاستثمار، والتحول الرقمي.

ويتيح الموندリアル أيضاً للمملكة بناء سردية جديدة حول تجربتها التنموية، وإبراز نجاحها في الجمع بين الأصالة والحداثة، وبين الهوية والانفتاح، وبين التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي. كما يمثل مناسبة لتعزيز جاذبية المغرب لدى المستثمرين والسياح والشركاء الدوليين، وترسيخ مكانته كمنصة للتعاون بين إفريقيا وأوروبا والعالم. لقد أصبح المغرب اليوم نموذجاً لدولة لا تبني نفوذها فقط بما تمتلكه من إمكانات اقتصادية أو موقع جغرافي، وإنما بما راكمته من رصيد مؤسسي، وإصلاحات متواصلة، ودبلوماسية متوازنة، وثقافة غنية، ورياضة ناجحة، وشراكات استراتيجية واسعة. ومن خلال هذه المقومات، استطاعت المملكة أن تجعل من قوتها الناعمة رافعة حقيقية لحضورها الدولي، وأن تؤكد أن النفوذ في القرن الحادي والعشرين لم يعد يقاس فقط بحجم الجيوش أو الفروات، بل أيضاً بقدرة الدول على الإلهام، وكسب الثقة، وصناعة نموذج تنموي يحظى بالاحترام والإعجاب.

الإيجابية من أهم عناصر التأثير في العلاقات الدولية. ومن هذا المنطلق، برز مفهوم "القوة الناعمة" الذي صاغه الباحث الأمريكي جوزيف ناي، والذي يقوم على التأثير عبر الثقافة والقيم والمؤسسات والمصادقية، بدل الإكراه والضغط. وفي الحالة المغربية، تطور هذا المفهوم بشكل يتواءم مع خصوصية المملكة وهويتها التاريخية. فالقوة الناعمة المغربية لا تستند فقط إلى عناصر ثقافية أو رمزية، بل تنطلق من منظومة متكاملة تجمع بين التاريخ العريق، والشرعية المؤسسية، والتعدد الثقافي، والانفتاح الديني، والاستقرار السياسي، والنجاح التنموي.

وقد نجحت الدبلوماسية المغربية في ترجمة هذه المقومات إلى حضور فعلي على الساحة الدولية، من خلال تبني سياسة خارجية تقوم على التوازن، وعدم الانخراط في سياسة المحاور، والدفاع عن الحوار والتعاون والشراكات المتكافئة. وهو ما جعل المملكة تحظى بصورة الدولة المعتدلة القادرة على الحفاظ على علاقات متوازنة مع مختلف القوى الدولية، سواء في أوروبا أو الولايات المتحدة أو إفريقيا أو العالم العربي.

كما ساهم الحضور الثقافي للمغرب في تعزيز هذه الصورة، من خلال تلمين التراث المادي واللامادي، وإطلاق مشاريع ثقافية كبرى، وتنظيم مهرجانات دولية، وإبراز غنى الهوية المغربية القائمة على التعدد والانفتاح والتعايش. وأصبحت الثقافة، إلى جانب العمارة المغربية التقليدية، والمطبخ المغربي، والفنون، والتصوف، أدوات فعالة لتعزيز الحضور المغربي في الخارج.

ويبرز أيضاً البعد الديني المعتدل باعتباره أحد أهم عناصر القوة الناعمة للمملكة، من خلال النموذج المغربي في تدبير الشأن الديني، وتكوين الأئمة والمرشدين، ونشر قيم الوسطية والاعتدال، وهو ما عزز مكانة المغرب كشريك في مواجهة التطرف وتعزيز الحوار بين

مصادر النمو، وعدم الارتهاق لقطاع واحد، فاستثمر في الصناعة والطاقة المتجددة وصناعة السيارات والطيران والخدمات اللوجستية، إلى جانب تطوير الموانئ الكبرى وعلى رأسها ميناء طنجة المتوسط، الذي أصبح أحد أهم المراكز اللوجستية في العالم. كما عزز حضوره داخل القارة الإفريقية عبر استثمارات وشراكات تقوم على مبدأ التنمية المشتركة، وهو ما منح الدبلوماسية الاقتصادية المغربية بعداً جديداً يتجاوز منطق المصالح الضيقة نحو بناء شراكات طويلة الأمد.

هذه التحولات لم تنعكس فقط على المؤشرات الاقتصادية، بل ساهمت أيضاً في ترسيخ صورة المغرب كدولة مستقرة قادرة على تنفيذ مشاريع استراتيجية، وعلى استقطاب الاستثمارات الأجنبية، وعلى لعب أدوار الوساطة والتقريب بين مختلف الأطراف في عدد من القضايا الإقليمية والدولية.

دبلوماسية الاعتدال.. نموذج مغربي في صناعة الثقة الدولية

شهد مفهوم القوة خلال العقود الأخيرة تحولات عميقة، فلم تعد القوة العسكرية أو الاقتصادية وحدها كافية لفرض النفوذ، بل أصبحت القدرة على الإقناع وكسب الثقة وبناء الصورة

منذ قرون، شكل المغرب نقطة التقاء بين القارات والحضارات، مستفيداً من موقعه الجغرافي الفريد عند بوابة إفريقيا، وعلى الضفة الجنوبية للمتوسط، وبامتداده الأطلسي المنفتح على أوروبا والأمريكيتين. غير أن هذا الموقع، رغم أهميته، لم يكن وحده كافياً لصناعة النفوذ أو ترسيخ المكانة الدولية، إذ احتاج إلى رؤية استراتيجية قادرة على تحويل الامتياز الجغرافي إلى عنصر قوة وتأثير. وخلال ربع القرن الأخير، نجح المغرب، بقيادة الملك محمد السادس، في إعادة صياغة دوره الإقليمي والدولي، معتمداً على نموذج يجمع بين الاستقرار السياسي والإصلاح الداخلي والانفتاح الاقتصادي والدبلوماسية المتوازنة، وهو ما مكّنه من بناء قوة ناعمة أصبحت اليوم أحد أبرز مصادر حضوره على الساحة الدولية.

في عالم لم تعد فيه القوة العسكرية وحدها معياراً للتأثير، برزت المملكة باعتبارها دولة تراهن على الشرعية المؤسسية، والتنمية، والثقافة، والدين المعتدل، والرياضة، والاستثمار، والشراكات الاقتصادية، باعتبارها أدوات لصناعة النفوذ وكسب الثقة. وأصبحت التجربة المغربية محط اهتمام العديد من مراكز التفكير الدولية التي تنظر إلى المملكة باعتبارها نموذجاً لدولة استطاعت الحفاظ على استقرارها وسط محيط إقليمي مضطرب، مع مواصلة تنفيذ إصلاحات عميقة عززت صورتها كشريك موثوق وقوة إقليمية صاعدة.

المؤسسة الملكية.. ركيزة الإصلاح وبناء القوة الناعمة

لم يكن التحول الذي عرفه المغرب خلال العقود الأخيرة نتيجة تطورات ظرفية أو استجابة آنية لمتغيرات دولية، بل جاء ثمرة رؤية استراتيجية طويلة المدى جعلت من الإصلاح خياراً دائماً ومن الاستقرار مدخلاً للتنمية. وقد لعبت المؤسسة الملكية دوراً محورياً في قيادة هذا المسار، من خلال إطلاق أورش سياسية واقتصادية واجتماعية أسهمت في إعادة تشكيل صورة المملكة داخليا وخارجيا.

فعلى المستوى السياسي، واصل المغرب ترسيخ مساره الديمقراطي عبر تطوير المؤسسات الدستورية وتعزيز دولة القانون وتوسيع فضاءات المشاركة السياسية، بالتوازي مع تجربة العدالة الانتقالية التي جسدها هيئة الإنصاف والمصالحة، والتي اعتبرت من أبرز التجارب في المنطقة العربية وإفريقيا في معالجة ملفات الماضي بمنطق المصالحة وجبر الضرر وترسيخ الثقة بين الدولة والمجتمع.

كما امتدت الإصلاحات إلى المجال الاجتماعي، من خلال تحديث المنظومة القانونية المتعلقة بالأسرة، وتعزيز مكانة المرأة، وتوسيع برامج الحماية الاجتماعية، وإطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، فضلا عن مشاريع كبرى استهدفت تقليص الفوارق المجالية وتحسين الخدمات الأساسية في الصحة والتعليم والبنية التحتية. اقتصادياً، تبني المغرب سياسة تقوم على تنويع



إفريقيا في صلب الرؤية الملكية.. كيف جعل الملك محمد السادس من المغرب شريكا استراتيجيا للقارة؟



منذ اعتلاء الملك محمد السادس العرش سنة 1999، دخلت السياسة الإفريقية للمغرب مرحلة جديدة قوامها الانتقال من منطق العلاقات الدبلوماسية التقليدية إلى بناء شراكات استراتيجية قائمة على التنمية المشتركة والاستثمار والتكامل الاقتصادي. فقد أدركت المملكة مبكرا أن مستقبلها الاقتصادي والجيوستراتيجي يرتبط بعمقها الإفريقي، وأن التحولات التي تعرفها القارة تفرض صياغة مقاربة جديدة تجعل من التعاون جنوب-جنوب رافعة للتنمية والاستقرار، بدل الاكتفاء بالعلاقات السياسية أو الرمزية.

وجاء هذا التحول في سياق إقليمي ودولي مختلف، بعدما عرفت العلاقات المغربية الإفريقية خلال سنوات الثمانينيات والتسعينيات نوعا من التراجع، خاصة عقب انسحاب المغرب من منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1984 احتجاجا على قبول عضوية جبهة البوليساريو، وهو ما حد من حضوره داخل المؤسسات القارية رغم الروابط التاريخية والدينية والإنسانية التي تجمع المملكة بالعديد من الدول الإفريقية.

غير أن الرؤية الملكية أعادت رسم ملامح الحضور المغربي داخل القارة، من خلال استراتيجية متكاملة جعلت إفريقيا أولوية ثابتة في السياسة الخارجية للمملكة. وبعد سبعة وعشرين عاما من هذا التوجه، تحول المغرب إلى أحد أبرز الفاعلين الاقتصاديين والدبلوماسيين في القارة، وشريكا رئيسيا في مجالات الاستثمار والطاقة والأمن الغذائي والبنية التحتية والتكوين الديني والتعاون الأمني، مستندا إلى مقاربة تقوم على تقاسم الخبرات وتحقيق المصالح المشتركة.

وقد جسدت الملك محمد السادس هذا التوجه عبر دبلوماسية ميدانية غير مسبوقة، شملت عشرات الزيارات الرسمية إلى مختلف أنحاء القارة، وأسفرت عن توقيع مئات الاتفاقيات التي لم تبق حبيسة البروتوكولات، بل تحولت إلى مشاريع ملموسة عززت الحضور الاقتصادي والمؤسساتي المغربي داخل إفريقيا، ورسخت صورة المملكة باعتبارها شريكا يعتمد على التنمية والتضامن بدل منطق الهيمنة أو المصالح الضيقة.

الاستثمار والتكامل الاقتصادي.. المغرب يعزز حضوره داخل القارة

شكل الاقتصاد العمود الفقري للاستراتيجية المغربية في إفريقيا، حيث عملت المملكة على توجيه جزء مهم من استثماراتها الخارجية نحو الأسواق الإفريقية، لتصبح خلال العقدين الأخيرين من أكبر المستثمرين الأفارقة داخل القارة، ومن أبرز المستثمرين في منطقة غرب إفريقيا.

واعتد المغرب في هذا التوسع على مؤسساته المالية والاقتصادية الكبرى، التي نجحت في بناء شبكة واسعة من الفروع والاستثمارات في عشرات الدول. فقد لعب القطاع البنكي المغربي دورا محوريا في تمويل المشاريع الاقتصادية، ودعم المقاولات، وتعزيز الشمول المالي، مما ساهم في تسهيل المبادلات التجارية وتشجيع المستثمرين المغاربة على التوسع داخل الأسواق الإفريقية.

كما عززت شركات الاتصالات المغربية حضورها داخل العديد من الدول، وأصبحت تخدم ملايين المشتركين، فيما وسعت شركات التأمين والعقار والطاقة والصناعة نشاطها، مستفيدة من الدينامية الاقتصادية التي تعرفها القارة ومن تزايد الطلب على الخدمات والاستثمارات.

وفي المجال الصناعي، رسخ المغرب

مكانته باعتباره شريكا استراتيجيا في الأمن الغذائي الإفريقي من خلال استثمارات مجموعة المكتب الشريف للفوسفات، التي طورت مشاريع صناعية ومراكز للبحث الزراعي، وأطلقت برامج لإنتاج أسمدة تتلاءم مع خصوصيات التربة الإفريقية، بما ساهم في تحسين مردودية الإنتاج الزراعي ودعم الأمن الغذائي في عدد من الدول.

ولم يقتصر الحضور المغربي على الاستثمار المباشر، بل امتد إلى نقل الخبرة والتكوين وبناء القدرات، حيث تبنت المملكة نمودجا يقوم على تقاسم التجارب في مجالات الفلاحة والصناعة والتكوين المهني والرقمنة والطاقات المتجددة، بما يعزز استقلالية الاقتصادات الإفريقية ويرسخ التعاون طويل الأمد.

هذه المقاربة جعلت المغرب يحظى بثقة متزايدة لدى الحكومات الإفريقية، باعتباره شريكا يقدم حولا عملية للتنمية، بعيدا عن المقاربات التقليدية التي ارتبطت في كثير من الأحيان بإرث استعماري أو باعتبارات سياسية ظرفية.

أنبوب الغاز الأطلسي.. مشروع استراتيجي لإعادة رسم الخريطة الاقتصادية لإفريقيا

يعد مشروع أنبوب الغاز الإفريقي الأطلسي، الذي يربط المغرب بنيجيريا، أحد أكبر المشاريع الاستراتيجية التي أطلقتها المملكة خلال العقدين الأخيرين، ويجسد بوضوح الرؤية الملكية القائمة على تعزيز الاندماج الاقتصادي الإفريقي وبناء فضاء تنموي مشترك.

وقد أعلن عن المشروع خلال الزيارة الملكية إلى نيجيريا سنة 2016، قبل أن يتحول تدريجيا إلى أحد أهم مشاريع البنية التحتية الطاقية على المستوى العالمي. ويرتكز المشروع على إنشاء خط أنابيب يمتد لنحو سبعة آلاف كيلومتر بمحاذاة الساحل الأطلسي، ليربط احتياطات الغاز النيجيرية بعدد كبير من دول غرب إفريقيا، وصولا إلى المغرب، قبل ربطه بالشبكة الأوروبية.

ويمر الأنبوب عبر مجموعة من الدول الإفريقية، ما يجعله مشروعا قاريا بامتياز، لا يقتصر هدفه على نقل الغاز، بل يتجاوز ذلك إلى تعزيز التكامل الاقتصادي، وتطوير البنية التحتية، وتحفيز الاستثمار الصناعي، وتحسين ولوج السكان إلى مصادر الطاقة. وتقدر الكلفة الاستثمارية للمشروع بحوالي 25 مليار دولار، فيما تصل قدرته الاستيعابية إلى نحو 30 مليار متر مكعب من الغاز سنويا، مع تخصيص جزء مهم من الإنتاج لتلبية احتياجات الدول التي يعبرها، في حين يوجه الفائض نحو الأسواق الأوروبية، بما يعزز أمن الطاقة في القارتين الإفريقية والأوروبية. ويحمل المشروع أبعادا تنموية واسعة، إذ من المرتقب أن يستفيد منه مئات الملايين من السكان عبر توسيع شبكات الكهرباء، وتخفيض كلفة الطاقة، وتشجيع إقامة الصناعات التحويلية، وخلق آلاف مناصب الشغل، فضلا عن دعم قطاعات استراتيجية مثل الأسمدة والحديد والإسمنت والبتروكيماويات.

أما بالنسبة للمغرب، فإن المشروع يعزز موقعه كقوة طاقية بين إفريقيا وأوروبا، ويمنحه دورا محوريا في تجارة الطاقة الإقليمية، كما ينسجم مع استراتيجية المملكة الرامية إلى تنويع مصادر التزود بالطاقة وتعزيز أمنها الطاقية على المدى البعيد. وقد انتقل المشروع خلال السنوات الأخيرة من مرحلة التصور إلى مراحل متقدمة من الإعداد، حيث تم استكمال الدراسات التقنية والاقتصادية والبيئية، واعتماد المسار النهائي، والمصادقة على الاتفاقيات الأساسية، مع إطلاق إجراءات إنشاء الهياكل المشتركة المكلفة بتمويل المشروع والإشراف على تنفيذه، في انتظار انطلاق الأشغال وفق مقاربة تدرجية تسمح بتشغيل بعض المقاطع قبل استكمال المشروع بالكامل.

شراكة تتجاوز الاقتصاد.. المغرب يعيد صياغة علاقته بإفريقيا

لم تقتصر الاستراتيجية المغربية في إفريقيا على الجانب الاقتصادي، بل شملت مختلف أبعاد التعاون السياسي والديني

والإنساني والأمني، بما جعل المملكة فاعلا مؤثرا في القارة وشريكا يحظى بثقة متزايدة لدى عدد كبير من الدول.

ففي المجال الديني، رسخ المغرب حضوره من خلال تكوين الأئمة والمرشدين ونشر نموذج الإسلام الوسطي المعتدل، وهو ما ساهم في دعم جهود العديد من الدول الإفريقية في مواجهة التطرف وتعزيز قيم التسامح والتعايش.

كما عزز التعاون الأمني وتبادل الخبرات في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير النظامية، مستفيدا من التجربة المغربية في تدبير القضايا الأمنية وفق مقاربة تجمع بين التنمية والاستقرار.

وعلى المستوى السياسي، توج هذا المسار بعودة المغرب إلى الاتحاد الإفريقي سنة 2017، بعد أكثر من ثلاثة عقود من الغياب، في خطوة شكلت تحولا استراتيجيا أعادت المملكة إلى قلب العمل الإفريقي المشترك، ورسخت حضورها داخل المؤسسات القارية باعتبارها قوة اقترح وشريكا في بلورة الحلول التنموية.

وفي السنوات الأخيرة، واصل المغرب إطلاق مبادرات استراتيجية جديدة تعزز هذا التوجه، وفي مقدمتها المبادرة الملكية الرامية إلى تمكين دول الساحل من الولوج إلى المحيط الأطلسي عبر البنية التحتية والموانئ المغربية، بما يفتح أمام هذه الدول أفقا جديدة للتجارة الدولية ويعزز اندماجها في الاقتصاد العالمي.

وبفضل هذه الرؤية الشاملة، لم تعد علاقة المغرب بإفريقيا تقتصر على الروابط التاريخية أو الدبلوماسية، بل أصبحت نموذجا لشراكة استراتيجية متكاملة تقوم على الاستثمار والتنمية والتضامن وتقاسم المصالح. وقد نجحت المملكة، بقيادة الملك محمد السادس، في تحويل عمقها الإفريقي إلى أحد أهم مرتكزات سياستها الخارجية، لتؤكد أن مستقبل القارة يمكن أن يبنى من داخلها، عبر تعاون يقوم على الثقة والاحترام المتبادل والتنمية المشتركة، وهو ما جعل التجربة المغربية إحدى أبرز نماذج التعاون جنوب-جنوب على المستوى الدولي.

أنبوب الغاز نيجيريا-المغرب ..

المشروع الاستراتيجي الذي يعيد رسم خريطة الطاقة في إفريقيا وأوروبا



وهو ما يجعله من أكبر مشاريع البنية التحتية الطاقية في العالم. ويستلزم هذا الحجم تعبئة موارد مالية ضخمة من خلال شراكات تجمع المؤسسات المالية الدولية، والصناديق السيادية، والبنوك التنموية، والمستثمرين الخواص. كما أن طول مسار الأنبوب، ومروره عبر عدد كبير من الدول، يفرض تنسيقاً دائماً بين مختلف الشركاء لضمان انسجام الجوانب القانونية والبيئية والتنظيمية، إضافة إلى تأمين المشروع في مناطق تختلف من حيث الأوضاع السياسية والأمنية.

وعلى الصعيد الجيوسياسي، يثير المشروع اهتماماً واسعاً لدى القوى الدولية، بالنظر إلى تأثيره المحتمل على أسواق الغاز العالمية وعلى توازنات الطاقة بين إفريقيا وأوروبا. كما يدخل في سياق تنافس بين عدد من مشاريع نقل الغاز المقترحة داخل القارة، وهو ما يمنحه بعداً استراتيجياً يتجاوز حدوده الاقتصادية.

ورغم هذه التحديات، يواصل المغرب ونيجيريا وشركاؤهما الأفارقة المضي في تنفيذ المشروع وفق رؤية تقوم على التعاون طويل الأمد، وإرساء بنية تحتية قادرة على خدمة التنمية القارية لعقود مقبلة.

ويمثل أنبوب الغاز نيجيريا-المغرب اليوم أكثر من مجرد مشروع لنقل الطاقة؛ فهو مشروع لإعادة بناء جسور التكامل الإفريقي، وتعزيز الأمن الطاقوي، وخلق فضاء اقتصادي جديد يمتد من خليج غينيا إلى السواحل الأطلسية للمغرب، قبل أن يصل إلى الأسواق الأوروبية. ومن خلال هذا الورش الاستراتيجي، يكرس المغرب، بقيادة الملك محمد السادس، موقعه كفاعل رئيسي في معادلة الطاقة الإقليمية، وشريك موثوق في بناء مستقبل يقوم على التنمية المشتركة، والاستقرار، والتكامل بين إفريقيا وأوروبا.

الإمداد وضمان تدفقات مستقرة من الغاز الطبيعي، بما يدعم التحول الطاقوي الوطني ويواكب النمو الصناعي المتسارع الذي تعرفه المملكة.

كما يمنح المشروع المغرب موقعاً محورياً باعتباره منصة إقليمية للطاقة، تربط بين احتياطات الغاز الإفريقية والأسواق الأوروبية، وهو ما يعزز مكانته الجيوسياسية، ويكرس دوره كحلقة وصل بين القارتين الإفريقية والأوروبية. ويكتسب المشروع أهمية إضافية في ظل سعي الاتحاد الأوروبي إلى تنويع مصادر التزود بالغاز بعد التحولات التي شهدتها الأسواق العالمية منذ أزمة أوكرانيا، حيث أصبح البحث عن بدائل للإمدادات التقليدية أحد أبرز أولويات السياسة الطاقية الأوروبية، وهو ما يجعل الغاز الإفريقي خياراً استراتيجياً بالنسبة للقارة الأوروبية.

كما ينسجم المشروع مع المبادرات الملكية الرامية إلى تعزيز الاندماج الاقتصادي الإفريقي، وفي مقدمتها المبادرة الأطلسية التي تستهدف تمكين دول الساحل من الولوج إلى المحيط الأطلسي عبر البنية التحتية والموانئ المغربية، بما يوسع فرص التجارة والاستثمار ويعزز التنمية الإقليمية.

تحديات التمويل والجغرافيا السياسية.. ورهان على شراكة طويلة الأمد

رغم الأهمية الاستراتيجية للمشروع، فإن تنفيذه يواجه تحديات كبيرة ترتبط أساساً بحجمه غير المسبوق وتعقيداته التقنية والجيوسياسية. وتقدر الكلفة الاستثمارية للأنبوب بما بين 25 و30 مليار دولار،

إفريقيا "إكواس"، التي اعتبرت مشروعاً استراتيجياً يخدم التنمية الإقليمية ويعزز التكامل الاقتصادي بين دول المنطقة، وهو ما منح المبادرة زخماً سياسياً إضافياً ورسخ مكانتها باعتبارها أحد أكبر المشاريع القارية في مجال الطاقة. وتواصلت خلال السنوات الأخيرة خطوات الإعداد للمشروع عبر إنشاء هيكل مشترك للإشراف على التنفيذ، وحشد التمويلات، وإطلاق الدراسات التفصيلية، مع اعتماد مقاربة مرحلية تسمح بإنجاز أجزاء من المشروع تدريجياً إلى حين استكمالها بالكامل.

مكاسب استراتيجية تتجاوز الطاقة.. المغرب بوابة بين إفريقيا وأوروبا

يحمل أنبوب الغاز نيجيريا-المغرب أبعاداً استراتيجية تتجاوز بكثير نقل الغاز الطبيعي، إذ يمثل ركيزة لإعادة تشكيل الخريطة الاقتصادية والطاقة في غرب إفريقيا.

فعلى المستوى الاقتصادي، سيمكن المشروع من تحسين ولوج الدول المشاركة إلى الطاقة، وخفض تكاليف الإنتاج الصناعي، وتعزيز تنافسية اقتصاداتها، فضلاً عن تشجيع الاستثمار في قطاعات تعتمد على الغاز الطبيعي مثل الصناعات الكيماوية والأسمدة والإسمنت والحديد والصلب.

ومن المنتظر أن يستفيد مئات الملايين من السكان من هذا المشروع، سواء عبر توسيع شبكات الكهرباء أو خلق فرص الشغل أو تحسين البنية التحتية، بما يجعله أحد أكبر المشاريع التنموية التي تعرفها القارة الإفريقية خلال العقود المقبلة.

أما بالنسبة للمغرب، فيشكل الأنبوب ركيزة أساسية لتعزيز السيادة الطاقية، عبر تنويع مصادر

المستدامة.

من الرؤية الملكية إلى المشروع القاري.. مسار دبلوماسي وتنفيذي متدرج

انطلقت فكرة أنبوب الغاز نيجيريا-المغرب خلال الزيارة التاريخية التي قام بها الملك محمد السادس إلى العاصمة النيجيرية أبوجا في دجنبر 2016، والتي شكلت محطة مفصلية في العلاقات المغربية النيجيرية، وأسست لشراكة استراتيجية في مجال الطاقة بين البلدين.

ومنذ الإعلان عن المشروع، انتقل من مجرد تصور استراتيجي إلى ورش قاري يحظى بدعم متزايد من الدول الإفريقية والمؤسسات الإقليمية والدولية. ويهدف الأنبوب إلى نقل الغاز الطبيعي من نيجيريا، التي تمتلك أكبر احتياطي مؤكد في إفريقيا، عبر مجموعة من دول غرب القارة، وصولاً إلى المغرب، قبل ربطه بالشبكة الأوروبية.

ويمتد المشروع على مسافة تقارب سبعة آلاف كيلومتر، ليصبح من أطول خطوط أنابيب الغاز في العالم، ويمر عبر عدد كبير من الدول الإفريقية المطلة على الساحل الأطلسي، بما يجعل منه مشروعاً جماعياً يعزز الاندماج الاقتصادي الإقليمي أكثر من كونه مشروعاً ثنائياً بين المغرب ونيجيريا.

وخلال السنوات التي أعقبت إطلاق المبادرة، شهد المشروع سلسلة من المحطات الأساسية، شملت توقيع اتفاقيات التعاون بين المكتب الوطني للهيدروكربونات والمعادن والشركة الوطنية النيجيرية للبترول، وإنجاز الدراسات التقنية والهندسية والاقتصادية والبيئية، إلى جانب اعتماد المسار النهائي للأنبوب.

كما حظي المشروع بدعم المجموعة الاقتصادية لدول غرب

أصبح أمن الطاقة خلال العقود الأخيرة أحد أبرز محددات التوازنات الجيوسياسية العالمية، بعدما تحول الغاز الطبيعي إلى عنصر رئيسي في رسم التحالفات الدولية وتحديد موازين القوة بين الدول. فمع تزايد الطلب العالمي على مصادر الطاقة النظيفة نسبياً، واحتدام المنافسة على مسارات الإمداد، لم تعد خطوط الأنابيب مجرد مشاريع اقتصادية، بل أصبحت أدوات استراتيجية تؤثر في القرارات السياسية والأمنية، وتحدد مواقع النفوذ الإقليمي والدولي.

وفي هذا السياق، برز مشروع أنبوب الغاز نيجيريا-المغرب باعتباره أحد أكبر المشاريع الطاقية في العالم، ليس فقط بسبب حجمه أو كلفته الاستثمارية، وإنما لما يحمله من أبعاد اقتصادية وجيوسياسية وتنموية تمتد من غرب إفريقيا إلى أوروبا. ويعكس المشروع رؤية استراتيجية يقودها الملك محمد السادس تقوم على جعل التكامل الإفريقي ركيزة للتنمية المشتركة، وتحويل المغرب إلى منصة إقليمية للطاقة تربط بين الموارد الإفريقية والأسواق الأوروبية.

وقد جاء هذا المشروع في ظل متغيرات دولية متسارعة فرضت على المملكة تسريع جهودها لتنويع مصادر التزود بالطاقة وتعزيز سيادتها الطاقية، خاصة بعد الاضطرابات التي شهدتها أسواق الغاز العالمية، وما رافقها من تحديات مرتبطة بسلاسل الإمداد والتقلبات الجيوسياسية.

ولا ينظر إلى الأنبوب باعتباره مجرد وسيلة لنقل الغاز الطبيعي، بل كمشروع تنموي متكامل يهدف إلى خلق فضاء اقتصادي جديد في غرب إفريقيا، وتعزيز الاستثمار، وتحسين الولوج إلى الطاقة، وخلق فرص الشغل، وترسيخ التعاون جنوب-جنوب وفق مقاربة تقوم على المصالح المشتركة والتنمية

جامعي أمريكي: بفضل رؤية استراتيجية واضحة، جلالة الملك أرسى نموذجاً تنموياً يؤتي اليوم كل ثماره

وأشار الأستاذ الفخري بالجامعة الأمريكية نيو إنغلاند إلى أن "الأمر يتعلق بإنجازات استثنائية، على مستويات عديدة". وأضاف مجيد أن الخطاب الملكي سطر الضوء أيضاً على الأمن والاستقرار الذي ينعم بهما المغرب، مشدداً على أن هذين العاملين يشكلان "مكسباً استراتيجياً" يصعب على دول أخرى إعادة إنتاجه، لا سيما في سياق إقليمي ودولي يتسم باضطرابات وتوترات متعددة. وخلص المحلل إلى أن "هذا الرأس مال الاستراتيجي للمملكة بالذات، هو الذي يحفز الشركات العالمية الكبرى على الاستثمار في المغرب، ما ينشط الإنتاج الاقتصادي ويخلق فرصاً للشغل".



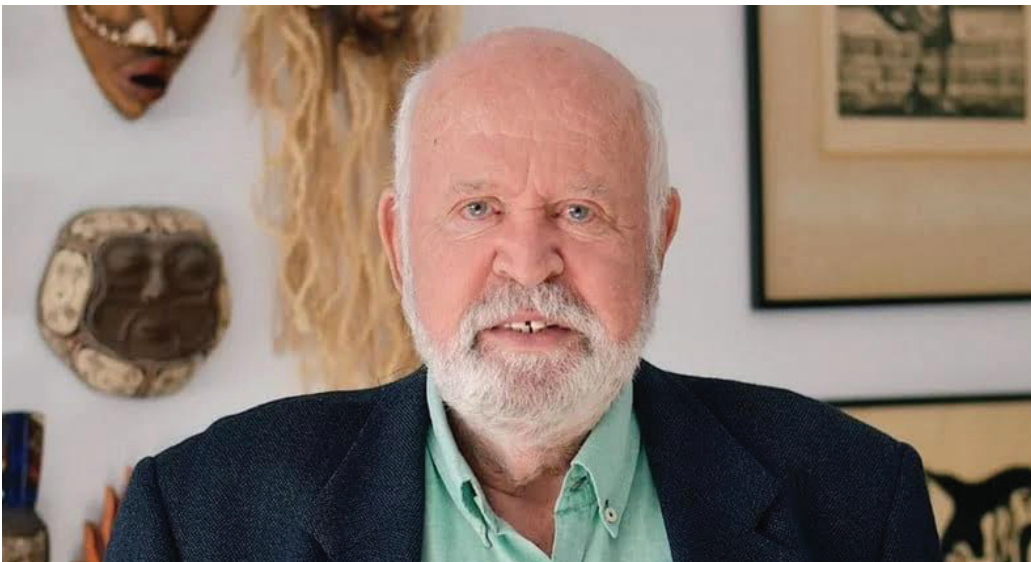
نمو اقتصادي، يشجع على خلق الثروة وفرص الشغل، مع الحفاظ على السيادة الوطنية.

الاكتفاء الذاتي الاستراتيجي في قطاعات مثل الصناعات الغذائية والدوائية، تمكن جلالة الملك من ضمان تحقيق

نموذج تنموي مغربي يؤتي اليوم كل ثماره". وأوضح أنه "من خلال ربط ذلك بإرادة حازمة لتحقيق

أكد المحلل والجامعي المغربي الأمريكي، أنور مجيد، أن صاحب الجلالة الملك محمد السادس، وبفضل رؤية استراتيجية واضحة وعقيدة في الحكم، نجح، على مدى السنوات الـ 27 الماضية، في إرساء نموذج تنموي خاص بالمغرب، يؤتي اليوم "كل ثماره". وقال مجيد، تفاعلاً مع مضامين الخطاب الملكي بمناسبة عيد العرش، إنه "منذ اعتلاء صاحب الجلالة الملك محمد السادس عرش أسلافه الميامين، لم يفتأ جلالتة يعمل في إطار الاستقرار الذي تنعم به المملكة، لفائدة تطوير قطاعات رئيسية مثل صناعات السيارات والطيران، والطاقت المتجددة، والصناعات الغذائية، مرسياً بذلك أركان

أكاديمي إسباني: الخطاب الملكي رسالة أمل وثقة في المستقبل



مواصلة الإصلاحات والتنفيذ الفعال للسياسات العمومية بما يستجيب لتطلعات المواطنين. كما أبرز الرؤية المستقبلية التي يحملها جلالة الملك، موضحاً أن التقدم المحرز يشمل مختلف جهات المملكة، التي تعيش على إيقاع ديناميكية تنموية متواصلة. وخلص الأكاديمي الإسباني إلى أن خطاب العرش يشكل رسالة واقعية موجهة بحزم نحو المستقبل، تعكس الثقة في قدرة المملكة على مواصلة مسارها التصاعدي في مجال التنمية.

المغرب من ترسيخ مكانته كفاعل رئيسي على الصعيدين الإقليمي والدولي. وأضاف أن الخطاب الملكي يجسد أيضاً اعتزاز بلد تمكن من تحقيق مكاسب مهمة، مع تناوله، في الوقت ذاته، وبقدر كبير من الوضوح والشفافية، التحديات التي لا تزال مطروحة من أجل مواصلة هذه الدينامية التنموية الإيجابية. وعلى صعيد متصل، سجل إسبارزا ماتشين أن جلالة الملك أشار إلى أن الاستحقاقات الانتخابية المقبلة في شتنبر، ستفتح فصلاً جديداً في مسار

أكد الأكاديمي الإسباني، رافائيل إسبارزا ماتشين، أن الخطاب الذي وجهه صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الأمة بمناسبة الذكرى السابعة والعشرين لاعتلاء جلالتة عرش أسلافه المنعمين، يحمل رسائل أمل وثقة في المستقبل، ويؤكد استمرار الدينامية التنموية التي يشهدها المغرب. وأوضح الأكاديمي الإسباني، أن جلالة الملك قدم حصيلة شاملة للمنجزات التي حققتها المملكة بفضل ديناميكية متواصلة للتحديث، مكنت

خبير مكسيكي: بفضل الرؤية المتبصرة لجلالة الملك، المغرب أضفى نموذجاً لتحقيق التنمية الشاملة



أكد الخبير في العلاقات الدولية والأمين العام للمرصد المكسيكي للصحراء المغربية، بيدرو دياز دي لا فيغا، أن المغرب، وبفضل الرؤية المتبصرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، أضفى نموذجاً لتحقيق التنمية الشاملة، بفضل استراتيجية استباقية وتخطيط بعيد المدى يقوم على الحكامة الرشيدة، والتتبع الدقيق، والتقييم المستمر. وأبرز دي لا فيغا، أن ما حققه المغرب، وكما أكد على ذلك جلالة الملك في خطاب العرش، هو "ثمرة توجه استراتيجي واضح". ولفت الأكاديمي المكسيكي، في هذا الصدد، إلى أن السياسات العمومية بالمملكة تبنى على استشراف المستقبل، مع مراعاة مختلف الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والمالية في إطار مقاربة شمولية. واعتبر أن الأداء الاقتصادي للمغرب خلال السنة الماضية يعكس وجهة هذه الرؤية، إذ انضمت المملكة إلى مجموعة محدودة من الدول التي حققت معدلات نمو تراوحت بين 4.9 و 5.1 في المائة، في وقت سجلت فيه اقتصادات كبرى نسب نمو أقل بكثير. وأشار الخبير المكسيكي إلى أن الاستقرار الذي ينعم به المغرب يشكل ركيزة أساسية لهذه الدينامية، إلى جانب سياسة صناعية متقدمة ترتكز على قطاعات ذات قيمة مضافة عالية، من قبيل صناعات الطيران والسيارات والطاقت المتجددة والصناعات الغذائية والدوائية.

واشنطن تعزز حضورها الاقتصادي بالصحراء المغربية عبر أول تمويل فيدرالي لمشروع استثمار

كما نوه بالرؤية التنموية التي يقودها الملك محمد السادس، معتبرا أن المشاريع الكبرى المنجزة بالأقاليم الجنوبية أسهمت في تعزيز جاذبية المنطقة للاستثمار وربطها بسلاسل القيمة العالمية، لاسيما في قطاع الطاقة، مضيفا أن مشروع إنتاج الهيدروجين والأمونيا سيسهم في توفير فرص الشغل، وتطوير البنيات التحتية، وتعزيز إنتاج الأمونيا منخفضة الكلفة الموجهة للأسواق الوطنية والدولية.

واختتم بوكان كلمته بالتأكيد على أن المشروع يشكل بداية مرحلة جديدة من التعاون الاقتصادي بين المغرب والولايات المتحدة، وليس نهاية لمسار الشراكة، معربا عن ثقته في أن هذه المبادرة ستفتح الباب أمام استثمارات أمريكية جديدة بالأقاليم الجنوبية، مؤكدا أن مدينة العيون أصبحت اليوم عنوانا لمستقبل التعاون المغربي الأمريكي ونموذجا للتنمية والازدهار.



اقتصادية واعدة، إلى جانب ما تتميز به المملكة من استقرار ووضوح في الرؤية وشراكات موثوقة، وهي عوامل تشجع المستثمرين الأمريكيين على إطلاق مشاريع جديدة.

وفي السياق ذاته، أبرز السفير الأمريكي الاهتمام المتزايد الذي تبداه الشركات الأمريكية بالاستثمار في الصحراء المغربية، مؤكدا أن المنطقة توفر فرصا

أكد سفير الولايات المتحدة الأمريكية لدى المملكة المغربية، ديوك بوكان الثالث، أن العلاقات المغربية الأمريكية تشهد تحولاً نوعياً ينتقل بها من إطار التعاون السياسي والدبلوماسي إلى مرحلة جديدة قوامها الاستثمار والشراكات الاقتصادية، مشيراً إلى أن مدينة العيون تحتضن أول مشروع يحظى بتمويل فيدرالي أمريكي في الأقاليم الجنوبية، في خطوة تعكس التزام واشنطن بتوسيع حضورها الاقتصادي بالمنطقة.

وجاءت تصريحات السفير الأمريكي خلال حفل توقيع منحة الوكالة الأمريكية للتجارة والتنمية (USTDA) المخصصة لتحالف "أورنكس"، حيث أوضح أن زيارته الأولى إلى مدينة العيون تمثل محطة مهمة في مسار العلاقات الثنائية، معرباً عن سعادته باكتشاف المدينة بعد زيارته السابقة لمدينة الداخلة، ومؤكداً عزمه على العودة إلى المدينتين مستقبلاً. وأشار بوكان إلى أن هذا الحدث يحمل أهمية خاصة، سواء بالنسبة لسكان الصحراء المغربية أو لمسار الشراكة بين الرباط وواشنطن، مبرزاً أن البلدين يرتبطان بعلاقات تاريخية تمتد لأكثر من قرنين، منذ أن كان المغرب أول دولة تعترف باستقلال الولايات المتحدة، فيما تظل معاهدة الصداقة المغربية الأمريكية أقدم معاهدة دبلوماسية لا تزال سارية في التاريخ الأمريكي.

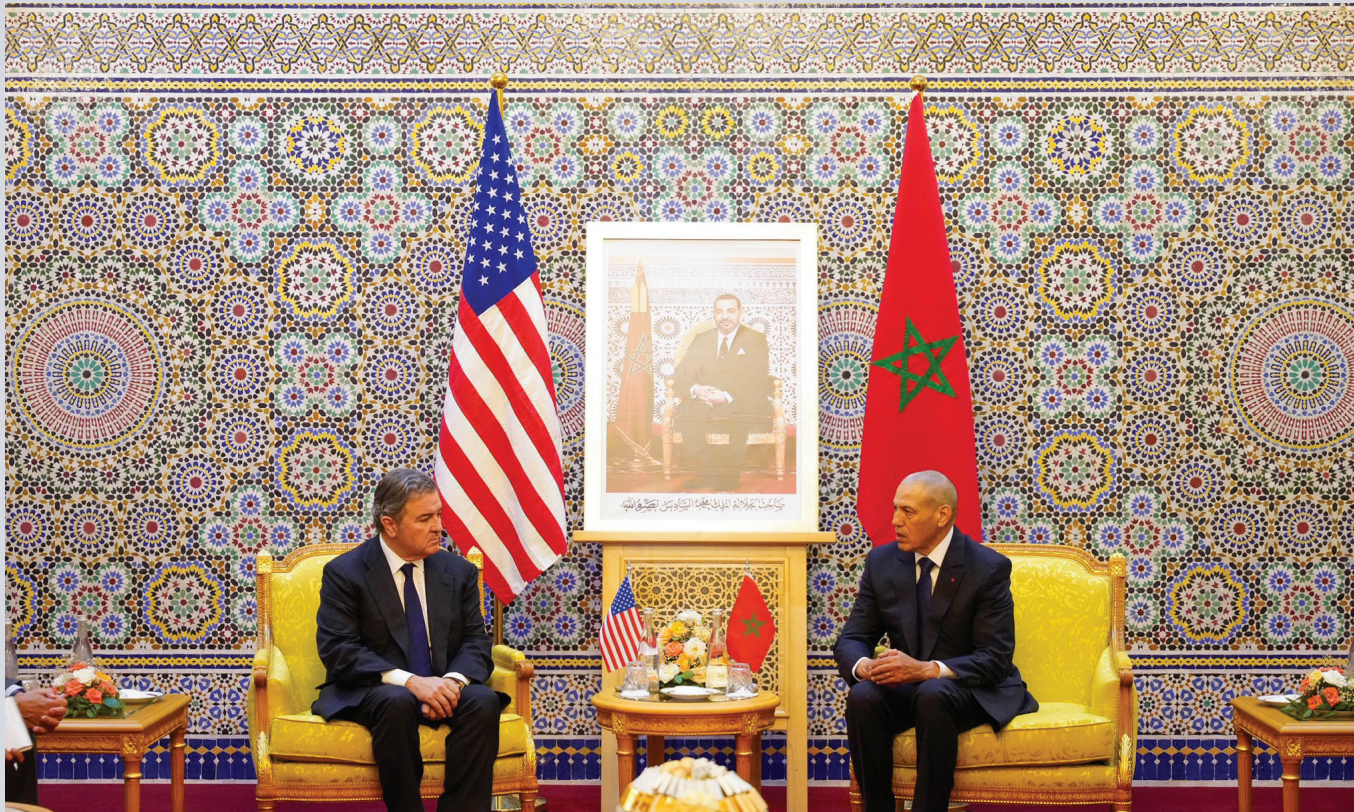
وأوضح أن المرحلة الراهنة تتجاوز استحضر الإرث التاريخي، وتتجه نحو بناء مستقبل مشترك قائم على الاستثمار والتنمية، مؤكداً أن المشاريع الاقتصادية التي تعرفها الصحراء المغربية تجسد مثانة العلاقات بين البلدين وتفتح آفاقاً جديدة للتعاون.

وجدد السفير الأمريكي تأكيد موقف بلاده الداعم للمغرب في قضية الصحراء، معتبراً مبادرة الحكم الذاتي الأساس الأكثر جدية ومصادقية للتوصل إلى حل دائم للنزاع، مشيراً إلى أن عدداً متزايداً من الدول يساند هذا التوجه.

وأضاف أن توقيع هذه المنحة يمثل أول تمويل فيدرالي أمريكي لمشروع استثماري بالأقاليم الجنوبية، موضحاً أن وكالة التجارة والتنمية الأمريكية ستولي تمويل الدراسات الهندسية الأولية الخاصة بمشروع لإنجاز وحدة لإنتاج الهيدروجين والأمونيا بمدينة العيون، تقوده شركة "أورنكس المغرب" في إطار تحالف مغربي أمريكي، وهو مشروع ينتظر أن يخلق مئات مناصب الشغل ويستقطب استثمارات إضافية في قطاع الطاقات النظيفة.

وشدد بوكان على أن دعم الولايات المتحدة للمغرب لا يقتصر على المواقف السياسية، بل يترجم عملياً عبر مشاريع استثمارية تسهم في التنمية الاقتصادية وتعزيز فرص التشغيل بالأقاليم الجنوبية، مؤكداً أن التنمية المستدامة تشكل أحد أبرز مرتكزات الشراكة بين

السفير الأمريكي: الصحراء المغربية تشهد زخماً اقتصادياً واعداً وفرصاً متنامية للاستثمار الأمريكي



المتحدة "تعمل على المساهمة في بناء مستقبل يسوده السلام والازدهار في الصحراء المغربية". وأضاف السفير الأمريكي "نحن ملتزمون بدعم هذه الرؤية المشتركة من خلال تعزيز الاستثمارات الاقتصادية الأمريكية وتوطيد الشراكات مع الفاعلين المحليين، بما يخلق فرصاً تعود بالنفع على جميع المجتمعات".

عبر مواقع التواصل الاجتماعي اليوم الأربعاء، فإن المحادثات "أكدت على الزخم الاقتصادي اللافت الذي تشهده الصحراء المغربية، وعلى الإمكانيات الكبيرة لتعزيز الاستثمارات الأمريكية والشراكة التقنية بين البلدين". وفي منشور آخر، تلا اجتماعه برئيس جماعة العيون، حمدي ولد الرشيد، أمس الثلاثاء، أورد بوكان أن الولايات

قال السفير الأمريكي لدى المغرب، ديوك بوكان، إنه أجرى "لقاء مثمراً" مع والي جهة العيون الساقية الحمراء، عبد السلام بركات، قبيل مراسم توقيع اتفاقية الوكالة الأمريكية للتنمية التجارية (USTDA) مع المكتب الوطني للمطارات (ONDA). وتابع السفير بوكان، وفق ما نشرته حسابات السفارة الأمريكية

«طريق ترامب السريع».. عندما تتحول البنية التحتية إلى عنوان لشراكة استراتيجية بين المغرب والولايات المتحدة

بالمناطق الصناعية وبالحدود الجنوبية للمملكة. ويكتسب إطلاق اسم الرئيس دونالد ترامب على هذا الطريق بعداً رمزياً وسياسياً، لأنه يربط مشروعاً تنموياً كبيراً بمحطة بارزة في تاريخ العلاقات المغربية الأمريكية. وهو ما يعكس أيضاً حرص المغرب على توثيق علاقاته مع شركائه التاريخيين، خاصة عندما ترتبط هذه العلاقات بمحطات كان لها أثر مباشر في دعم مصالحه الاستراتيجية.

وليس غريباً أن تحمل شوارع ومنشآت مغربية أسماء شخصيات دولية بارزة، فقد عرف المغرب منذ عقود هذا التقليد، تعبيراً عن تقديره للأصدقاء الذين ساهموا في تعزيز العلاقات الثنائية. واليوم، يندرج هذا الطريق في السياق نفسه، مع فارق أن المشروع يحمل وزناً اقتصادياً وتنموياً يجعل رمزيته أكبر من مجرد لوحة تحمل اسماً. وبالموازاة مع ذلك، تفتح هذه الدينامية أفقاً جديدة أمام الجماعات الترابية بالأقاليم الجنوبية لتعزيز علاقاتها مع نظيراتها في الولايات المتحدة، سواء عبر اتفاقيات التوأمة أو الشراكات الاقتصادية والثقافية، بما يساهم في تعزيز جاذبية المنطقة واستقطاب المزيد من الاستثمارات.

إن قيمة هذا الطريق لا تكمن فقط في اسمه، ولا في طوله، وإنما في الدور الذي يؤديه داخل مشروع أشمل يقوده المغرب منذ سنوات، يقوم على جعل الأقاليم الجنوبية فضاء للتنمية والاستثمار والتبادل التجاري. أما التسمية، فهي تضيف بعداً سياسياً إلى مشروع اقتصادي، وتجعل من هذا المحور شاهداً على مرحلة جديدة من العلاقات المغربية الأمريكية، التي انتقلت من التعاون التقليدي إلى شراكة تشمل الأمن والاقتصاد والاستثمار والبنية التحتية.

وبهذا المعنى، يصبح «طريق الرئيس دونالد ترامب السريع» أكثر من مجرد طريق. إنه عنوان لمرحلة جديدة، ورسالة تؤكد أن المشاريع الكبرى لم تعد تقاس فقط بحجم استثماراتها، بل أيضاً بما تعكسه من خيارات استراتيجية، وبالدور الذي يمكن أن تؤديه في ترسيخ مكانة المغرب كجسر بين أوروبا وإفريقيا، وشريك موثوق للولايات المتحدة في هذه المنطقة الحيوية.

أكبر تمرين عسكري متعدد الجنسيات في القارة الإفريقية.

هذه الشراكة لم تعد تقتصر على الجوانب الأمنية والعسكرية، بل امتدت إلى الاقتصاد والاستثمار والطاقة والربط اللوجستي. واليوم، ومع المشاريع الكبرى التي يشهدها جنوب المملكة، تبدو الأقاليم الجنوبية مرشحة لأن تصبح منصة اقتصادية تخدم ليس المغرب فقط، بل جزءاً مهماً من القارة الإفريقية.

ولا يمكن الحديث عن الطريق السريع تيزنيت-الداخلية دون ربطه بميناء الداخلية الأطلسي، الذي يعد أحد أكبر المشاريع البحرية بالمملكة. فالطريق والميناء يشكلان معاً منظومة لوجستية متكاملة، إذ ينقل الأول البضائع نحو الجنوب، بينما يوفر الثاني منفذاً بحرياً جديداً على المحيط الأطلسي، وهو ما يمنح المنطقة إمكانات اقتصادية كبيرة خلال السنوات المقبلة.

كما يتسجم هذا المشروع مع المبادرة الملكية الرامية إلى تمكين دول الساحل من الولوج إلى المحيط الأطلسي، وهي مبادرة تقوم على تعزيز التعاون الاقتصادي واللوجستي مع الدول الإفريقية غير المطلة على البحر. ومن هنا، فإن الطريق لا يخدم فقط حركة النقل داخل المغرب، بل يندرج ضمن تصور أوسع يجعل المملكة بوابة بين أوروبا وإفريقيا.

وفي السنوات الأخيرة، أصبح الموقع الجغرافي للمغرب عنصراً حاسماً في جذب الاستثمارات الدولية. فالشركات العالمية لم تعد تبحث فقط عن الأسواق، بل عن الدول التي توفر الاستقرار السياسي والبنية التحتية الحديثة وسهولة الربط مع الأسواق المجاورة. وهذه المعايير جعلت المغرب يحظى باهتمام متزايد من المستثمرين، خاصة في قطاعات الصناعة والخدمات اللوجستية والطاقة.

ولهذا السبب، فإن أي مشروع كبير في الأقاليم الجنوبية لا يقرأ فقط من زاوية التنمية المحلية، بل أيضاً من زاوية تأثيره على موقع المغرب داخل سلاسل التجارة العالمية. فالطريق السريع تيزنيت-الداخلية يختصر زمن نقل البضائع، ويخفض كلفة الخدمات اللوجستية، ويمنح المستثمرين شبكة نقل حديثة تربط الموانئ

الطرق والموانئ والطاقة والمناطق اللوجستية، بهدف تحويل هذه المنطقة إلى مركز اقتصادي يربط المغرب بعمقه الإفريقي. وجاء الطريق السريع تيزنيت-الداخلية ليكون العمود الفقري لهذه الرؤية، لأنه يختصر المسافات، ويرفع مستوى السلامة الطرقية، ويمنح المستثمرين شبكة نقل حديثة قادرة على مواكبة المشاريع الكبرى.

من هنا، تبدو تسمية هذا الطريق باسم الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ذات دلالة خاصة. فهي تأتي بعد سنوات من القرار الأمريكي بالاعتراف بسيادة المغرب على صحرائه، وهو القرار الذي اعتبرته الرباط محطة تاريخية في مسار العلاقات بين البلدين. ولذلك، يرى كثيرون أن إطلاق هذا الاسم يعبر عن تقدير لموقف سياسي ترك أثراً واضحاً في ملف ظل لعقود محور السياسة الخارجية المغربية.

لكن أهمية الخطوة لا تتوقف عند هذا الجانب، لأن العلاقات المغربية الأمريكية أقدم بكثير من إدارة ترامب. فالمغرب كان أول دولة اعترفت باستقلال الولايات المتحدة سنة 1777، قبل أن يوقع البلدان معاهدة الصداقة والسلام سنة 1786، التي تعد أقدم معاهدة لا تزال سارية في التاريخ الدبلوماسي الأمريكي. ومنذ ذلك التاريخ، ظلت العلاقات بين البلدين تعرف تطوراً مستمراً، رغم اختلاف الإدارات الأمريكية وتغير الظروف الدولية.

وخلال القرن العشرين، تعزز هذا المسار بمحطات بارزة، من بينها اللقاء التاريخي الذي جمع الملك محمد الخامس بالرئيس فرانكلين روزفلت خلال مؤتمر أنفا سنة 1943، ثم تطورت العلاقات بعد استقلال المغرب لتشمل التعاون السياسي والاقتصادي والعسكري، قبل أن تعرف دفعة جديدة في عهد الملك الحسن الثاني، الذي نسج علاقات قوية مع عدد من الرؤساء الأمريكيين. أما خلال عهد الملك محمد السادس، فقد دخلت الشراكة بين الرباط وواشنطن مرحلة أكثر عمقا. فقد توسع التعاون في مجالات الأمن والدفاع والاستخبارات، وتم توقيع اتفاقية التبادل الحر، كما حصل المغرب على صفة حليف رئيسي للولايات المتحدة من خارج حلف شمال الأطلسي، وأصبحت مناورات «الأسد الإفريقي»

هناك طرق تُبنى لتقليص المسافات، وأخرى تُنجز لتغيير مسار التنمية، لكن هناك مشاريع تصبح مع مرور الوقت جزءاً من التاريخ السياسي للدول. ويندرج الطريق السريع الرابط بين تيزنيت والداخلية ضمن هذه الفئة الأخيرة، ليس فقط لأنه من أكبر مشاريع البنية التحتية التي أنجزها المغرب في العقود الأخيرة، بل لأنه تحول إلى محور اقتصادي واستراتيجي أعاد رسم خريطة الحركة بين شمال المملكة وجنوبها، وربط المغرب بامتداده الطبيعي في غرب إفريقيا. ويأتي إطلاق اسم «طريق الرئيس دونالد ترامب السريع» على هذا المحور في سياق يتجاوز فكرة التسمية أو التكريم، ليعكس مرحلة جديدة في العلاقات المغربية الأمريكية. فالقرار يحمل في طياته رسائل سياسية واضحة، لكنه في الوقت نفسه يرتبط بمشروع تنموي ضخم أصبح أحد أهم أعمدة الرؤية الملكية لتنمية الأقاليم الجنوبية وربطها بالعمق الإفريقي.

الطريق الممتد من تيزنيت إلى الداخلية ليس مجرد ممر للسيارات والشاحنات، بل هو شريان اقتصادي يربط الموانئ بالمناطق الصناعية، ويسهل حركة التجارة، ويعزز انسيابية نقل البضائع نحو معبر الكركرات، الذي تحول خلال السنوات الأخيرة إلى نقطة عبور رئيسية بين المغرب وموريتانيا وباقي دول غرب إفريقيا. ولذلك، فإن أهمية هذا المشروع لا تقاس بعدد الكيلومترات التي يقطعها، وإنما بالدور الذي يؤديه في إعادة تشكيل الحركة الاقتصادية داخل المنطقة.

ومنذ اعتقال الملك محمد السادس العرش، جعل المغرب من البنية التحتية ركيزة أساسية في مشروعه التنموي. فقد شهدت المملكة توسعاً غير مسبوق في شبكة الطرق السيارة والموانئ والسكك الحديدية والمناطق الصناعية، انطلاقاً من قناعة مفادها أن التنمية لا تتحقق بالشعارات، وإنما بتهيئة الأرضية التي تسمح بجذب الاستثمار وخلق فرص الشغل وربط مختلف جهات المملكة ببعضها البعض.

وفي هذا الإطار، احتلت الأقاليم الجنوبية مكانة خاصة داخل النموذج التنموي الجديد، حيث استثمرت الدولة مليارات الدراهم في مشاريع



مشاريع مهيكلية بأكثر من مليار درهم لتعزيز الأمن المائي والكهربائي بإقليم العيون



أطلق المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، اليوم الأربعاء بإقليم العيون، سلسلة من المشاريع الهيكلية باستثمارات إجمالية تتجاوز مليار درهم، وذلك في إطار الاحتفالات بالذكرى السنوية لعيد العرش، بهدف تعزيز وتأمين تزويد مدينة العيون والمراكز المجاورة بالماء الصالح للشرب والكهرباء.

وأشرف والي جهة العيون الساقية الحمراء، عبد السلام بكرات، والمدير العام للمكتب، طارق همان، على إعطاء انطلاقة هذه المشاريع وتدشين بعضها، والتي تستهدف تقوية البنى التحتية الخاصة بالماء الشروب لفائدة مدينة العيون ومدينة المرسى ومركزي فم الواد وتروما.

ويتعلق أبرز هذه المشاريع بإنجاز مأخذ جديد لمياه البحر ونظام للمعالجة الأولية لفائدة محطات تحلية مياه البحر بمدينة العيون، باستثمار يبلغ 850 مليون درهم، في إطار شراكة بين المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب ووزارة الاقتصاد والمالية ووزارة التجهيز والماء. وسيتم المشروع من تحسين تزويد محطات التحلية بمياه البحر عبر مأخذ بحري جديد، مع اعتماد تقنيات متطورة للمعالجة الأولية، على أن يدخل حيز الاستغلال في أبريل 2028.

كما تم تدشين مشروع إعادة تأهيل الوحدة الخامسة بمحطة تحلية مياه البحر بالعيون، بكلفة 53 مليون درهم، بهدف مضاعفة طاقتها الإنتاجية من 2800 إلى 5300 متر مكعب يوميا، مع تقليص استهلاك الطاقة بفضل اعتماد تقنيات حديثة لاسترجاع الطاقة.

وفي الجانب الكهربائي، أنجز المكتب خطا أرضيا جديدا متوسط الجهد بطول 20 كيلومترا وكلفة 26 مليون درهم، لتأمين تزويد الأتقاب الساحلية التي تزود محطات التحلية بمياه البحر بالطاقة الكهربائية.

وعرض بالمناسبة تقديم أشغال مشروعين استراتيجيين، الأول يتعلق بإنجاز مركز تحويل كهربائي جديد عالي/متوسط الجهد بقدرة 40 ميغا فولت أمبير وكلفة 36 مليون درهم، بلغت نسبة إنجازه 60 في المائة، ومن المرتقب دخوله الخدمة في دجنبر 2026.

أما المشروع الثاني، فتبلغ كلفته 85 مليون درهم، ويهم إنجاز قناة فولاذية جديدة لنقل الماء الصالح للشرب بطول 21 كيلومترا بين محطة الضخ "كارفور" بقم الواد وخزانات التوزيع بمدينة العيون، إلى جانب تعزيز محطة الضخ بمعدات جديدة، بما سيرفع قدرة نقل المياه بنسبة 50 في المائة، من 43 ألف متر مكعب يوميا إلى 64 ألف متر مكعب يوميا، مع برمجة دخوله الخدمة نهاية غشت 2026.

وأكد المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب أن هذه المشاريع ستسهم في تعزيز الأمن المائي والكهربائي بإقليم العيون، ودعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة بالأقاليم الجنوبية، تنفيذاً للتوجيهات الملكية.

اتفاق ينهي أزمة التأمين الصحي لمستخدمي مكتب التكوين المهني



أعلنت وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات عن احتواء الإشكال الذي رافق رفض عدد من ملفات التعويض عن البروتوكولات العلاجية الخاصة بالأمراض المزمنة والخطيرة لفائدة مستخدمي ومكوني مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، بعد تدخل مباشر للإدارة العامة للمكتب لإعادة تفعيل التغطية الصحية.

وفي هذا السياق، أوضح يونس السكوري، وزير وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، في جواب كتابي على سؤال برلماني، أن شركة التأمين اعتمدت منذ دجنبر 2025 تأويلا جديدا في معالجة الملفات، اعتبرت بموجبه بعض البروتوكولات والأدوية غير مشمولة بالتغطية، وهو ما أدى إلى رفض عدد من طلبات التكفل بالعلاج، خاصة بالنسبة للمصابين بأمراض مزمنة.

وتابع أن إدارة المكتب باشرت مفاوضات مع شركة التأمين ومكتب الاستشارة المكلف بتدبير العقد، وعقدت اجتماعات استعجالية بهدف ضمان احترام الالتزامات التعاقدية وحماية الحقوق الصحية للمنخرطين، بالنظر إلى انعكاسات هذه القرارات على استمرارية العلاج.

وأدت هذه المشاورات إلى اتفاق عملي دخل حيز التنفيذ ابتداء من 30 يناير

2026، حيث شرعت شركة التأمين في إعادة معالجة الملفات التي سبق رفضها خلال شهري دجنبر 2025 ويناير 2026، ما مكن من استئناف التكفل بالعلاج وإنهاء أزمة توقف الاستفادة بالنسبة للمعنيين.

وسجل الوزير أن الاتفاق شمل أيضا اعتماد آلية دائمة لتدبير البروتوكولات العلاجية الجديدة، بما يضمن استمرارية التغطية الصحية واحترام حقوق المنخرطين، مع الالتزام بتطبيق مقتضيات عقود التأمين وتعزيز الحكامة في تدبير منظومة الحماية الاجتماعية داخل مكتب التكوين المهني

الاقتصاد المغربي يعزز مسار النمو.. الحكومة والبنك الدولي يؤكدان متانة المؤشرات وآفاقاً واعداً

أظهرت تحسناً في موثوقية الميزانية، وتعزيزاً لصرامة تنفيذها، إلى جانب إدماج أكبر لاعتبارات النوع الاجتماعي والمناخ في البرمجة المالية. ويعكس الإطار الجديد للشراكة القطرية بين المغرب والبنك الدولي للفترة 2026-2035 هذه الرؤية، إذ يركز على ثلاثة محاور رئيسية تشمل تحفيز القطاع الخاص لخلق فرص الشغل، وتعزيز الرأسمال البشري، وتحقيق تنمية شاملة ومستدامة. ويهدف هذا الإطار إلى المساهمة في إحداث أكثر من 1.7 مليون منصب شغل إضافي بحلول سنة 2035، من خلال إصلاحات هيكلية لتحسين مناخ الأعمال، وتعزيز الاستثمار، وتوسيعولوج إلى التعليم والصحة والحماية الاجتماعية، إلى جانب تقليص الفوارق المجالية عبر تطوير البنيات التحتية وشبكات النقل والخدمات الرقمية والطاقة. وتعكس هذه

المائية، والتغيرات المناخية، وهشاشة سوق الشغل، وارتفاع تكلفة واردات الطاقة، إلى جانب بعض المخاطر المرتبطة بالشراكات بين القطاعين العام والخاص وآليات تدبير الأصول العمومية. كما شدد البنك الدولي على أهمية تسريع التحول الرقمي باعتباره رافعة استراتيجية لتعزيز الإنتاجية والتنافسية، مؤكداً أن الاستفادة الكاملة من التقنيات الرقمية يمكن أن ترفع الإنتاجية الإجمالية للاقتصاد المغربي بنسبة تتراوح بين 10 و15 في المائة. وفي مجال الحكامة المالية، أشاد البنك الدولي بالتقدم الذي أحرزه المغرب في تدبير المالية العمومية، استناداً إلى نتائج تقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية (PEFA) لسنة 2024، والتي

بنسبة 11.2 في المائة، مدفوعاً بالأوراش الكبرى للبنية التحتية والاستعدادات لاستضافة كأس العالم 2030، وهو ما يعزز دينامية الاقتصاد الوطني ويرفع وتيرة خلق القيمة المضافة. وأضاف أن الاستهلاك الخاص سيصبح، على المدى المتوسط، أكثر مساهمة في دعم الطلب الداخلي، مستفيداً من تراجع التضخم وتحسن ثقة المستهلكين وانتعاش قطاعات واعدة، في مقدمتها الفلاحة والسياحة والصادرات المعدنية. وفي السياق ذاته، أفادت المندوبية السامية للتخطيط بأن الاقتصاد المغربي سجل نمواً بنسبة 4.6 في المائة خلال الفصل الأول من سنة 2026، مقابل 4.4 في المائة خلال الفصل السابق، مدعوماً أساساً بتعافي القطاع الفلاحي ومتانة الأنشطة الخدماتية، رغم تباطؤ أداء بعض الأنشطة الصناعية. ورغم هذه المؤشرات الإيجابية، أكد البنك الدولي أن الاقتصاد المغربي لا يزال مطالباً بمواصلة مواجهة عدد من التحديات الهيكلية، أبرزها ندرة الموارد

يواصل الاقتصاد المغربي ترسيخ قدرته على الصمود في مواجهة التحولات الاقتصادية والجيوسياسية، مستفيداً من استقرار المؤشرات الماكرو-اقتصادية، واستمرار الاستثمار العمومي، والإصلاحات الهيكلية التي عززت جاذبية المملكة للاستثمار. وفي المقابل، تظل تحديات مرتبطة بالمياه والمناخ وسوق الشغل والطاقة ضمن أولويات المرحلة المقبلة. وخلال عرض قدمته أمام مجلس الحكومة حول تنفيذ قانون المالية لسنة 2026، وإعداد مشروع قانون المالية لسنة 2027، والبرمجة الميزانية للفترة 2027-2029، أكدت وزيرة الاقتصاد والمالية، نادية فتاح العلوي، أن الحكومة اعتمدت مقاربة استباقية ومرنة مكنت من الحد من تداعيات الأزمات المتلاحقة على القدرة الشرائية للمواطنين والنشاط الاقتصادي، مع الحفاظ على التوازنات المالية والاقتصادية الكبرى. وأوضحت الوزيرة أن هذه المقاربة أسهمت في تعبئة موارد مالية إضافية، وتحسين مردودية النظام الجبائي، والتحكم في عجز الميزانية، بالتوازي مع مواصلة تمويل البرامج الاجتماعية والحفاظ على مستوى مرتفع من الاستثمار العمومي، بما عزز قدرة الاقتصاد الوطني على مواجهة التقلبات الخارجية والحفاظ على دينامية النمو. وتنسجم هذه المعطيات مع تقييم البنك الدولي، الذي أكد أن آفاق الاقتصاد المغربي على المدى المتوسط تظل قوية، متوقعا بلوغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نحو 4.3 في المائة. وأوضح نائب رئيس البنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، عثمان ديون، أن المغرب يعيش أقوى دورة نمو اقتصادي منذ أكثر من عقد، رغم استمرار التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط، والتي قد تؤثر على وتيرة النمو خلال السنة الجارية. وأشار المسؤول الدولي إلى أن الاستثمار سيظل المحرك الرئيسي للنمو خلال سنة 2026، مع توقع ارتفاع نفقات الاستثمار

المؤشرات
استمرار
الاقتصاد المغربي
في تعزيز أسس نمو
أكثر متانة واستدامة، مدعوماً
باستثمارات استراتيجية
وإصلاحات هيكلية، بما يؤهله
لمواصلة تعزيز تنافسيته
الإقليمية والدولية رغم
التحديات الاقتصادية العالمية



المغرب يحقق رقما قياسيا في صادرات الماندرين إلى إيرلندا



واصل المغرب تعزيز حضوره في السوق الإيرلندية لليوسفي، محققا موسما قياسيا جديدا، بعدما بلغت صادراته إلى إيرلندا نحو 8700 طن خلال الفترة الممتدة بين أكتوبر 2025 وماي 2026، بقيمة تجاوزت 9.5 ملايين يورو، مسجلة نمواً بنسبة 30 في المائة مقارنة بالموسم السابق، وفقاً لمعطيات نشرها موقع "EastFruit" المتخصص في أسواق الفواكه والخضر.

وأوضح المصدر ذاته، أن هذه الكميات تمثل أعلى مستوى للصادرات المغربية نحو السوق الإيرلندية، كما تعادل قرابة ضعف ما تم تصديره قبل أربع سنوات، في ظل استمرار الطلب المتزايد على أصناف اليوسفي المغربية.

ورغم أن السوق الإيرلندية تعد محدودة الحجم، فإنها تعتمد بشكل كامل على الواردات لتلبية الطلب المحلي، الذي يبلغ ذروته خلال فترة أعياد الميلاد، حيث يشكل اليوسفي أحد أكثر الفواكه استهلاكاً.

ويزداد إقبال المستهلكين على الأصناف سهلة التقشير والخالية من البذور، مثل كليمنتين ونادوركوت وساتسوما وتانغو، على حساب الأصناف التقليدية ذات القشرة السمكية أو التي تحتوي على بذور.

وأشار "EastFruit" إلى أن المغرب وإسبانيا يهيمنان على إمدادات السوق الإيرلندية خلال الفترة الممتدة من نونبر إلى أبريل، فيما تتولى جنوب إفريقيا والبيرو تزويد السوق خلال الأشهر المتبقية من السنة، بينما تضطلع ألمانيا بدور مركز لإعادة توزيع الحمضيات داخل الاتحاد الأوروبي. وخلال الموسم الحالي، تركزت صادرات

مدفوعاً بتوسع حضور المصدرين المغاربة داخل سلاسل التوزيع الكبرى في إيرلندا، مستفيدين من الأسعار التنافسية وارتفاع الطاقة الإنتاجية، وهو ما يعزز فرص المملكة في مواصلة توسيع حصتها السوقية. ويأتي هذا الأداء في سياق التوسع المتواصل للصادرات المغربية من اليوسفي نحو أسواق شمال أوروبا، بعدما سجلت المملكة أيضاً مستويات قياسية في صادراتها إلى السوق الألمانية، وفق المصدر ذاته.

اتجاه مشابه لما تشهده السوق البريطانية. ففي الوقت الذي تراجعت فيه الواردات الإيرلندية من اليوسفي الإسباني بنسبة 30 في المائة مقارنة بالموسم الماضي، ارتفعت الشحنات المغربية بالنسبة نفسها، لينتقل المغرب من تقاسم الصدارة مع إسبانيا إلى تصدير كميات تعادل ضعف صادراتها خلال الموسم الحالي. واعتبر الموقع المتخصص أن هذا التحول يعكس تغيراً هيكلياً في موازين السوق،

المغرب إلى إيرلندا بين دجنبر وأبريل، حيث تراوحت حصته من إجمالي الواردات بين 50 و75 في المائة، فيما سجل شهر أبريل ذروة الشحنات بأكثر من 2000 طن، في تحول لافت مقارنة بالمواسم السابقة التي كانت تبلغ فيها الصادرات ذروتها خلال شهري يناير أو فبراير. وأكد المصدر عينه، أن المغرب يواصل إزاحة إسبانيا تدريجياً من موقعها كمورد رئيسي لليوسفي الشتوي إلى السوق الإيرلندية، في

تعليق رسوم استيراد الأغنام واللحوم حتى نهاية السنة الجارية



في سياق تعزيز تموين السوق الوطنية وضمان وفرة المنتجات الحيوانية، قررت الحكومة تعليق استيفاء رسوم الاستيراد المفروضة على الأغنام الحية وعدد من أصناف اللحوم، وذلك خلال الفترة الممتدة من 27 يوليوز إلى 31 دجنبر 2026، وأوضحت إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة، في دورية حديثة، أن هذا الإجراء يشمل الأغنام الحية، إلى جانب لحوم الأبقار والأغنام والماعز والإبل، وفق التصنيفات الجمركية المعتمدة. وجاء هذا القرار استناداً إلى المرسوم رقم 2.26.584 الصادر بتاريخ 23 يوليوز 2026، والذي ينص على تعليق رسوم الاستيراد بشكل مؤقت بالنسبة للمنتجات المعنية، وذلك إلى غاية 31 دجنبر 2026.

ويروم هذا الإجراء بالأساس تيسير عمليات استيراد الأغنام واللحوم، بما يساهم في تعزيز العرض داخل الأسواق الوطنية، ومواجهة محدودية التموين، والحد من الضغوط التي تعرفها أسعار هذه المواد، في سياق سعي السلطات إلى الحفاظ على استقرار السوق وضمان تزويدها بالكميات الكافية خلال ما تبقى من السنة.

تمديد رسوم استيراد القمح يمنح المنتجين مهلة لتسويق المحصول الوطني



باستيفاء رسوم الاستيراد المطبقة على القمح اللين ومشتقاته إلى غاية 31 غشت 2026، على أن يتم تعليقها مجددا ابتداء من فاتح شتنبر المقبل. ويهدف هذا الإجراء إلى تشجيع تسويق الإنتاج الوطني وحماية المحصول المحلي من المنافسة الخارجية، مستفيداً من تحسن ظروف الموسم الفلاحي، بعدما ظلت الرسوم الجمركية معلقة منذ نونبر 2021 بسبب تداعيات سنوات الجفاف المتتالية.

بحضور ممثلين عن وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، ووزارة الاقتصاد والمالية، والفيدرالية الوطنية لتجار الحبوب والقطاني، والجامعة الوطنية للمطاحن. وأجمع المشاركون على أن تحسيناً مقارنة بالسنوات الماضية، غير أن كميات القمح اللين التي تم تجميعها لا تزال دون الأهداف المحددة. وفي هذا السياق، قررت وزارة الاقتصاد والمالية تمديد العمل

رغم التحسن الذي سجله الموسم الفلاحي الحالي، أكد مهندون أن وتيرة تجميع القمح اللين لم تبلغ، إلى حدود الآن، المستويات التي كانت منتظرة، معتبرين أن قرار تمديد العمل برسوم الاستيراد المفروضة على القمح اللين ومشتقاته إلى غاية 31 غشت المقبل يمنح المنتجين فرصة إضافية لتسويق محاصيلهم، كما يساهم في دعم المخزون الوطني. وجاء هذا التقييم خلال اجتماع اللجنة المكلفة بالتموين، المنعقد يوم الثلاثاء 28 يوليوز

ليس مجرد إرهاق .. علامات خفية تنذر بنقص الحديد

بسبب سرعة النمو، بينما قد يعاني كبار السن من المشكلة نتيجة سوء التغذية أو الإصابة بأمراض مزمنة تؤثر في الامتصاص.

وينصح الأطباء بعدم الاعتماد على الأعراض وحدها لتشخيص نقص الحديد، بل بضرورة إجراء تحاليل مخبرية تشمل قياس نسبة الهيموغلوبين ومخزون الحديد "الفيريتين"، لأن التشخيص المبكر يساعد على تحديد السبب الحقيقي ووضع خطة علاج مناسبة، سواء كانت تعتمد على تعديل النظام الغذائي أو استخدام المكملات أو علاج المرض المسبب.

ويحذر المختصون من تناول مكملات الحديد دون استشارة طبية، إذ إن الإفراط في تناولها قد يؤدي إلى تراكم الحديد داخل الجسم، وهو ما قد يسبب أضراراً للكبد والقلب وأعضاء أخرى. كما أن تناول المكملات من دون معرفة سبب النقص قد يؤخر اكتشاف أمراض تحتاج إلى علاج، مثل النزيف المزمن أو اضطرابات الجهاز الهضمي.

وللوقاية من نقص الحديد، ينصح الخبراء بتناول وجبات غذائية متوازنة تضم مصادر متنوعة للحديد، مع الحرص على إضافة الأطعمة الغنية بفيتامين "سي"، والابتعاد عن شرب الشاي أو القهوة مباشرة بعد الوجبات، وترك فاصل زمني لا يقل عن ساعة إلى ساعتين بينهما. كما يستحسن متابعة مستويات الحديد بشكل دوري لدى الفئات الأكثر عرضة للإصابة، مثل النساء الحوامل، والأطفال، والأشخاص الذين يعانون أمراضاً مزمنة.

ويؤكد الأطباء أن علاج نقص الحديد لا يقتصر على زيادة تناول الأطعمة الغنية به أو استخدام المكملات الغذائية، بل يبدأ أولاً بتحديد السبب الحقيقي وراء انخفاض مستوياته. فالتشخيص الدقيق هو الخطوة الأساسية لضمان علاج فعال، واستعادة الجسم لقدرته الطبيعية على إنتاج خلايا الدم الحمراء والحفاظ على نشاطه وصحته العامة.

بدلاً من استخدامه في إنتاج خلايا الدم الحمراء، وهو ما يؤدي إلى ظهور أعراض نقص الحديد رغم وجود كميات منه داخل الجسم.

وفي كثير من الأحيان يتطور نقص الحديد بصورة تدريجية، لذلك قد لا ينتبه المصاب إلى الأعراض في بدايتها. ويعد التعب المستمر من أكثر العلامات شيوعاً، يليه الشعور بالضعف العام، والدوخة، والصداع، وضعوبة التركيز، وشحوب البشرة، وبرودة اليدين والقدمين، وتسارع ضربات القلب، وضيق التنفس عند القيام بمجهود بسيط كما قد يلاحظ بعض الأشخاص هشاشة الأظافر أو تساقط الشعر، وهي علامات قد تشير أيضاً إلى انخفاض مخزون الحديد.

ومن أكثر الأعراض غرابة ما يعرف طبياً باسم "البিকা"، وهي حالة تدفع الشخص إلى اشتها وتناول مواد غير مخصصة للأكل، مثل الثلج، أو الورق، أو الطين، أو الفحم، أو النشا. ورغم أن العلماء لم يتوصلوا إلى تفسير قاطع لهذه الظاهرة، فإن العديد من الدراسات أظهرت ارتباطها الوثيق بنقص الحديد، حيث تختفي هذه الرغبة لدى كثير من المرضى بعد علاج النقص واستعادة المستويات الطبيعية للحديد في الجسم. وتعد النساء أكثر عرضة للإصابة بنقص الحديد بسبب فقدان الدم خلال الدورة الشهرية، كما تزداد الحاجة إليه خلال فترتي الحمل والرضاعة. كذلك يواجه الأطفال والمراهقون خطراً أكبر للإصابة بنقص الحديد.

سلباً على امتصاص الحديد تناول الشاي أو القهوة مباشرة بعد الوجبات، إذ تحتوي هذه المشروبات على مركبات تعرف باسم "التانينات" ترتبط بالحديد داخل الجهاز الهضمي وتقلل من كمية الحديد التي يمتصها الجسم. كما أن تناول كميات كبيرة من الكالسيوم في الوقت نفسه مع الوجبات الغنية بالحديد قد يقلل أيضاً من امتصاصه، سواء كان مصدر الكالسيوم منتجات الألبان أو المكملات الغذائية.

في المقابل، يلعب فيتامين "سي" دوراً مهماً في تحسين امتصاص الحديد، خصوصاً الحديد الموجود في الأغذية النباتية. لذلك ينصح خبراء التغذية بإضافة مصادر غنية بهذا الفيتامين، مثل البرتقال، والليمون، والفلفل الأحمر، والطماطم، والفراولة، إلى الوجبات التي تحتوي على الحديد، إذ يساعد ذلك على زيادة استفادة الجسم منه بشكل ملحوظ.

ولا ترتبط مشكلة نقص الحديد دائماً بالنظام الغذائي، فهناك حالات صحية تمنع الجسم من امتصاصه حتى مع توفره بكميات كافية. ومن أبرز هذه الحالات مرض السيلياك أو حساسية القمح، الذي يسبب تلفاً في بطانة الأمعاء الدقيقة ويضعف قدرتها على امتصاص العناصر الغذائية، إضافة إلى مرض كرون وبعض أمراض الأمعاء الالتهابية الأخرى. كما أن الأشخاص الذين خضعوا لعمليات جراحية في المعدة أو الأمعاء قد يكونون أكثر عرضة لنقص الحديد نتيجة انخفاض مساحة الامتصاص داخل الجهاز الهضمي.

كذلك قد تؤدي الالتهابات المزمنة وبعض الأمراض المزمنة إلى اضطراب طريقة تعامل الجسم مع الحديد، إذ يحتفظ به داخل الخلايا

قد يعتقد كثيرون أن الرغبة في تناول الثلج أو مضغ الورق أو حتى الفحم مجرد عادة غريبة أو سلوك عابر، إلا أن الأطباء يؤكدون أن هذه التصرفات قد تكون مؤشراً مهماً على وجود نقص في الحديد، أحد أكثر اضطرابات التغذية انتشاراً في العالم. فالجسم لا يرسل دائماً إشارات واضحة عند انخفاض مخزون الحديد، بل قد يعبر عن حاجته إليه بطرق غير متوقعة، من بينها اشتها مواد لا تمت بصلابة إلى الغذاء.

ويعد الحديد عنصراً أساسياً للحفاظ على وظائف الجسم الحيوية، إذ يدخل في تكوين الهيموغلوبين، البروتين الموجود داخل خلايا الدم الحمراء والمسؤول عن نقل الأكسجين من الرئتين إلى مختلف أعضاء الجسم. وعندما ينخفض مستوى الحديد، تقل قدرة الدم على إيصال الأكسجين إلى الأنسجة، ما يؤدي إلى ظهور أعراض تبدأ بالتعب والإرهاق وقد تتطور إلى مشكلات صحية أكثر تعقيداً إذا لم يتم تشخيصها وعلاجها في الوقت المناسب.

ورغم أن الكثير من الأشخاص يحرصون على تناول اللحوم الحمراء، والكبد، والأسماك، والبقوليات، والخضراوات الورقية، فإن ذلك لا يضمن دائماً الحفاظ على مستويات طبيعية من الحديد. فالمشكلة قد لا تكون في كمية الحديد التي يتناولها الشخص، وإنما في قدرة الجسم على امتصاص هذا العنصر والاستفادة منه. ولهذا السبب قد تظهر نتائج التحاليل انخفاضاً في مخزون الحديد حتى لدى أشخاص يتبعون نظاماً غذائياً متوازناً.

ويشير المختصون إلى أن الحديد الموجود في المصادر الحيوانية، مثل اللحوم والدواجن والأسماك، يُعرف بالحديد "الهيمي"، وهو أكثر سهولة في الامتصاص مقارنة بالحديد الموجود في المصادر النباتية مثل العدس، والفاصوليا، والحبوب، والذي يحتاج إلى ظروف غذائية معينة حتى يستطيع الجسم الاستفادة منه بالشكل المطلوب. ومن أبرز العوامل التي تؤثر



«الإنتربول» يلاحقه في قضية قتل توقيف بريطاني من أصل تركي بمطار مراكش..

تمكنت عناصر الأمن الوطني بمطار مراكش المنارة، من توقيف مواطن بريطاني من أصول تركية يبلغ من العمر 46 سنة، كان يشكل موضوع أمر دولي بإلقاء القبض صادر في حقه من طرف السلطات القضائية بدولة مولدافيا.

وبحسب مصدر أمني، فقد جرى توقيف المعني بالأمر مباشرة بعد وصوله على متن رحلة جوية قادمة من أحد المطارات التركية، حيث أظهرت عملية تنقبه بقاعدة بيانات المنظمة الدولية للشرطة الجنائية «أنتربول»، أنه مبحوث عنه على الصعيد الدولي بطلب من السلطات القضائية المولدافية، وذلك للاشتباه في تورطه في تكوين عصابة إجرامية والقتل العمدى، وهي الأفعال الإجرامية التي تم ارتكابها في حق مواطن تركي بمولدافيا في غضون سنة 2024.

وقد تم إخضاع المشتبه فيه لإجراءات مسطرة التسليم التي أمرت بها النيابة العامة المختصة، بينما تم تكليف المكتب المركزي الوطني «مكتب أنتربول الرباط»، التابع للمديرية العامة للأمن الوطني، بإشعار نظيره بدولة مولدافيا بواقعة التوقيف على ذمة مسطرة التسليم. ويأتي توقيف المشتبه به في سياق التزام المصالح الأمنية المغربية بتفعيل آليات التعاون الأمني الدولي، خصوصا ملاحقة وإيقاف الأشخاص المبحوث عنهم على الصعيد الدولي في قضايا الجريمة العابرة للحدود الوطنية.

ابتدائية فاس تقضي بالحبس موقوف التنفيذ وغرامة في حق نائب لعمدة المدينة ونجله



الأبحاث إلى عدم وجود أي أدلة أو قرائن تدعم الاتهامات، وهو ما دفع النيابة العامة إلى حفظ الشكاية لعدم كفاية الأدلة. وعقب قرار الحفظ، بادرت الصحافية إلى مقاضاة المسؤول ونجله عبر شكاية مباشرة تتهمهما فيها بالوشاية الكاذبة؛

قضت غرفة الجناح العادية بالمحكمة الابتدائية بفاس بإدانة نائب لعمدة المدينة عن حزب الاتحاد الاشتراكي ونجله، بثلاثة أشهر حبسا موقوف التنفيذ وغرامة مالية قدرها 500 درهم لكل واحد منهما، بعد مؤاخذتهما من أجل جنحة الوشاية الكاذبة.

وعلى مستوى الدعوى المدنية التابعة، قضت هيئة المحكمة بأداء المسؤولين مدنيا تعويضا قدره 10 آلاف درهم لفائدة صحافية بصفتها المطالبة بالحق المدني، مع تحميلهما الصائر تضامنا، وإقرار الإكراه البدني في حده الأدنى في حق نجل نائب العمدة مع إعفاء الأخير منه، وجاء منطوق الحكم غائبا في حق المتهمين. وتعود تفاصيل القضية إلى شكاية سبق أن تقدم بها نائب العمدة لدى وكيل الملك، اتهم فيها الصحافية بالابتزاز، دون الإدلاء بما يثبت صحة هذه الادعاءات.

وخلال مجريات البحث، خضعت الصحافية للتحقيق، كما أخضع هاتفها المحمول لخبرة تقنية أنجزها مختبر الشرطة العلمية والتقنية التابع للمديرية العامة للأمن الوطني، قبل أن تنتهي

ملف استغلال تلميذات جنسيا بقرية با محمد.. قاضي التحقيق ينهي البحث مع المتهمين

قرر قاضي التحقيق بالغرفة الثالثة لدى محكمة الاستئناف بفاس، إنهاء التحقيق التفصيلي مع سبعة متهمين من أصل تسعة، يتابعون في حالة اعتقال على خلفية قضية الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي لتلميذات قاصرات، هزت مدينة قرية با محمد مطلع شهر أبريل الماضي. وحسب ما كشف عنه مصدر مطلع لـ «تليكيل عربي» فقد أحال قاضي التحقيق الملف على الوكيل العام للملك من أجل تقديم استنتاجاته النهائية، قبل متابعة المشتبه فيهم أمام غرفة الجنايات. وكانت النيابة العامة لدى محكمة الاستئناف بفاس قد التمسست من قاضي التحقيق فتح تحقيق في مواجهة تسعة متهمين، بعدما أحالتهم مصالح الشرطة القضائية للاشتباه في تورطهم في أفعال إجرامية تتعلق بالتغريب بقاصرين تقل أعمارهم عن 18 سنة، وهتك عرض قاصر بالعنف المفضي إلى الإفضاض، وهتك عرض قاصر دون عنف، إضافة إلى الاتجار بالبشر. ويتابع المتهمون على خلفية شبهات تتعلق باستدراج قاصرات واستغلالهن جنسيا ضمن شبكة إجرامية يشتبه في نشاطها بالمنطقة.

إحباط تهريب 61 كيلوغراما من الكوكايين داخل شاحنة للنقل الدولي في معبر الكركرات



أسفرت عملية أمنية مشتركة بين عناصر الأمن الوطني والجمارك بمعبر الكركرات الحدودي جنوب مدينة الداخلة، عن حجز 61 كيلوغراما من مخدر الكوكايين، وتوقيف شخصين يبلغان من العمر 30 و34 سنة، وذلك للاشتباه في تورطهما في التهريب الدولي للمخدرات والمؤثرات العقلية. وقد مكنت عملية المراقبة الحدودية وإجراءات التفتيش التي شاركت فيها الكلاب المدربة للشرطة، من ضبط شحنات المخدرات مخبأة بعناية في تجاويف الهيكل المعدني لشاحنة للنقل الدولي للبضائع، والتي كانت قادمة من إحدى دول إفريقيا جنوب الصحراء.

وقد تم فتح بحث قضائي في هذه القضية تحت إشراف النيابة العامة المختصة، وذلك للكشف عن جميع ظروف وملابسات هذه القضية، وكذا تشخيص هويات كافة المتورطين فيها، فضلا عن رصد امتدادات هذه الأفعال الإجرامية سواء داخل المغرب أو على الصعيد الإقليمي والدولي. وتندرج هذه العملية المشتركة في إطار الجهود المكثفة والمتواصلة التي تبذلها مختلف المصالح الأمنية بمعبر الكركرات الحدودي، وذلك لمكافحة التهريب الدولي للمخدرات والمؤثرات العقلية، ورصد ومحاربة كل صور الجريمة العابرة للحدود الوطنية.

30 قتيلًا و3026 جريحا.. حصيلة حوادث السير بالمناطق الحضرية خلال أسبوع



لقي 30 شخصا مصرعهم وأصيب 3026 من الأشخاص الآخرين بجروح، إصابات 125 منهم بليغة، في 2208 حوادث سير سجلت داخل المناطق الحضرية خلال الأسبوع الممتد من 20 إلى 26 يوليوز الجاري.

وتعزى الأسباب الرئيسية المؤدية لوقوع هذه الحوادث، وفق بلاغ للمديرية العامة للأمن الوطني، حسب ترتيبها، إلى عدم انتباه السائقين وعدم احترام حق الأسبقية وعدم التحكم وعدم انتباه الراجلين والسرعة المفرطة وتغيير الاتجاه غير المسموح به وتغيير الاتجاه بدون إشارة وعدم ترك مسافة الأمان وعدم احترام الوقوف المفروض بضوء التشوير الأحمر وعدم احترام الوقوف المفروض بعلامة «قف» والسير في يسار الطريق والسياسة في حالة سكر والسير في الاتجاه الممنوع والتجاوز المعيب. وفيما يتعلق بعمليات

المراقبة والجزر في ميدان السير والجولان، أوضح البلاغ أن مصالح الأمن تمكنت من تسجيل 49 ألفا و357 مخالفة، وإنجاز 7 آلاف و659 محضرا أحيلت على النيابة العامة، واستخلاص 41 ألفا و698 غرامة صلبة. وأشار المصدر ذاته إلى أن المبلغ المتحصل عليه بلغ 9 ملايين و208 آلاف و75 درهما، فيما بلغ عدد العربات

الموضوعة بالمحجز البلدي 5 آلاف و31 عربية، وعدد الوثائق المسحوبة 7 آلاف و659 وثيقة، وعدد المركبات التي خضعت للتوقيف 420 مركبة.

الركراكي يستعيد كواليس مونديال 2022 ويكشف أسرار نجاحه مع الوداد

الإسباني، قبل أن يتحول الهدف إلى تحقيق إنجاز غير مسبوق للقارة الإفريقية بالنهال إلى نصف النهائي على حساب البرتغال. وأبرز الركراكي أن المنتخب المغربي عاش لحظة تاريخية خلال البطولة، مشيراً إلى أنه حرص على تذكير اللاعبين بأنهم يمثلون جيلاً سيقى راسخاً في ذاكرة المغاربة والأفارقة، وهو ما منحهم دافعا إضافيا لمواصلة التألق.

وعبر المدرب المغربي عن قناعته بأن المنتخب كان قادراً على الذهاب إلى أبعد من نصف النهائي، مؤكداً أن المجموعة دخلت مواجهة فرنسا وهي تؤمن بإمكانية بلوغ المباراة النهائية وحتى المنافسة على لقب كأس العالم، بعدما نجحت في إقصاء منتخبات من الطراز العالمي.

وأضاف أن الإنجاز الذي تحقق في قطر لم يكن مجرد بلوغ نصف النهائي، بل تمثل أيضاً في تغيير العقلية السائدة، إذ أصبح اللاعبون وال جماهير يؤمنون بإمكانية منافسة كبار المنتخبات العالمية، معتبراً أن هذا التحول الذهني هو المكسب الأكبر الذي خلفته المشاركة التاريخية.

وفي السياق ذاته، استحضر الركراكي تجربته مع الوداد الرياضي، واصفاً إياها بالمحطة المفصلية في مسيرته التدريبية، مؤكداً أن النادي الأحمر يعد الأكبر في المغرب، ويتوفر على أفضل اللاعبين، إلى جانب قاعدة جماهيرية استثنائية اعتاد حضور نحو 50 ألف مشجع منها في المباريات، ما كان يشكل حافزاً كبيراً للفريق.

وأشار إلى أن العمل داخل الوداد يختلف عن باقي التجارب، موضحاً أن المدرب لا يحظى بوقت طويل لبناء مشروعه، بل يكون مطالباً بتحقيق النتائج منذ البداية، لأن ثقافة النادي تقوم على الفوز في كل مباراة، وهو ما ساهم في تطوير شخصيته كمدرب وتعليمه كيفية التعامل مع ضغط المنافسة.

كما أشاد بالأجواء التي تصنعها جماهير الوداد، معتبراً أنها من بين الأفضل على المستوى العالمي، لما توفره من دعم متواصل وحماس كبير يدفع اللاعبين إلى تقديم أفضل مستوياتهم داخل أرضية الملعب.

وختم الركراكي حديثه بالتأكيد على أن التجربة التي عاشها مع الوداد، والتي توج خلالها بلقب البطولة الاحترافية ودوري أبطال أفريقيا في موسم 2021-2022، كانت بوابة عبوره إلى تدريب المنتخب الوطني، وأسهمت في ترسيخ فلسفة تقوم على عقلية الانتصار، وهي العقلية التي قادت المغرب إلى تحقيق أفضل إنجاز عربي وإفريقي في تاريخ كأس العالم ببلوغ نصف نهائي مونديال قطر 2022.

استثنائي. كما شدد على أن التأهل إلى الدور الثاني لم يكن يمثل سقفاً للطموحات، موضحاً أنه طالب اللاعبين بعد تجاوز دور المجموعات بكتابة صفحة جديدة في تاريخ الكرة المغربية من خلال إقصاء المنتخب



وتكوين الطاقم التقني، وبناء هوية المنتخب، وترسيخ أفكاره التكتيكية في وقت قياسي. وأشار إلى أن التعادل أمام كرواتيا في المباراة الأولى كان نقطة تحول في مشوار "أسود الأطلس"، معتبراً أن الخروج بنتيجة إيجابية من اللقاء الافتتاحي منح اللاعبين جرعة كبيرة من الثقة، قبل أن يعزز الانتصار على بلجيكا إيمان المجموعة بقدرتها على تحقيق إنجاز

تطرق وليد الركراكي المدرب السابق للمنتخب الوطني المغربي، إلى أبرز المحطات التي صنعت مسيرته التدريبية، مستحضراً تجربته التاريخية مع "أسود الأطلس" في نهائيات كأس العالم قطر 2022، إلى جانب الفترة التي قاد فيها الوداد الرياضي، وذلك خلال ظهوره على منصة "The Coaches' Voice".

وأكد الركراكي أن قبوله تدريب المنتخب الوطني لم يكن مرتبطاً بمجرد المشاركة في نهائيات كأس العالم، بل برغبة حقيقية في المنافسة على أعلى المستويات، موضحاً أنه اشترط منذ البداية أن يكون الهدف هو الذهاب بعيداً في البطولة، بعدما لمس جودة اللاعبين الذين يتوفر عليهم المنتخب المغربي.

وأضاف أن أكبر الصعوبات التي واجهته تمثلت في ضيق الوقت، إذ لم يكن أمامه سوى نحو ثلاثة أشهر قبل انطلاق المونديال، وهي فترة اضطر خلالها إلى إعادة بعض اللاعبين،

ثلاثة نجوم مغاربة ينافسون على جوائز فخرية في الدوري الإماراتي

فيكتور، ومحمد المنصوري، وكون سانتوس (شباب الأهلي)، وعبدالله توري (النصر). وتشهد قائمة المرشحين لجائزة القائد لأفضل مدرب كلا من فلاديمير إيفيتش (العين)، وجوران توفيجديتش (عجمان)، وروي فيتوريا (الوصل)، ومارينو بوشيتش (الجزيرة)، وباولو سوزا (شباب الأهلي).

ويتنافس على جائزة أفضل لاعب من اختيار الجمهور 23 لاعباً، بواقع 8 لاعبين من العين هم: كودجو لبا، ورامي ربيعة، وماتياس بالاسيوس، وسفيان رحيمي، وأليخاندرو روميرو، وخالد عيسى، وعبدالكريم تراوري، والحسين رحيمي، و6 لاعبين من شباب الأهلي هم: يوري سيزار، وجيليرمي بالا، وحمد المقبالي، ورينان فيكتور، ومحمد المنصوري، وكون سانتوس سيلفا، وثلاثة لاعبين من الجزيرة هم: علي خفيف، ومامادو كوليبالي، وفينيسيوس ميلو، وثنائي الوحدة عمر خربين وزايد أحمد، إلى جانب نيكولاس خيمينيز (الوصل)، وطارق تيسودالي (خورفكان)، وعلي الحوسني (عجمان)، وعبدالله توري (النصر).

أعلنت رابطة المحترفين الإماراتية لكرة القدم، عن قائمة المرشحين لجوائز الموسم 2025-2026، إذ سيتم الإعلان عن الفائزين في الحفل الذي تنظمه الرابطة يوم 10 غشت المقبل في العاصمة أبوظبي.

ويتنافس مجموعة من النجوم على جائزة الكرة الذهبية لأفضل لاعب، وجائزة الفتى الذهبي لأفضل لاعب واعد تحت 23 عاماً، وجائزة القفاز

الذهبي لأفضل حارس مرمى، وجائزة القائد لأفضل مدرب، إلى جانب جائزتي أفضل لاعب من اختيار الجمهور وأجمل هدف من اختيار الجمهور.

وضمنت لوائح المتنافسين ثلاثة نجوم مغاربة يتعلق الأمر بكل من سفيان رحيمي وطارق تيسودالي في فئة أفضل لاعب، إلى جانب الحسين رحيمي في فئة أفضل لاعب واعد.

وتعرف قائمة المرشحين لجائزة الكرة الذهبية لأفضل لاعب كلا من خماسي العين: ماتياس بالاسيوس، وكودجو لبا، ورامي ربيعة، وأليخاندرو روميرو، وسفيان رحيمي، إلى جانب نيكولاس خيمينيز (الوصل)،

وثنائي شباب الأهلي يوري سيزار وجيليرمي بالا، وعمر خربين (الوحدة)، وطارق تيسودالي (خورفكان). ويتنافس على جائزة الفتى الذهبي لأفضل لاعب واعد تحت 23 عاماً كل من عبد الكريم تراوري والحسين رحيمي (العين)، وفينيسيوس ميلو ومامادو كوليبالي (الجزيرة)، ورينان



يوفنتوس يستهدف التعاقد مع بونو مقابل 9 ملايين يورو

دخل نادي يوفنتوس الإيطالي سباق التعاقد مع الدولي المغربي ياسين بونو خلال فترة الانتقالات الصيفية الحالية، بعدما كشفت تقارير إعلامية عن اهتمام "السيدة العجوز" بخدمات حارس مرمرى الهلال السعودي، في صفقة قد تصل قيمتها إلى 9 ملايين يورو.

وحسب ما أورده موقع الجزيرة الرياضية، فإن إدارة يوفنتوس تتابع وضع بونو عن كثب، في ظل الغموض الذي يلف مستقبله مع الهلال، حيث يسعى النادي الإيطالي إلى استغلال الوضع من أجل التعاقد مع الحارس المغربي قبل انطلاق الموسم الجديد. وأضاف المصدر ذاته أن قيمة الصفقة قد تبلغ حوالي 9 ملايين يورو، رغم أن بونو لا يزال يرتبط بعقد مع الهلال يمتد إلى غاية صيف سنة 2028، وهو ما يجعل المفاوضات المحتملة مرتبطة بموافقة النادي السعودي على التخلي عنه.

ويأتي اهتمام يوفنتوس ببونو بعد المستويات المميزة التي بصر عليها خلال الموسم الأخيرين، سواء بقميص الهلال أو مع المنتخب المغربي، ما جعله يحافظ على مكانته كواحد من أبرز حراس المرمى في المنطقة ويواصل جذب اهتمام عدد من الأندية الأوروبية.



في سباق استضافة نهائي كأس العالم 2030 كيف تراجعت أفضلية ملعب سانتياغو برنابيو أمام مشروع ملعب الحسن الثاني

المغاربة لا يخفون رغبتهم في استضافة النهائي، إذ نقلت الصحيفة الأمريكية عن مسؤولين مغاربة قولهم إن ملعب الحسن الثاني الجديد سيكون أكثر قدرة على الاستجابة لمتطلبات "فيفا"، باعتباره منشأة حديثة يتم تصميمها منذ البداية وفق المعايير المطلوبة، بخلاف ملعب برنابيو الموجود وسط مدينة مدريد والذي يفرض، بحسبه، قيودا مرتبطة بطبيعته العمرانية.

وأضافت الصحيفة أن مشروع الملعب الجديد يندرج ضمن استراتيجية وطنية يقودها الملك محمد السادس لتعزيز مكانة المغرب كقوة كروية على المستويين القاري والدولي، مشيرة إلى أن رئيس الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم، فوزي لقجع، أصبح من أبرز الشخصيات المؤثرة داخل دوائر صناعة القرار الكروي العالمي، بحكم عضويته في مجلس الاتحاد الدولي لكرة القدم، ومنصبه كنائب أول لرئيس الكونفدرالية الإفريقية لكرة القدم، إضافة إلى علاقته الوثيقة برئيس "فيفا" جياني إنفانتينو.

وبحسب مصادر وصفتها الصحيفة بالمطلعة على التحضيرات المغربية، فإن الرباط ترى أن منح الدار البيضاء شرف احتضان المباراة النهائية سيكون أكثر عدلا، بالنظر إلى مبدأ التوازن بين القارات داخل مسابقات الاتحاد الدولي، خاصة أن القارة الإفريقية لم تستضيف نهائي كأس العالم سوى مرة واحدة، وذلك خلال نسخة جنوب إفريقيا سنة 2010.

مطلعة داخل الاتحاد الإسباني لكرة القدم أن هناك أسبابا عديدة تدعم ترشيح برنابيو، من بينها أن إسبانيا ستستضيف العدد الأكبر من مباريات البطولة، إضافة إلى خبرتها الطويلة في تنظيم التظاهرات الرياضية الكبرى، إلى جانب النتائج المميزة التي حققها منتخبها في مونديال 2026، وهو ما يعزز، بحسب هذه المصادر، أحقية مدريد باستضافة المباراة النهائية.

وتؤكد الصحيفة أن المغرب نجح خلال الأشهر الأخيرة في تغيير موازين



المنافسة بشكل واضح، بعدما أطلق مشروع تشييد ملعب الحسن الثاني بطاقة استيعابية تصل إلى 115 ألف متفرج، مع رصد استثمارات تقارب مليار يورو لإنجازه، إلى جانب مشاريع بنية تحتية تشمل شبكات الطرق والقطارات لربط الملعب بمدينة الدار البيضاء والعاصمة الرباط، بما يتوافق مع متطلبات الاتحاد الدولي لكرة القدم "فيفا".

وأشار التقرير إلى أن المسؤولين

لم يكذب سدال الستار على نهائي كأس العالم 2026، الذي حسمه المنتخب الإسباني لصالحه على حساب الأرجنتين، حتى انتقلت الأنظار إلى مونديال 2030، الذي يستضيفه المغرب وإسبانيا والبرتغال، في وقت رجح فيه تقرير نشرته صحيفة "نيويورك تايمز" الأمريكية تقدم المغرب في سباق احتضان المباراة النهائية.

وكشفت صحيفة "نيويورك تايمز" الأمريكية، في تقرير مطول، أن أبرز الملفات التي لم تحسم بعد داخل التحضيرات الخاصة بالبطولة يتعلق بالملعب الذي سيحتضن المباراة النهائية، مشيرة إلى أن المنافسة باتت تنحصر بشكل أساسي بين ملعب سانتياغو برنابيو في العاصمة الإسبانية مدريد وملعب الحسن الثاني الجاري تشييده بضواحي مدينة الدار البيضاء، في سباق تصفه الأوساط الكروية بأنه الأكثر حساسية بالنسبة للدول المنظمة.

وأوضح التقرير أن الاتحاد الإسباني لكرة القدم ظل يعتبر ملعب سانتياغو برنابيو الخيار الطبيعي لاستضافة النهائي، بالنظر إلى مكانته التاريخية كواحد من أشهر الملاعب في العالم، وكونه سبق أن احتضن نهائي كأس العالم سنة 1982 ونهائيات كأس أوروبا ودوري أبطال أوروبا، فضلا عن خضوعه خلال السنوات الأخيرة لعملية تحديث شاملة تجاوزت كلفتها 1.5 مليار يورو، شملت تطوير مرافق الضيافة والإعلام وإضافة تجهيزات تقنية حديثة. ونقلت الصحيفة عن مصادر

بأرقام غير مسبقة... فيفا يكشف حصاد مونديال 2026

كما أبرز الموقع الرسمي أن الجماهير استهلكت خلال البطولة نحو 675 ألف شطيرة نقانق، وهو ما يعادل طولا يصل إلى 135 كيلومترا إذا وضعت في خط مستقيم، إضافة إلى أكثر من 4.6 مليون عبوة من المياه والمشروبات الغازية. ولم يقتصر الحضور الجماهيري على الملاعب، إذ استقبلت مناطق مهرجان جماهير الاتحاد الدولي لكرة القدم أكثر من ثلاثة ملايين زائر في أمريكا الشمالية، بينما أرسل برنامج "أعرف قبل أن تذهب" أكثر من 2300 رسالة عبر تطبيق "واتساب"، إلى جانب 7.7 مليون رسالة بريد إلكتروني، بهدف تزويد المشجعين بالمعلومات اللازمة وتحسين تجربتهم طوال البطولة.

وأكد الاتحاد الدولي لكرة القدم أن هذه الأرقام تمثل المرحلة الأولى من الإحصائيات الخاصة بتنظيم كأس العالم 2026، مشيرا إلى أنه سيواصل نشر المزيد من البيانات والحقائق التي تعكس حجم وتعقيد العمليات التنظيمية لهذا الحدث الرياضي التاريخي.

"فيفا" المنحدرين من 104 جنسيات، ساهموا في إنجاح تنظيم المباريات الـ 104 في أجواء آمنة، بينما تجاوز عدد المناوبات الأمنية مليون مناوبة، واستخدمت أنظمة مسح بطاقات الاعتماد أكثر من خمسة ملايين مرة.

وفي الجانب الإعلامي والتقني، أوضح الاتحاد الدولي أن المركز الدولي للبحث في مدينة دالاس تحول إلى مدينة إعلامية متكاملة استقبلت آلاف العاملين، فيما استخدمت فرق الإنتاج خمسة آلاف كاميرا لإعداد أكثر من 24 ألف مادة إعلامية غطت منافسات البطولة للجماهير في مختلف أنحاء العالم.



وملاعب التداريب، إلى جانب بيع نحو 675 ألف شطيرة نقانق، في أرقام تعكس ضخامة الحدث العالمي.

ونقل الموقع عن الأمين العام للاتحاد الدولي لكرة القدم، ماتياس غرافستروم، قوله إن هذه الأرقام تجسد حجم العمل المطلوب لتنظيم أكبر حدث رياضي في التاريخ، مؤكدا أن وراء كل رقم جهودا كبيرة من حيث التعاون والابتكار، سواء في استقبال الجماهير أو تجهيز الملاعب أو دعم المنتخبات أو تأمين المنافسات أو نقل المباريات إلى مليارات المتابعين حول العالم.

وكشف التقرير أن أكثر من 43 ألف متطوع ومتطوعة، إلى جانب 73 ألف عنصر أمن يحملون اعتماد البطولة، فضلا عن موظفي

تطرق الموقع الرسمي للاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا) إلى الكواليس التنظيمية لبطولة كأس العالم 2026، مسلطا الضوء على الأرقام القياسية التي حققتها النسخة الأكبر في تاريخ المسابقة، والتي أقيمت في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك، وشهدت مشاركة 48 منتخبا وخوض 104 مباريات على مدار 39 يوما.

وأوضح "فيفا" أن البطولة امتدت عبر 645 موقعا رسميا في أنحاء أمريكا الشمالية، بينها 16 مدينة مستضيفة و48 مقرا لإقامة المنتخبات، فيما ساهم نحو 300 ألف شخص يحملون الاعتماد الرسمي في إنجاح الحدث، بمشاركة 1248 لاعبا، وأمام أكثر من 6.8 مليون متفرج تابعوا المباريات من المدرجات.

وأشار التقرير إلى أن تنظيم البطولة تطلب جهدا لوجستيا وعملياتيا غير مسبوق، شمل تنفيذ 11337 عملية تنقل للمنتخبات، ونقل 300 ألف متر مربع من العشب المزروع خصيصا للملاعب

الإمارات تعترم إطلاق أول منصة قضائية بالذكاء الاصطناعي في العالم

تعترم دولة الإمارات العربية المتحدة إطلاق "منصة الذكاء الاصطناعي القضائية"، وهي أول منصة قضائية متكاملة تعمل بالذكاء الاصطناعي في العالم.

ولهذا الغرض، عقدت دائرة القضاء في أبوظبي، بالتعاون مع دائرة التمكين الحكومي - أبوظبي، اجتماعات تنسيقية لبحث تنفيذ مشروع هذه المنصة، كأول منظومة متكاملة من نوعها عالمياً، الرامية إلى دعم اتخاذ القرارات القضائية والقانونية استناداً إلى الذكاء الاصطناعي وتحت إشراف وتحقق بشري كامل، بما يعزز سرعة الإجراءات وضمان الدقة والاتساق في العمل القضائي.

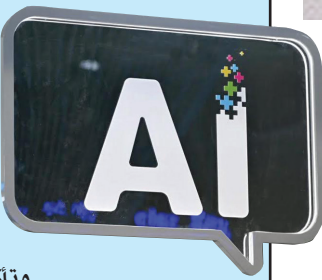
وفي هذا السياق، ناقشت اللجنة التوجيهية المشتركة للمشروع خطة العمل المقترحة لإطلاق المنصة القضائية الشاملة عبر دورة العمل القضائي كاملة، حيث من المتوقع بدء مرحلتها الأولى في شهر سبتمبر المقبل، تمهيداً للتنفيذ التدريجي على مدى 18 شهراً.

ويروم التوجه نحو تطبيق هذه المنظومة القضائية المبتكرة تعزيز الجهود التي تبذلها دولة الإمارات في مجال الريادة والابتكار واعتماد تقنيات المستقبل

للارتقاء بجودة الخدمات الحكومية، كما يأتي تعزيزاً للمنظومة القضائية الإماراتية وفق أعلى المعايير العالمية،

وتأكيداً على حرصها على اعتماد أحدث التقنيات المتقدمة لتطوير العدالة الذكية.

وستوفر هذه المنصة القضائية القائمة على الذكاء الاصطناعي قدرات متقدمة عبر منظومة متكاملة من الحلول الذكية التي تساهم في تحديث آليات العمل القضائي وتيسير الإجراءات، من خلال توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في مختلف مراحل التقاضي، بما يدعم سرعة الإنجاز ودقة وجودة العمليات القضائية، ويعزز مسيرة التحول الرقمي وفق أعلى معايير الكفاءة والموثوقية.



«ميتا» تنسحب من مبادرة للطاقة النظيفة في خضم طفرة مراكز البيانات



الولايات المتحدة. وتؤكد المجموعة على موقعها الإلكتروني أنها تغطي منذ العام 2020 مئة في المئة من استهلاكها للكهرباء عبر "الطاقات النظيفة والمتجددة" بفضل استثمارات في طاقة الرياح والطاقة الشمسية. لكن منظمة "كلايمت غروب" ترى أن ذلك لم يعد كافياً.

ونقل موقع "ريتشاردج نيوز" عن ممثل في المنظمة قوله إن "بعد عدد من النقاشات المعمقة بين ميتا وكلايمت غروب، انسحبت ميتا من مبادرة آر إي 100 لأنها لم تعد قادرة على استيفاء المعايير التقنية بسبب الاستثمارات في محطات غاز جديدة". وليست "ميتا" مجموعة التكنولوجيا الوحيدة التي اتخذت هذا المنحى إذ وقعت "مايكروسوفت" الشهر الماضي اتفاقاً مع شركة "شيفرون" لتغذية مركز بيانات في ولاية تكساس بالغاز الطبيعي، كما أبرمت "الفابت" (غوغل) اتفاقات مماثلة.

القاضي بالاعتماد على الطاقات النظيفة لتغطية كامل استهلاكها من الكهرباء. وكان موقع "ريتشاردج نيوز" المتخصص في أخبار الطاقة المتجددة أول من أورد هذا القرار.

وانضمت "ميتا" إلى مبادرة "آر إي 100" في العام 2016، بحسب أرشيف متاح على موقع "وايبيك ماشين". ويأتي انسحاب "ميتا" في سياق سباق محموم بين كبرى شركات التكنولوجيا لبناء مراكز بيانات تهدف إلى تدريب وتشغيل أنظمة الذكاء الاصطناعي، لكنها شديدة الاستهلاك للطاقة.

وينفق القطاع مبالغ طائلة لإقامة هذه المستودعات العملاقة من الصفر، وتجهيزها بالرقائق الإلكترونية الباهظة الثمن، وتأمين ربطها بشبكات الكهرباء. وأبرمت "ميتا" اتفاقات مع مزودي طاقة لوضع محطات جديدة تعمل بالغاز في الخدمة، ولا سيما لتغذية مركزها للبيانات "هايبيريون" في ولاية لويزيانا في جنوب

أكدت مجموعة "ميتا" الأميركية العملاقة الجمعة تراجعها عن التزام كانت تعهدت به إلى جانب عدد من الشركات الكبرى المتعددة الجنسيات، ويقضي باستخدام الكهرباء المتجددة حصراً، ما يشكل نقسة في خضم طفرة مراكز البيانات الشديدة الاستهلاك للطاقة.

تهدف مبادرة "آر إي 100" التابعة لمنظمة "كلايمت غروب" غير الحكومية إلى تشجيع العمل المناخي في أوساط الشركات، وتضم بين أعضائها 444 "أبل" و"غوغل" و"مايكروسوفت".

ولم يعد موقع المبادرة الإلكتروني يذكر "ميتا" بين الجهات المنضوية فيها. وأكد المتحدث باسم المجموعة التي تضم شبكتي التواصل الاجتماعي "فيسبوك" و"إنستغرام"، انسحاب "ميتا" من المبادرة.

وشدد في حديث لوكالة فرانس برس على جهود "ميتا" للاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة، وعدم تراجعها عن هدفها

«إكس» تطلق خدمات مصرفية ضمن رؤية ماسك لجعلها منصة شاملة

و"سنايشتات" و"تيك توك"، لا سيما في مجالات المبيعات عبر الإنترنت وتحقيق الدخل من المحتوى، على خدمة "باي بال" (PayPal) أو شركتها التابعة "هايبر واليت" (Hyperwallet)، أو على حسابات مصرفية تقليدية لا تندرج ضمن الخدمات التي تقدمها شركة "ميتا" نفسها.

مع ذلك، فإن خدمتي المراسلة التابعتين لشركة "ميتا"، أي "واتساب" و"ماسنجر" اللتان لا تَصِفان تقنياً كشبكات تواصل اجتماعي بالمعنى الدقيق، تتضمنان بالفعل نظاماً للدفع المباشر بين الأفراد.

ومنذ استحوذته على "تويتر" (التي أصبحت تعرف "إكس") في أكتوبر 2022، سعى إيلون ماسك إلى تحويلها إلى "تطبيق شامل لكل شيء" على غرار المنصات الصينية مثل "وي تشات" (WeChat) التابع لشركة "تسننت".

حسابات الإيداع في "إكس" من إجراء عمليات دفع قورية ومجانية لمستخدمين آخرين على المنصة. ويصف مصرف "كروس ريفر" هذا الحساب ومزاياه بأنها سابقة هي الأولى من نوعها لشبكة تواصل اجتماعي في الولايات المتحدة.

في المقابل، تعتمد عمليات الشراء والدفع عبر منصات مثل "فيسبو ك"

المالية لرقابة "المؤسسة الفدرالية للتأمين على الودائع" (FDIC) في الولايات المتحدة، وبالتالي فهي توفر تأميناً على الودائع يصل إلى 250 ألف دولار لكل عميل.

وبفضل آلية لتوزيع الأموال على بنوك متعددة ضمن شبكة واحدة، تستطيع منصة "إكس" ضمان ودائع تصل قيمتها إلى 10 ملايين دولار لكل مستخدم. كما سيتمكن أصحاب

أطلقت منصة "إكس" خدمة تتيح فتح حسابات تدر فوائد على المستخدمين إلى جانب خدمة للدفع المباشر بين الأفراد، في خطوة استراتيجية جديدة نحو تحويل المنصة إلى "تطبيق شامل لكل شيء" (everything app)، وفق رؤية مالكيها إيلون ماسك.

ويتضمن هذا المنتج المجاني والمتاح حصرياً لمستخدمي خدمة الاشتراك المتميزة "X Premium" المدفوعة في الولايات المتحدة، بطاقة خصم مباشر من "فيزا" ويوفر معدل فائدة يصل إلى 6%، بحسب بيان صادر بهذا الشأن.

ومن الناحية الفنية، تتم استضافة هذه الحسابات من جانب بنك "كروس ريفر" (Cross River Bank)، وهو مصرف مقره نيو جيرسي ومتخصص في تقديم الخدمات لشركات التكنولوجيا المالية المبتكرة العاملة في قطاع الخدمات المالية عبر الإنترنت. وتخضع هذه المؤسسة



في عيد العرش... فرح مغربي بإيقاع أفريقي



■ طالع السعود الأطلسي

الجوار الأوروبي والمحيطين الإفريقي والعربي، فضلا عن الاعتبار الأميركي له. الجوار الإفريقي لم يعامله الملك محمد السادس مجرد جوار، بل هو بعد أساس في الهوية المغربية، في أصلها وتكوينها وفي أفقها ومستقبلها. تلك الرؤية الثاقبة أنتجت لإفريقيا وللمغرب عائدات هامة،

استقر المغرب، منذ أن تولّى الملك محمد السادس قيادة البلاد في تموز - يوليو 1999، على أن تكون مناسبة "عيد العرش" كل سنة، على إيقاع يمزج بين الفرحة بالملك القائد، وبين التدبر في منجزه على خط المشروع الإصلاحي والنهضوي للمغرب. في الذكرى السابعة والعشرين لعيد العرش يتواصل الاحتفاء بنفس حبور أقوى.

المشروع الملكي تاريخي، بعيد المدى، تتولد فيه التحولات والمنجزات وتتراكم فيه بالكم والنوع. وعلى مدى حوالي ثلاثة عقود، دبر الملك محمد السادس تحقيقه في جغرافية المغرب وإنسيابه في تاريخه، بتوالي دفعاته، لتجدد وترسخ روافعه وتضيف لها أخرى.

لذلك المنجزات النوعية عناوين وهي متواصلة ومتفاعلة: المفهوم الجديد للسلطة، هيئة الإنصاف والمصالحة، مصالحه المغربية مع تنوعهم الثقافي بإقرار الأمازيغية لغة وطنية، إصلاح الحقل الديني، تجويد فعالية واستقلالية السلطة القضائية، التوجيه لإقرار قوانين هيكليّة مجددة للبنية السياسية والتنظيمية للبلاد مثل قانون الأحزاب، قانون الشغل، قانون الإضراب، قانون الصحافة، وتحرير الفضاء السمعي البصري وتطهيره بقانون للإعلام.

من بعد نظر المشروع الملكي أنه اهتم بأن يكون للإصلاح والتحديث المجتمعي المغربي أساسه المادي المدرّ للعائد الملموس في حياة المغاربة. حرص على إرساء التغطية الاجتماعية الإجبارية للفئات المعوزة، وأيضاً تنوع وتوسيع الرافعة الاقتصادية لتدبير البلاد عبر تحفيز الاستثمار بالقوانين والتيسيرات والتسهيلات، لتلبية الحاجات الحياتية الأساسية للمغاربة وتنمية الإمكانات الاستيعابية لفرص الشغل المنتج للثروة الوطنية ولكرامة المواطنين. من ذلك التوجه تطوّرت البنيات الصناعية إلى مستوى أنها اليوم الأولى في إفريقيا، وقد اقتحمت صناعة الطيران وطورت صناعة السيارات. وذهب المغرب إلى تنوع مصادر تغذيته بالطاقة نحو الطاقات البديلة، وأصبح بها منتجاً للكهرباء بما يؤمن حاجاته ويمكنه من تزويد أصدقائه مثل إسبانيا وفرنسا.

من ملموسات التطور المذهل للبلاد في أقل من ثلاثة عقود: التوسع في شبكة الطرق السيارة وشرابيين التواصل الطرقي بين مدن وقرى المغرب عامة، والمبهر في بنيات التنقل هو منجزات السكك الحديدية بتوسيع شبكتها وجودتها وقطارات السرعة الفائقة. واللافت أيضاً في روافع النهضة الاقتصادية المغربية لفائدة الداخل والخارج أساساً، الإنجاز الهام للميناء المتوسطي الذي أضفى مرموقاً وفعلاً في حوض الأبيض المتوسط، وأيضاً المشروع المتقدم لميناء الداخلة بالفعالية المتوقعة منه على الشاطئ الأطلسي لإفريقيا.

لست هنا بصدد الجرد الشامل لمنجزات المسار الإصلاحي والتحديثي الذي يقوده الملك محمد السادس، وما أوردته إلا عناوين ومتفرقات من ذلك المنجز والتي لا يمكن إغفال ما طال منها الحقل الأمني المغربي، وقد أضفى اليوم على أعلى درجات الجدارة المهنية الأمنية والاستخباراتية لصيانة المغرب من الاستهداف الإرهابي والعنابي، وتوفير دعائم الاستقرار اجتماعياً وسياسياً. وانطلاقاً من تلك الجدارة هو اليوم فاعل دولي محترم ومطلوب للتعاون مع دول

والباقي دول (حوالي عشر) تمر من مرحلة "الصمت"، الذي فيه تستعد للتخلص من انسياق في معاداة للمغرب، أضحت فيها مجرد عادة أنجرت إليها ولحساب مصلحة دولة واحدة، وقد أدمتها لأكثر من نصف قرن، وهي تصحو من دوختها.

المتوقع في الأشهر القليلة المقبلة أن يتسارع التناقض والتزايد في إحصائيات دول المعاندة ودول المناصرة؛ الأولى تتناقض والثانية تزيد، نتيجة هذا التنامي في حصاد الديناميكية الدبلوماسية المغربية التي وجهها ويتابعها الملك محمد السادس، منذ أن أعلن حاجة إفريقيا لتنهض بذاتها ولذاتها على قاعدة مؤسسة التعاون جنوب-جنوب وبمبدأ رابح-رابح، وجعل من عودة المغرب إلى الاتحاد الإفريقي سنة 2017 ليس مجرد استعادة لعضوية في المؤسسة الوجودية الإفريقية، والتي هو من أبرز مؤسسيها في بداية ستينيات القرن الماضي، بل

كانت صورة المغرب عليه لدى الأفارقة سنة 1984، حين أقيمت في دواليب "الوحدة" الإفريقية "حجرة" البوليساريو، من نوع تلك التي أراد البعض دسها "في حذاء المغرب". والتاريخ، بكذ المغرب، أبطل مفعول الحجرة ونواياها الضارة. وجدير بالتسجيل هنا المفعول القوي لقرار مجلس الأمن رقم 2797 بخصوص الصحراء المغربية، بالحسم لصالح الحق الوطني المغربي بقرار دولي رفيع المستوى، دك كل المناورات المضادة للمغرب. والقرار لوحده أقوى عنوان لنجاح التوجه الملكي في تدبير الشأن المغربي، ويرافده الدبلوماسية في صون وحدة الوطن.

ولم تتغير صورة المغرب في مختبر "الفوتوشوب"، ولا بطلاسم وطلاءات تواصلية، بل إنه المغرب الذي تغير بمفعول التحدي الوطني، والذي به عارك الكوابح والمطبات على مدى العقدين



جعلها منصة إسهامه في إطلاق التفاعل والتكامل الإفريقي، ولتوجيه الضرورة الاتحادية الإفريقية نحو الإثمار التنموي الخاص بكل دولة والناهض بكل إفريقيا. الديناميكية الدبلوماسية المغربية في خلفيتها ديناميكية تنموية، فيها حركة شمولية ومتوازنة الخطوات، نشيطة وبلا تسرع، جددت ومنتت روافع المغرب السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، على خط ناظم وثابت هو الوطنية، في تثبيت وحدة التراب الوطني وترسيخ الوحدة الوطنية وتغذية الوطن بمناغة نفعه للمواطن وانتفاعه من حيويته بوعيه وكرامته وبعلو صبيب إنتاجه للتقدم فيه.

مرة أخرى، هذه السنة، في عيد العرش، يجسّ المغاربة نبض تقدم الوطن. هو نبض سليم، حيوي، ومتوازن، تغذيه حكمة الملك محمد السادس بعمق المعنى وصلابة المبنى. وأخال المغاربة يهتفون: عيد سعيد جلالة الملك وفرح مديد.

الأولين من هذا النصف قرن، قبل أن يوضع مسار التقدم على منوال التقويم خلال العقود الأخيرة ويفتح له مسالك حيوية ونوعية، بروافع سياسية واقتصادية واجتماعية، وتتملك التوجه الإصلاحي الاستراتيجي الملكي المتوسل بالمواكبة التقويمية اليقظة والمتبصرة. كم بقي في إفريقيا من الدول "المتحمسة" للبوليساريو في شغيبها الانفصالي ضد المغرب؛ هذا هو السؤال المطروح اليوم، وليس كم عدد الدول الإفريقية المؤيدة للمقترح المغربي الداعي إلى تنزيل الحكم الذاتي لحل نزاع الصحراء المغربية.

الجواب على السؤال الذي يفرضه توالي الاعترافات الإفريقية بجدية وصدقية وواقعية ونفعية مقترح الحكم الذاتي هو أن الدول التي لم تلتحق بعد بذلك الرخم الإفريقي المناصر للحق المغربي حوالي 15 دولة، ومنها فقط لا أكثر من خمس دول المعاندة في تحملها للبوليساريو،

وأكبر عنوان لها اليوم هو أنبوب الغاز الرابط بين نيجيريا والمغرب والواصل إلى أوروبا، والذي يبلور المشروع "الأطلسي" الذي دعا إليه الملك محمد السادس، ويُدْمج ثلاث عشرة دولة في غرب إفريقيا مطلة أو ملاسة لساحل المحيط الأطلسي.

وهو لوحده، لثقله النوعي في المسار التنموي لكل تلك الدول ولما سيولد من متغيرات جيواستراتيجية في المنطقة، وكونه مبادرة ملكية مغربية منطلقة وقد تحققت من "العقيدة" الإفريقية لملك المغرب، يستحق وقفة طويلة في مقال آخر.

حالة التطورات النوعية في علاقات المغرب الإفريقية نموذجية، في ما أدى إليه تنشيط البعد الإفريقي في المسار التنموي المغربي من حقنها بالحيوية والتجدد، ويقر لتورّمات كانت منتشرة فيها. اليوم، الجاذبية المغربية قوية الإشعاع في إفريقيا، ومغايرة جوهرياً لما

قطبي: المغرب شهد نهضة ثقافية حقيقية تحت قيادة الملك محمد السادس

الملك الراجية إلى تعزيز تعاون جنوب - جنوب قائم على التقاسم والتضامن والتنمية المشتركة. وبخصوص أولويات المؤسسة الوطنية للمتاحف، أوضح قطبي أن المتاحف يجب أن تكون فضاءات حية مفتوحة على الجميع، يتم فيها تقاسم الثقافة، مشددا على أن ديمقراطيةولوج إلى الفن والثقافة يشكل أحد المحاور الرئيسية لعمل المؤسسة.

كما تعمل المؤسسة على جعل المتاحف في متناول أكبر عدد ممكن من الجمهور، من خلال أنشطة وساطة ثقافية ملائمة، تشجع مشاركة المواطنين، والحوار حول الفن والتراث، وتعزيز الروابط بين المؤسسات الثقافية والمجتمعات المحلية.

وأشار قطبي إلى أن المتاحف المغربية أصبحت اليوم تستقطب جمهورا أكبر وأكثر تنوعا، يشمل مختلف الأجيال، بفضل برمجة مفتوحة وشاملة ومتنوعة تجعل المواطن في قلب هذه الدينامية.

ركائز هويتها. ويتجسم هذا الطموح من خلال حضور متنامي للمغرب في كبريات المحافل الفنية العالمية، وتطوير شراكات مع مؤسسات وطنية ودولية، في حين أن البعد الإفريقي يحتل مكانة محورية، تماشيا مع الرؤية

الثقافية، أكد أنها تشكل اليوم رافعة حقيقية للقوة الناعمة القادرة على مد جسور دائمة بين الشعوب، وتعزيز الثقة المتبادلة، وتشجيع تفاهم أفضل بين الأمم. وأضاف أن المملكة، تحت قيادة الملك محمد السادس، جعلت من الدبلوماسية الثقافية ركيزة أساسية لعملها الدولي، من خلال إبراز غنى تراثها، وحيوية إبداعها المعاصر، وقيم الحوار والتسامح والتعايش التي تعد

أكد رئيس المؤسسة الوطنية للمتاحف، المهدي قطبي، أن المغرب شهد، تحت قيادة الملك محمد السادس، نهضة ثقافية حقيقية، جعلت من الثقافة رافعة للتنمية المستدامة والجاذبية السياحية والاقتصادية، وتعزيز الإشعاع الدولي للمملكة.

وأضاف قطبي، في حديث لوكالة المغرب العربي للأنباء بمناسبة الاحتفال بالذكرى الـ 27 لعبد العرش المجيد، أنه بفضل الرؤية المستنيرة للملك محمد السادس، تم الارتقاء بالثقافة إلى مصاف الأولويات الوطنية، على غرار باقي المجالات الاستراتيجية.

وذكر، في هذا السياق، بأن إحداث المؤسسة الوطنية للمتاحف سنة 2011 يندرج ضمن هذه الرؤية، وكذا في إطار الحفاظ على التراث المغربي وتنميته، من خلال إعادة تأهيل وافتتاح العديد من المتاحف عبر ربوع المملكة.

وتابع أن الحصيلة اليوم جد مشجعة، حيث تطورت المتاحف المغربية وتم تحديثها، من خلال تقديم برمجة ثقافية عالية الجودة، ومعارض ذات إشعاع وطني ودولي، فضلا عن أنشطة الوساطة الثقافية الموجهة لمختلف الفئات.

وأكد أن هذه الفضاءات أضحت أماكن للتفكير والتبادل على اعتبار أنها تتيح فرصة تتجاوز من خلالها مختلف مكونات الهوية المغربية، حيث أن التراث لم يعد يحفظ فقط، بل أصبح يتم نقله وتنميته وإعادة ابتكاره ليظل رافدا للمعرفة والانفتاح والتنمية لفائدة الأجيال الحالية والمقبلة، مشيرا إلى أن هذه الدينامية تساهم أيضا في التنمية الاقتصادية والسياحية لمختلف مدن المملكة.

وفي معرض تطرقه للدينامية الثقافية التي تعرفها المملكة، اعتبر رئيس المؤسسة الوطنية للمتاحف أن هذا التحول يستند إلى قناة راسخة مفادها أن البلد الذي يستثمر في ثقافته يمتلك فرصة الاستثمار في مستقبله.

وأبرز أن المغرب انخرط، منذ اعتلاء الملك محمد السادس عرش أسلافه الميامين، في سياسة طموحة لتثمين تراثه المادي واللامادي، وتحديث مؤسساته الثقافية، ودعم الإبداع المعاصر، مستحضرا في هذا الصدد تعدد المتاحف، وترميم المواقع التاريخية، وتنظيم معارض ذات إشعاع دولي، وكذا تثمين الخبرات في مجال الصناعة التقليدية.

واعتبر أنه تم، تدريجيا، بلورة منظومة ثقافية حقيقية، كما أن قدرة الإبداع المغربي على التحوار مع العالم مكنت المملكة، بفضل رؤية الملك، من التمتع كملتقى لا محيد عنه للحضارات، وجسرا يربط بين إفريقيا وأوروبا والعالم العربي. وفي ما يتعلق بالدبلوماسية



مؤلفا لمؤسسة محمد الخامس للتضامن يوثق لـ 25 سنة الأولى من عملها (1999-2024)

الصحة، و10,4 في المائة لتطوير التعاون التضامني"، مضيفا أنه "في كل سنة، يستفيد ملايين الأشخاص من المناطق القروية والحضرية، والمغاربة المقيمون بالخارج، إضافة إلى المستفيدين على المستوى الدولي، من المبادرات العديدة للمؤسسة".

وطيلة 25 سنة، واصلت المؤسسة السعي نحو

تحقيق الرؤية الملكية عبر العمل وفق منطق المصلحة العامة؛ حيث تقوم يوميا بإطلاق المبادرات وتشجيعها وتجميع الفاعلين لتقديم حلول حاسمة أمام رهان العدالة الاجتماعية والرفاه الجماعي.

وأضاف المؤلف أن المؤسسة نسجت، على مر السنين، شبكة شراكة متينة تتألف من الفاعلين الجمعويين، والفاعلين العموميين والخواص، والداعمين، والأفراد، والمنظمات الدولية، والتي أطلقت معها أنماط عمل متنوعة وأشكال متعددة من الالتزام.

ويعتبر المصدر ذاته أن نموذج التدخل هذا، الذي ما فتئ يستند إلى أبعاد العمل الجماعي والتجدر المحلي، شكل ركيزة أساسية في السير الجيد للمشاريع واستدامتها، كما يمثل، إزاء الفئات المستفيدة، ضمانة مسؤولية وإرادة مشتركة للمساهمة الإيجابية في التغيير.

وأكد المؤلف أن "مؤسسة محمد الخامس للتضامن، باعتبارها فاعلا رئيسيا في المجال الاجتماعي، تظل رمزا للالتزام والابتكار الاجتماعي"، مضيفا أن المؤسسة، وهي تستحضر التراكمات والمكاسب المحققة، تواصل السير على نهج مهمتها: الاستثمار في تطوير التضامن في خدمة المصلحة العامة، والعمل بالقرب من الساكنة، وبناء مجتمع أكثر إدماجاً.

أصدرت مؤسسة محمد الخامس للتضامن مؤلفا يوثق للسنوات الـ 25 الأولى من عملها (1999-2024)، تحت قيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس.

ويتتبع هذا الكتاب المرجعي، المعزز بمجموعة من الصور لجلالة الملك، المحطات البارزة في مسار منذ إحداثها، مع إبراز البرامج والمبادرات والإنجازات التي تحققت تحت قيادة جلالته الملك، وكذا المشاريع البارزة التي ساهمت في بلورة نموذج تدخلها لخدمة الفئات المعوزة والأكثر هشاشة.

ويبرز هذا الكتاب، عبر صفحاته الـ 159، التزام المؤسسة الثابت بخدمة المصلحة العامة، من خلال رهانات كبرى للتنمية البشرية، تشمل الولوج إلى العلاج والتعليم والتكوين، وإدماج الأشخاص في وضعية إعاقة، فضلا عن الإدماج الاقتصادي للنساء والشباب. كما يحتفي بالمبادرات الرائدة والإنجازات التي طبعت عملها والتي تواصل تأكيد مداها وأثرها. وجاء في هذا المؤلف أن مؤسسة محمد الخامس للتضامن اعتمدت، منذ إحداثها، مقاربة متعددة الأبعاد ومدمجة لخدمة تكافؤ الفرص وتحسين ظروف عيش الفئات الأكثر هشاشة، لافتا إلى أن المؤسسة انخرطت في رهانات مجتمعية رئيسية، عبر برامج مهيكلية ملائمة لاحتياجات الساكنة، حافلة بالابتكار ومكملة للسياسات العمومية.

وأوضح المؤلف أنه "منذ سنة 1999، عيّنت المؤسسة 10,13 مليارات درهم، خصصت 52 في المائة منها لمساعدة الفئات الهشة، و19,4 في المائة لتعزيز الإدماج الاقتصادي للنساء والشباب، و18,3 في المائة لتحسين الولوج إلى الخدمات

